جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية (حالة الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان)

إعداد
سبأ اسماعيل الرفوع

إشراف
الدكتور محمد صالح الطراونة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في المحاسبة/ قسم المحاسبة

جامعة مؤتة، 2020

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب سبأ اسماعيل ذياب الرفوع

والموسومة بـــ: العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية :حالة الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

القســـم: المحاسبة في تاريخ ٢٠٢٠/٠٨/١٧

من الساعة ١٢ إلى الساعة ٣ قرار رقم

التوقيـــــع

أعضاء اللجنـــة:

د. محمد صالح سالم الطراونه مشرفا ومقررا

د. إكريم صياح سليمان الحجايا عضوا

د. أحمد سليم ابراهيم الطراونه عضوا

د. ياسر صالح الفريجات عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العلي

أ.د عمر المعايطة

الإهداء

الى قدوتي الأولى... ونبراسي الذي يُنير دربي...ورمز العطاء في الحياة ... من كلّت أناملهُ ليقدم لنا لحظة سعادة ... من حصد الأشواكَ عن دربي ليُمهد لي طريق العلم "**أبي العزيز**" أدامهُ اللهُ ذخراً لي

الى من بها أكبر... وعليها أعتمد... الى من تتسابق الكلمات لتُعبر عن مكنون ذاتها... إلى من كان لدُعائها سرُّ نجاحي وتوفيقي... الى القلب الحنون والكلمة الدافئة رمز الحب وبلسم الشفاء "**امي الحبيبة**" أطال اللهُ في عُمرها

الى الشُموع التي تنُير لي الطريق اخواني... "**علاء، محمد**" حفظهُم الله

الى الجواهر المضيئة والدُرر المصونة اخواتي... "**هبه، رُبى، رُفيده**" رعاهم الله

إلى جميع الأحبة والأصدقاء وإلى كل من قدم لي العون والمُساعدة في في إنجاز هذه الأطروحة

والحمد لله أولاً وأخيراً

سبأ اسماعيل الرفوع

الشُكر والتَقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فبعد حمد الله تعالى والصلاة على رسوله الكريم وانطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله ".

لا يسعني وانا اضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد المتواضع الا أن اتوجه بالشكر والعرفان الى الأُستاذ الانسان الذي أعطى ولا يزال يُعطي بسخاء، وقدم ولا زال يُقدم ثمرة فكرهُ وتجربته لطالبي العلم، والانسان الذي كان العون والملاذ منذ اللحظة الأولى، أُستاذي الفاضل الدكتور "**محمد صالح الطراونة**" الذي كان مِثالاً للمُشرف الناجح والموجه المُؤثر، والذي أفتخرُ بأنه أشرف على رسالتي، الذي لم يألوا جُهداً في التوجيه والمُساعدة بكل ما هو مفيد، إذ أمدني بما احتجت إليه من مؤلفات واستفسارات كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذه الدراسة. فمهما حاولت أن اكتب عنك أُستاذي فستبقى كلماتي قاصرة لا تسعفني وشهادتي مجروحة لا تفيك حقك، أنت اللبيب الأريب بمثلك يصانُ العلم ولمثلك تنحني السنابل.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين اللذين تفضلوا بقبول قراءة رسالتي ومناقشتها ولما سيقدمونه من توجيهات ونصح التي ستسهم في اثراء البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جامعتي الموقرة جامعة مؤتة، ممثلة برئيسها وأعضاء الهيئة التدريسية فيها، وأخص بالذكر كلية إدارة الأعمال قسم المحاسبة بهيئتها التدريسية والإدارية، ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة في مسيرتي العلمية فجزاهم الله خير الجزاء.

واخيراً اسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في اعداد هذه الرسالة ومن الله التوفيق.

سبأ اسماعيل الرفوع

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ح
قائمة الملاحق	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الانجليزية	ك
الفصل الأول: خليفة الدراسة وأهميتها	1
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	2
3.1 أهمية الدراسة	3
4.1 أهداف الدراسة	4
5.1 فرضيات الدراسة	4
6.1 أُنموذج الدراسة	6
7.1 حدود الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
1.2 نظام الرقابة الداخلية	9
1.1.2 التمهيد	9
2.1.2 مفهوم نظام الرقابة الداخلية	9
3.1.2 أهمية نظام الرقابة الداخلية	11
4.1.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية	11
5.1.2 مراحل نظام الرقابة الداخلية	12
6.1.2 أنواع نظام الرقابة الداخلية	13
7.1.2 وظائف نظام الرقابة الداخلية	15

8.1.2 مقومات نظام الرقابة الداخلية 15
9.1.2 خصائص نظام الرقابة الداخلية 17
10.1.2 القصور الذاتي في نظام الرقابة الداخلية 20
11.1.2 التشريعات الأردنية حول نظام الرقابة الداخلية 21
2.2 جودة التقارير المالية 22
1.2.2 التمهيد 22
2.2.2 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية 23
3.2.2 أهداف جودة المعلومات المحاسبية 24
4.2.2 خصائص جودة المعلومات المحاسبية 25
5.2.2 العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية والتقارير المالية 27
6.2.2 التشريعات الأردنية حول جودة المعلومات المحاسبية 29
7.2.2 الافصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية وكيفية تطبيقها في الأردن 29
3.2 العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية والدراسات السابقة 32
1.3.2 التمهيد 32
2.3.2 العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية 32
3.3.2 نظرية الوكالة 33
4.3.2 الدراسات باللغة العربية 34
5.3.2 الدراسات باللغة الانجليزية 39
6.3.2 تقييم الدراسات السابقة 50
7.3.2 ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة 51
8.3.2 مساهمات الدراسة 52
الفصل الثّالث: منهجية الدراسة 54

1.3 تمهيد 54
2.3 منهجية الدراسة 54
3.3 مجتمع وعينة الدراسة 54
4.3 أساليب جمع البيانات 55
5.3 أداة جمع البيانات 56
6.3 صدق وثبات الأداة 58
7.3 المعالجة الإحصائية 60
الفصل الرابع: مناقشة نتائج التحليل الاحصائي للدراسة واختبار الفرضيات والتوصيات 61
1.4 مناقشة النتائج 61
1.1.4 تمهيد 61
2.1.4 خصائص أفراد عينة الدراسة 61
3.1.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة 65
4.1.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة 80
2.4 مناقشة النتائج والتوصيات 97
1.2.4 مناقشة النتائج 97
4.3 التوصيات 102
4.4 الدراسات المستقبلية المقترحة 104
قائمة والمراجع 105
الملاحق 116

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الاسهامات المتوقعة للدراسة الحالية مقارنةً مع الدراسات السابقة	53
2	عدد الاستبانات الموزعة، المستردة، الصالحة لتحليل	55
3	مستويات مقياس ليكرت المستخدمة في أداة الدراسة	58
4	معاملات كرو نباخ ألفا وثبات الأداة لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وأبعاد جودة التقارير المالية	59
5	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الرقابة الداخلية، وجودة التقارير المالية	65
6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقارير الرقابية	66
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال البيئة الرقابية	68
8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تقييم المخاطر	69
9	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعلومات والاتصالات	71
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المراقبة والضبط	72
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	74
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للملائمة	76
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التمثيل الصادق	78
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الإفصاحات الإضافية	79
15	المعاملات (Coefficients) نتائج تطبيق اختبار التباين المسموح به "Tolerance" ومعامل تضخم التباين "VIF"	81
16	معاملات الارتباط بيرسون (R) بين أبعاد المتغير المستقل (الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (جودة التقارير المالية)	82
17	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى (Multiple Regression)	84

18	نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الثانية التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova)	86
19	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية (Multiple Regression)	87
20	نتائج تحليل الفرضية الرئيسية التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova)	88
21	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة (Multiple Regression)	89
22	نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الثالثة التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova)	89
23	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة (Multiple Regression)	90
24	نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الرابعة التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova)	91
25	نتائج الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية المطبقة في القطاعات الأردنية المدرجة في بورصة عمان	94
26	اختبار تجانس تباين العينة حسب القطاع (Test of Homogeneity of Variances)	95
27	اختبار تباين المتوسطات حسب القطاع فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان (One-way analysis of variance)	96
28	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بحسب اختبار (Post Hoc through LSD) لجودة التقارير المالية	97

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أُنموذج الدراسة	7
2	مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية	12
3	انواع الرقابة الداخلية	14
4	عناصر نظام الرقابة الداخلية	17
5	الخصائص النوعية الأساسية والداعمة لجودة المعلومات المحاسبية	25
6	العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية والتقارير المالية	28
7	توزيع افراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات " المركز الوظيفي "	62
8	توزيع افراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات " مدى معرفة الفرد بمعايير الإبلاغ المالي الدولية "	63
9	توزيع افراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات " عدد سنوات الخبرة "	64

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
أ	أداة الدراسة (الإستبانة) بشكلها النهائي	116

الملخص

العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية (حالة الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان)

سبأ اسماعيل الرفوع

جامعة مؤتة، 2020

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية الذي يتمثل في (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، والعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) وجودة التقارير المالية بأبعادها (الملائمة، التمثيل الصادق، الافصاحات الإضافية)، في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بمختلف القطاعات.

اظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة احصائية بين التقارير الرقابية والمعلومات والاتصالات والعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة والتمثيل الصادق) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

وبناءً على نتائج الدراسة، أوصت الدراسة: العمل على اتخاذ الاجراءات التصحيحية لمعالجة نقاط الضعف في مختلف القطاعات، ايضاً العمل على تبنّي وتفعيل العمل التقني والتكنولوجي بشكل أكبر وأكثر فاعلية مما هو عليه الآن.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، جودة التقارير المالية، الشركات المدرجة في بورصة عمان، الأردن.

Abstract

The Relationship Between the Characteristics of the Internal Control System and the Quality of Financial Reports (The Case of Jordanian Companies Listed In Amman Stock Exchange)

Saba' Ismail Al-Rfooh

Mutah University, 2020

This study aimed to identify the association between the characteristics of the internal control system that is represented in (control reports, control environment, risk assessment, information and communications, monitoring and control, and the relationship between internal audit and external audit) and the quality of financial reports in their dimensions (relevance, faithful representation, additional disclosures) in Jordanian companies listed in Amman Stock Exchange in various sectors.

Where the results of the study showed that there is a statistically significant effect of monitoring reports, information and communications, and the relationship between internal and external audit on the quality of financial reports in terms of (Relevance and Faithful Representation) in companies listed in Amman Stock Exchange.

Based on the results of the study, the study recommended: work to take corrective measurement to address weaknesses in various sectors. Also, working to adopt and activate the technical and technological work effectively, to ensure the provision of modern devices and advanced software, and the development of the information network.

Key words: internal control system, quality of financial reports, listed companies in Amman Stock Exchange, Jordan.

الفصل الأول
خليفة الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

شـهد العقـد الأول والثـاني مـن القـرن الحـادي والعشـرين تغييـرات وتحـولات اقتصادية وسياسية كبيرة، حيث اصبح الزاماً على جميع شركات العمل على تحسين ادائها لكي تستطيع مواجهة المنافسة والمحافظة على استمراريتها.

ولغايات تقييم الاداء وتحسينه تهتم الشركات في نظام المعلومات المحاسبية الذي يعتبر جزءًا من النظام الكلي للمعلومات، حيث يلعب دوراً مهماً في توفير معلومات ذات جودة ودقة معقولة، وفي الوقت المناسب لمساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات المختلفة؛ لذلك تقوم الشركات بزيادة فاعلية النظام المحاسبي من خلال تصميم نظام رقابي داخلي فعال داخل المؤسسات والشركات فيما يتعلق بتحديد الأولويات ورصد الإجراءات المطبقة للتخفيف من المخاطر (Ackermann, 2019).

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد الأنظمة التي تؤثر على اداء الشركات والمنظمات، حيث يلعب دوراً حيوياً في تحقيق اهداف الشركات، يتم من خلاله تأمين وحماية موارد الشركة من السرقات وسوء الاستخدام، كما يقوم على توفير معلومات ملائمة وموثوق فيها، حيث يشمل جميع العوامل المتعلقة بالإدارة الاستراتيجية والعملية الإدارية ويشمل تنظيم الأعمال التجارية وتحسينها وزيادة الربحية. بالإضافة الى ذلك، يساعد نشاط الرقابة الداخلية الشركات في الحفاظ على عوامل النجاح الفعالة من خلال التقييم الدوري لفاعلية انشطتها وكفاءتها وتعزيز التحسين المستمر للعمل (Gift, 2018).

كما اشار كل من Chang and Cheng, (2019) ان نظام الرقابة الداخلية يتكون من عناصر معينة وهي: البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط.

تعتبر التقارير المالة أحد أهم المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي نظراً لأنها الناتج النهائي للنظام، حيث تتمتع المعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم المالية التي تصدرها منشآت الأعمال بمستوى عالٍ من الشفافية والتمثيل الصادق؛ كي تكون ملائمة وتحقق قد كبير من العدالة في اتاحة معلومات محاسبية دقيقة في الوقت المناسب لجميع مستخدميها (Elbakry, 2017).

وتعد المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية المصدر الأساسي والمهم لمساعدة مستخدمي تلك التقارير وأصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وترشيدها، كما أن سلامة ودقة هذه المعلومات هي من أهم المدخلات في عملية صنع القرار (Viet. et. al., 2018).

وبالتالي تتأثر جودة التقارير المالية بفعالية النظام الرقابي، ولكي تتمتع التقارير المالية بجودة عالية يتوجب توفر نظام رقابي قوي ليحقق أهداف الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث انه كلما كان النظام الرقابي الداخلي قوي وفعال فإن التقارير المالية أكثر دقة من قبل المستثمرين، يؤدي ذلك الى خفض المخاطر وزيادة في موثوقية القوائم المالية والاعتماد عليها.

2.1 مشكلة الدراسة

نظراً لبعض التحديات والمشكلات التي تواجه الشركات المتعلقة بسوء الإدارة وحدوث بعض التجاوزات سواء أكانت مالية أو إدارية، والتلاعب في المعلومات والبيانات في تقاريرها السنوية من اجل تحقيق فائدة معينة، والذي يؤدي الى اعطاء معلومات مضللة للمستخدمين المستقبليين؛ وذلك بسبب ضعف خصائص نظام الرقابة الداخلية الذي يساهم في التحيُز باتخاذ القرارات في الشركات الخاصة نتيجة السيطرة الفردية على اتخاذ القرارات الخاصة بهم، مما يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية للشركات بشكل عام من خلال نظام الرقابة الداخلية.

ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى وجود علاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية من حيث (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط،

العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي)، وجودة التقارير المالية المتمثلة ب(الملائمة، التمثل الصادق، الافصاحات الإضافية) في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى وجود علاقة بين التقارير الرقابية وجودة التقارير المالية؟
2. ما مدى وجود علاقة بين البيئة الرقابية وجودة التقارير المالية؟
3. ما مدى وجود علاقة بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية؟
4. ما مدى وجود علاقة بين المعلومات والاتصالات وجودة التقارير المالية؟
5. ما مدى وجود علاقة بين المراقبة والضبط وجودة التقارير المالية؟
6. ما مدى وجود علاقة بين العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارج وجودة التقارير المالية؟
7. ما مدى وجود علاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة، التمثل الصادق، الافصاحات الإضافية)؟

3.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية نظام الرقابة الداخلية الذي يعد من الدعائم الأساسية لشركات والمؤسسات بشكل عام. وتكمن أهميته في الحاجة الى محيط رقابي يساعد الشركات لتحقيق أهدافها والذي يعتبر كأداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها بالشركات، ونظراً لتطورها واتساعها وصعوبة التحكم في تسييرها.

وبناءً على ذلك فأن اهمية هذه الدراسة تتضح كونها تقوم بدراسة عناصر الرقابة الداخلية الأمثل ومدى مساهمتها في زيادة تحسين جودة التقارير المالية، والذي سيؤدي الى زيادة الفاعلية في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين القوائم المالية بسبب زيادة جودة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، وقد جاء اختيار الشركات المدرجة في بورصة عمان نظرا للدور المهم الذي تلعبه هذه الشركات كواجهة للتعاملات المالية.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل اساسي الى التعرف على تحديد العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية ومدى تطبيق جودة التقارير المالية من حيث (الملائمة، المثيل الصادق، الافصاحات الإضافية) في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، حيث تعد الرقابة الداخلية احد اهم العناصر في نظام الحوكمة وادارة المخاطر في الشركات، وكذلك يشمل النشاط الاجمالي للشركة. يتكون نظام الرقابة الداخلية من مجموعة من العناصر وهي: (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي).

وهنا، تهدف هذه الدراسة لتحقيق ما يلي:

1. بيان العلاقة بين التقارير الرقابية وجودة التقارير المالية.
2. بيان العلاقة بين البيئة الرقابية وجودة التقارير المالية.
3. بيان العلاقة بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية.
4. بيان العلاقة بين المعلومات والاتصالات وجودة التقارير المالية.
5. بيان العلاقة بين المراقبة والضبط وجودة التقارير المالية.
6. بيان العلاقة بين العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية؟
7. بيان العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة، التمثل الصادق، الافصاحات الإضافية).

5.1 فرضيات الدراسة

بالاعتماد على مشكلة الدراسة والدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H0.1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

حيث تتفرع هذه الفرضية الى ست فرضيات:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقارير الرقابية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة الرقابية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المعلومات والاتصالات وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المراقبة والضبط وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H0.2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين خصائص الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H0.3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين خصائص الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (التمثيل الصادق) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الرئيسية الرابعة:

H0.4: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين خصائص نظام الرقابة وجودة التقارير المالية من حيث (الإفصاحات الإضافية) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

6.1 انموذج الدراسة

تم بناء أُنموذج يظهر من خلاله أهم المتغيرات التي تطرقت اليه الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (1)، حيث تمثلت هذه المتغيرات في المتغير المستقل والذي ضم عدداً من خصائص نظام الرقابة الداخلية (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي)، والمتغير التابع الذي ضم (الملائمة، التمثيل الصادق، الافصاحات الإضافية) في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

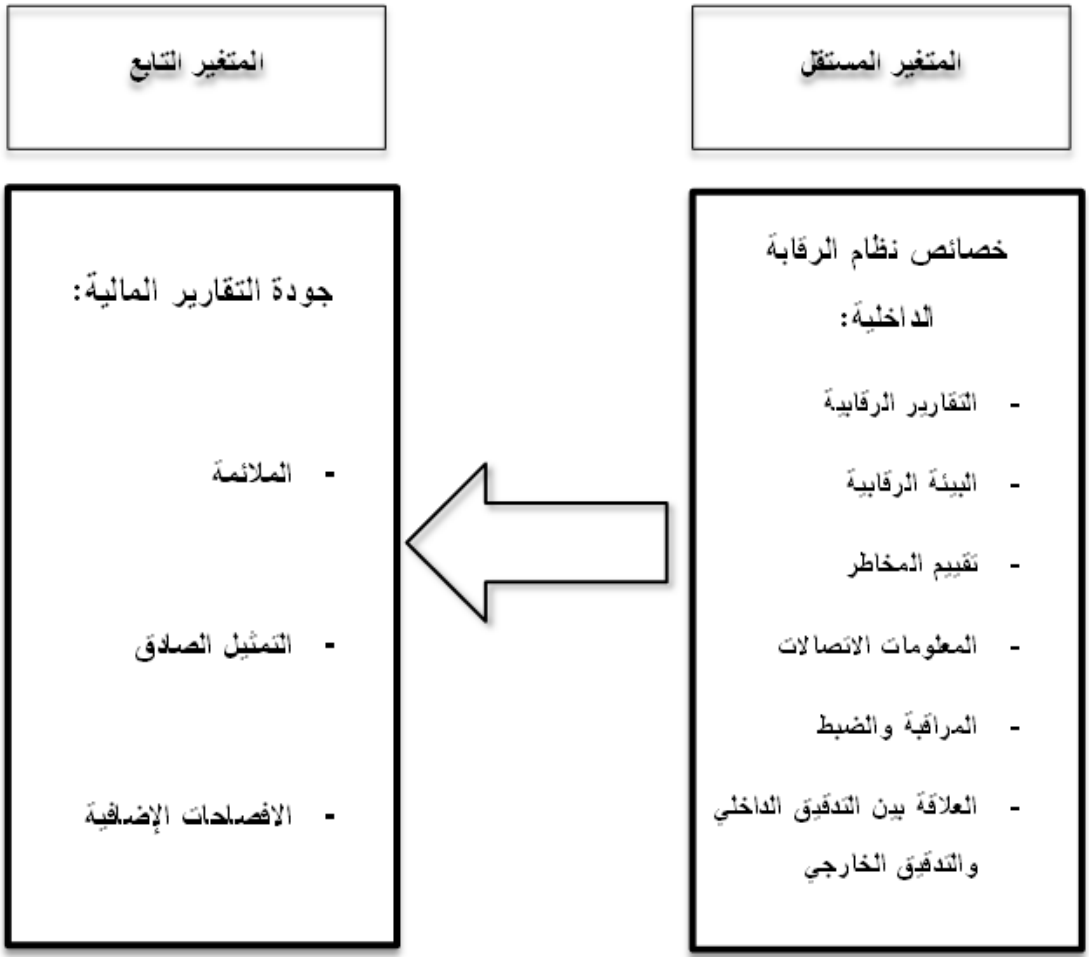

الشكل رقم (1)

أُنموذج الدراسة

- **المصدر: تم تطويره من قبل الباحثة استناداً الى الادبيات السابقة.**

7.1 حدود الدراسة

الحدود موضوعية: اقتصرت الدراسة على ايضاح العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية بأبعادها { التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي} وجودة التقارير المالية بأبعادها { الملائمة، التمثيل الصادق، الافصاحات الإضافية }، في الشركات المدرجة الأردنية في بورصة عمان.

الحدود زمانية: تم اجراء هذه الدراسة خلال العام الدراسي 2019-2020.

الحدود مكانية: تُركز هذه الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة عمان والتي تمثلت (قطاع الصناعة، قطاع المالي، قطاع الخدمات).

الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على المدراء الماليين، مدراء التدقيق، والمدققين الخارجيين في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 نظام الرقابة الداخلية

1.1.2 التمهيد

يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم التدابير التي تتخذها الشركة في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث أن تنفيذ هذا النظام بكفاءة وفعالية من قبل الإدارة والأفراد يشكل حماية للشركة من المخاطر التي تواجهها، والحفاظ على حقوق اصحاب المصالح، كذلك التقليل من فرص حدوث المخاطر والأخطاء إلى الحد الأدنى، كذلك تتسم الرقابة الداخلية في الشركة كحجر اساس الذي يقوم عليه المراقب ويعمل كنقطة محورية له عند إعداد برنامج الرقابة الداخلية (Turedi and Celayir, 2018).

يتم التطرق في هذا المبحث الى نظام الرقابة الداخلية كمفهوم وتحديد الأهمية والاهداف والمراحل وانواعها بالإضافة الى المقومات وعناصر الرقابة الداخلية بالإضافة الى اوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية والتشريعات الاردنية لنظام الرقابة الداخلية.

2.1.2 مفهوم نظام الرقابة الداخلية

تعددت الآراء في توضيح مفهوم الرقابة الداخلية، فعرفها المعهد الامريكي على انه اجراء يتم تنفيذه من خلال خطة تضعها الادارة وموظفين اخرين, والمسؤولين على الرقابة في الشركة من اجل توفير ضمان معقول لتحقيق الاهداف المتعلقة بمصداقية التقارير المالية للشركة، حيث تتمثل تلك الاهداف بالخطط والسياسات والإجراءات وتصميم الأمن التنظيمي والمادي لجميع اجزاء عملية الرقابة الداخلية (AICPA, 2014).

اشار Palanisamy, (2015) ان نظام الرقابة الداخلية كمفهوم ظهر بعد اصدار قانون الممارسات الاجنبية الفاسدة للولايات المتحدة الامريكية عام (1977)، والذي يوجب الشركات بالالتزام بنظام رقابي فعال لتوفير ضمانات لتنفيذ المعاملات وتسجيل البيانات من اجل اعداد التقارير المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

وبتعريف آخر أنها مجموعة من الإجراءات التي وضعها مجلس الادارة بهدف الحفاظ على أصولها وضمان ملائمة وموثوقية السجلات والقوائم المالية، بالإضافة الى الالتزام بالسياسات والإجراءات المحددة بتحقيق أهداف الشركة (Badara and Saidin, 2014).

يمثل نظام الرقابة الداخلية آلية حوكمة الشركات ذات الأهمية التي تدعم العمليات والانشطة، حيث انها تضع الأسس لاستراتيجيات العمل الفعالة وأداء الشركات، ذلك لحماية اصولها، وضمان دقة العمليات الحسابية (Campbell and Li. et. al., 2016).

ويعرّف آخرون الرقابة الداخلية بأنها "التدقيق الداخلي" وهو نشاط استشاري مستقل وموضوعي للتأكد من البيانات والاحداث المالية والاقتصادية، حيث يهدف إلى تحسين عمليات وانشطة الشركة من خلال تحقيق أهدافها ووضع القواعد والمبادئ التوجيهية لتقييم وتحسين فعالية عملية إدارة المخاطر ومراقبتها (et. al., Anderson.2017).

فيما يتعلق بوجهة نظر الإدارة، هناك حاجة لضمان وضع أنظمة الرقابة الداخلية في مكانها، من أجل الحد من حدوث عمليات الاحتيال. كذلك تعتبر الرقابة الداخلية بأنها نظام رقابي مالي وغير مالي في وحدة الأعمال تضعه الإدارة لتحقيق أهداف العمل، ايضاً ضمان التقيد بالسياسات الإدارية، وتحقيق كفاءة ادارة الشركة في ادارة العمل (Sun, 2016).

صرحت دراسة Rae and Sands. et. al., (2017) أن الرقابة الداخلية أمر اساسياً لعملية التدقيق الشاملة، التي تفرضها معايير التدقيق في جميع أنحاء العالم. تقسم هذه المعايير هياكل الرقابة الداخلية إلى عدد من العناصر، والتي يتم تلخيصها الى: البيئة الرقابية، الانشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط.

كما عرفها ياسين، (2019) على انها نظام يساعد كل من ادارة الشركة ومالكيها ومساهميها على تفهم كيفية سير العمل داخل الشركة ومعرفة اذا كانت الامور تسير في المنهجية الصحيحة وتتفق مع الأهداف والخطط المحددة مسبقاً.

ترى الباحثة وبالاستناد الى ما سبق من المفاهيم ان مفهوم نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الاساليب والاستراتيجيات والخطط التي تضعها ادارة الشركة، وذلك

لحماية اصولها وممتلكاتها من السرقة والضياع وسوء الاستخدام وتحسين عملياتها، وذلك لأنه يهدف الى الحصول على تقارير مالية موثوقة، ويكرس الامتثال والالتزام بالقوانين والانظمة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في اداء اعمال الشركة.

3.1.2 أهمية نظام الرقابة الداخلية

إن الرقابة الداخلية لها أهمية كبيرة في مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الصحيحة وتجنب أي خطأ محتمل قد يحدث عند تنفيذ الخطط الموضوعة، والذي يضمن حسن سير العملية بالتالي الحصول على نتائج ايجابية (القاضي، 2019).

يرى قطمش، (2019) أن اهمية الرقابة الداخلية ترتبط بما يلي:

1. المساعدة في اكتشاف الانحرافات او الأخطاء غير المرغوب فيها عند تنفيذ انشطة وبرامج الشركة.
2. تعزيز الكفاءة والفاعلية بالإضافة الى متابعة وتقييم اداء ما تقوم به ادارة الشركة من انشطة وبرامج وعمليات، مواكبة التطورات التقنية الحديثة واستخدام الحاسبات الالكترونية.
3. مع تزايد احجام الشركات وصعوبة التنبؤ بعملها واتساع رقعتها الجغرافية، اصبح من الضروري توفير انظمة رقابية مناسبة لتحديد المسؤوليات وحماية الأصول.

4.1.2 أهداف نظام الرقابة الداخلية

والتي تتلخص فيما يلي بحسب (Campbell and popescu. et. al., 2016):

1. اهداف تنفيذية: تتمثل بمدى كفاءة وفاعلية العمليات التي تحدث في الشركة.
2. اهداف المتعلقة بالتقارير المالية: تتمثل بموثوقية وملائمة المعلومات والبيانات في التقارير المالية.
3. الامتثال: هي الاعمال التي تتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها في الشركة.

بينما يوضح كل من Turedi and Celayir, (2018) ان هناك اهداف اخرى لنظام الرقابة الداخلية:

1. توفير الحماية اللازمة لموجودات الشركة وزيادة الكفاءة الانتاجية.
2. توفير الدقة في البيانات والمعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها.

3. التأكد من مدى الالتزام بالسياسات الادارية والتحقق من الالتزام بالقوانين والأنظمة.
4. تنظيم ادارة الشركة وتحديد السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

5.1.2 مراحل نظام الرقابة الداخلية

يمر نظام الرقابة الداخلية بعدة مراحل، ففي كل مرحلة كان للرقابة الداخلية مفهومها الخاص حسب الفترة الزمنية والظروف التي تمر في كل مرحلة وفقاً ل (الغلبان وهلدني، 2010):

ويوضح الشكل التالي مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية :

الشكل رقم (2)

مراحل تطور نظام الرقابة الداخلية

- **المصدر: (السامرائي، 2016).**

1. **مرحلة الرقابة الشخصية:** تتضمن هذه المرحلة المفهوم الضيق والمناسب للرقابة الداخلية، حيث تضم مجموعة من الوسائل التي تضمن الحماية النقدية من السرقة والاختلاس وبعض الاصول الاخرى كالمخزون، حيث تم تطبيقها في الشركات الصغيرة والفردية.
2. **مرحلة الضبط الداخلي:** شهدت هذه المرحلة تطوراً في حجم الشركات وزيادة انشطتها وعملياتها واتساع نطاقها الجغرافي, مما يتطلب تطوير مفهوم الرقابة الداخلية ليضم مجموعة الوسائل والاجراءات التي تعتمدها الوحدة الاقتصادية؛

وذلك لحماية النقدية والاصول الاخرى بما يضمن الدقة المحاسبية والعمليات المثبتة في الدفاتر.

3. **مرحلة الكفاءة الإنتاجية:** اتسع مفهوم الرقابة الداخلية في هذه المرحلة حيث تميزت بالاهتمام بالجوانب التنظيمية والادارية واتساع اهدافها لتشمل تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة، بالإضافة الى زيادة الكفاءة الانتاجية الى جانب الاهداف التقليدية المتمثلة بالمحافظة على اصول الشركة وضمان الدقة الحسابية للعمليات والسجلات.
4. **مرحلة تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية:** توفر هذه المرحلة تأكيداً منطقياً على ان الأهداف المتعلقة بالوحدة الاقتصادية سوف يتم انجازها.
5. **مرحلة تحقق الأهداف المعينة:** يتم خلال هذه المرحلة الحصول على تأكيد مناسب وغير مباشر فيما يتعلق بالأهداف التالية: الثقة في التقارير المالية، الامتثال باللوائح والقوانين المالية، وكفاءة المعلومات وفاعليتها.

6.1.2 أنواع نظام الرقابة الداخلية

من خلال مفاهيم الرقابة الداخلية، يتضح انها تتداخل وترتبط مع أنشطة وأعمال الشركات، حيث تم النظر إلى نظام الرقابة الداخلية على انه نظام متكامل يتكون من ثلاثة أنواع رئيسية من الرقابة الداخلية والمتمثلة في: الرقابة الداخلية الإدارية، والرقابة الداخلية المحاسبية، والضبط الداخلي (Bauer. et. al., 2018).

1. **الرقابة الإدارية:** يتم تعريق الرقابة الادارية بأنها تتضمن خطة التنظيم الاداري والوسائل والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر كفاءة انتاجية، كما تتضمن متابعة الالتزام بالسياسيات والقرارات الإدارية (السامرائي، 2016).
2. **الرقابة المحاسبية:** عرفت على انها الخطة التنظيمية على كافة الاجراءات التي تهدف الى اختبار دقة البيانات المحاسبية المعنية للمحافظة على الاصول وضمان ملائمة وموثوقية البيانات والمعلومات المالية (Ranglin, 2014).
3. **الضبط الداخلي:** يقصد بذلك تنظيم خطوات العمل لتحديد المسؤوليات بين العاملين في الشركة كما انه يعتمد على تحديد الصلاحيات وفصل الواجبات،

والتي تضمن استمرار العمل وتنفذ المعاملات تلقائياً بشكل فعال؛ وذلك بهدف حماية اصول وموجودات الشركة من السرقة او الضياع او الاختلاس (Bauer.et. al., 2018).

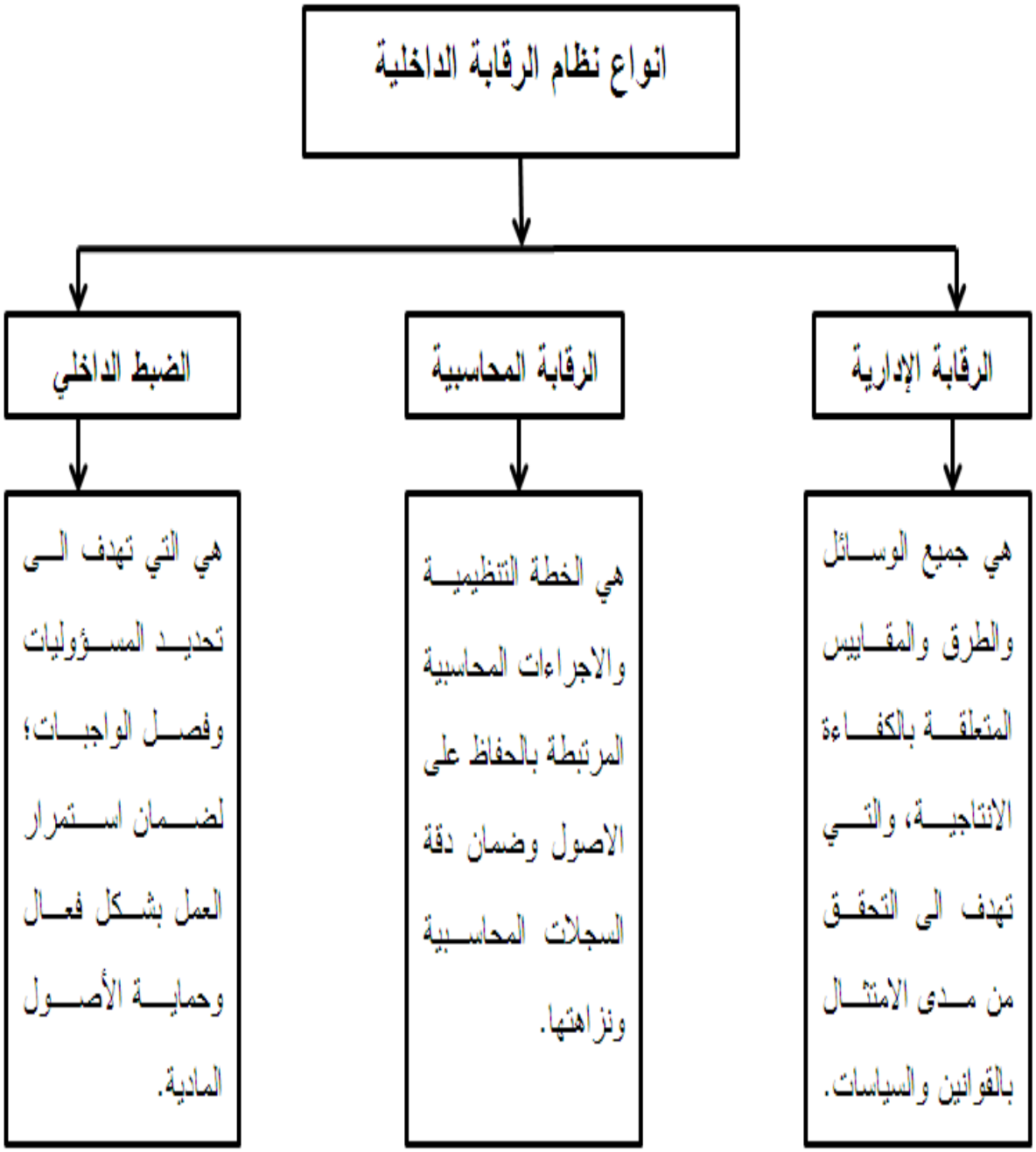

الشكل رقم (3)

انواع الرقابة الداخلية

- **المصدر: تم تطويره من قبل الباحثة استناداً الى الادبيات السابقة.**

7.1.2 وظائف نظام الرقابة الداخلية

يتمتع نظام الرقابة الداخلية بوظائف معينة وفقاً ل (Marshal and Romney, 2015):

1. **الرقابة الوقائية:** تعتبر الرقابة الوقائية تلك الاجراءات التي تم انشاؤها من قبل المديرين التنفيذيين لمنع عدم الامتثال للتعليمات والسياسات. حيث تهدف إلى منع حدوث الخطأ والاحتيال والمخالفات في المعاملات والتبادلات لتجنب الخسارة. كما ان الضوابط الوقائية هي بمثابة فصل للواجبات، وتحديد المواعيد، وإنشاء مخطط تنظيمي لتخصيص الوظائف الى السلطات المختصة، والتوثيق الكافي، والرقابة المادية على الأصول والتدريب المستمر للموظفين.
2. **الرقابة التصحيحية:** وهي التي تحدد وتصحح المشاكل والاخطاء، ومن الأمثلة على ذلك الاحتفاظ بنسخ احتياطية من الملفات، وتصحيح أخطاء إدخال البيانات وإعادة تقديم المعاملات للمعالجة اللاحقة
3. **الرقابة العامة:** هي التي تصمم لضمان استقرار نظام معلومات الشركة وادارته بشكل جيد. ومن الأمثلة على ذلك البنية الاساسية للأمن، واقتناء البرامج، ومراقبة التطوير والصيانة.
4. **رقابة التطبيق:** هي التي تمنع وتكتشف وتصحح أخطاء المعاملات والاحتيال في برامج التطبيق. كما انها تهتم في ادخال البيانات بشكل دقيق ومعالجتها وتخزينها ونقلها إلى أنظمة أخرى والإبلاغ عنها في حال وجود اخطاء.

8.1.2 مقومات نظام الرقابة الداخلية

يبني نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات التي يمكن من خلالها تحقيق أهدافه، يحدد المقومات اللازمة لنظام الرقابة الداخلي بحسب (المطارنة، 2019 ؛ Frazer, 2016):

1. **هيكل تنظيمي كفوء:** وجود هيكل تنظيمي كفء يؤدي الى وجود نظام رقابي داخلي فعال كونه يحدد المسؤوليات بدقة، حيث تعتبر عملية فصل الواجبات الوظيفية امر ضروري للحماية من الاخطاء سواء كانت بقصد او غير قصد،

ايضاً يختلف هذا الهيكل التنظيمي حسب حجم الشركة وطبيعة النشاط القائم فيها.

2. **نظام محاسبي سليم:** يتكون من خلاله علاقة تكاملية بين النظام المحاسبي في الشركة ونظام الرقابة الداخلية، حيث يوفر النظام المحاسبي السليم الحماية اللازمة لأصول وسجلات الشركة من السرقة والضياع, بالإضافة الى التركيز على التقارير والبيانات التي تساعد على التعرف وتحديد الاداء المناسب او غير المناسب.
3. **الضبط الداخلي:** يهدف الى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية لإنجاز اهداف الادارة، ويقوم الضبط الداخلي بعدة اعمال تساعد على منع الاخطاء والاحتيال واكتشافها، حيث يتم توزيع المسؤوليات على مستوى الادارات المنفصلة لتجنب تعارض اعمالها، وتحديد الواجبات على مستوى الافراد داخل الاقسام والادارة الفرعية، وتحديد الاجراءات التفصيلية للعمليات التي تقوم بها الشركة، حيث يتم تبادل الواجبات للموظفين بطريقة لا تتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة الموظف واختصاصه.
4. **كفاءة الموظفين:** يعتمد نظام الرقابة الداخلية على كفاءة الموظفين ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب، يتم الأخذ بعين الاعتبار الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة في نجاح وسير نظام الرقابة الداخلية وتحقيق اهداف الشركة.
5. **المتابعة والالتزام بنظام الرقابة الداخلية:** تتمثل في وضع اجراءات من قبل الشركة لمعرفة مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية. وهذا غالبا ما نجده في الشركات كبيرة الحجم التي لديها ادارة خاصة لمتابعة الالتزام بقواعد نظام الرقابة الداخلية.
6. **حماية الاصول:** توفير الحماية اللازمة للأصول والسجلات من السرقة والضياع والاختلاس من خلال سياسات وتعليمات واضحة وسليمة، هو ما ينعكس على طبيعة المعلومات والتقارير ومدى مصداقيتها.

9.1.2 خصائص نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية من عناصر اساسية التي تضمن كفاءته وفعاليته وهي: البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصالات، والمراقبة والضبط (Donelson. et. al., 2017).

اضافت الباحثة عنصر جديد لعناصر نظام الرقابة الداخلية وهو عنصر العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، والذي تم اعتماده كعنصر وحيد في دراسة (and Salvador, 2012 Ester).

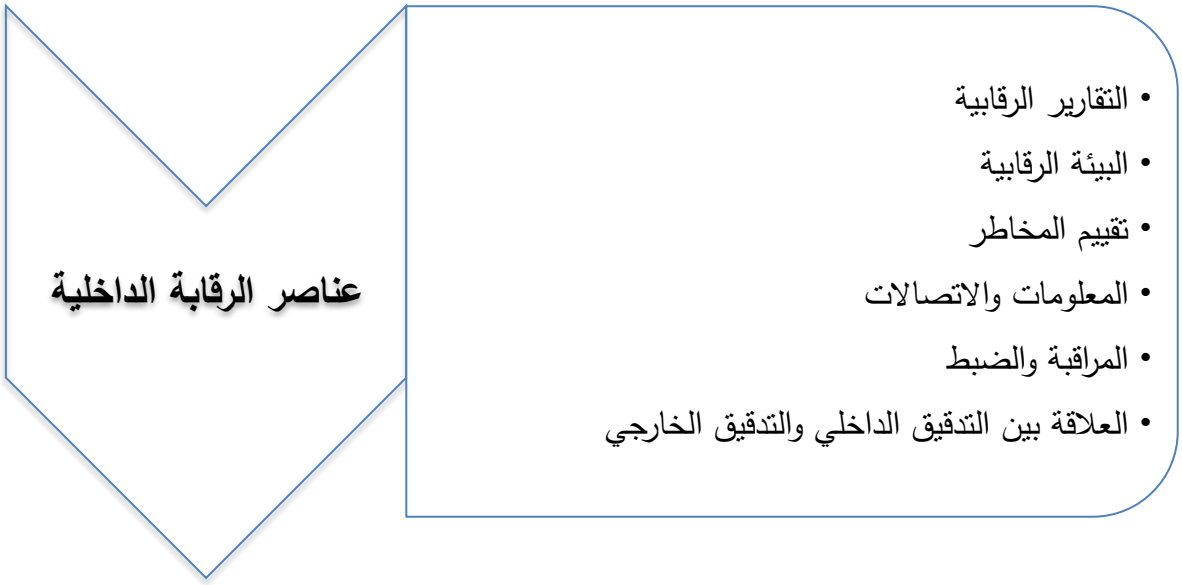

الشكل رقم (4)

عناصر نظام الرقابة الداخلية

- **المصدر: تم تطويره من قبل الباحثة استناداً الى الادبيات السابقة.**

1. التقارير الرقابية Control Reports

هي مجموعة السياسات والاجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ اوامر مجلس الادارة مع الأخذ بعين الاعتبار ايجاد الوسائل اللازمة لمعالجة جميع المخاطر التي تواجه الشركة (Kumuthinidevi, 2016). بمعنى اخر تتضمن التقارير الرقابية جميع الطرق والاساليب والمنهجيات التي تعطي تأكيداً مناسباً ومعقولاً بأن الهدف المحدد من نظام الرقابة الداخلية قد تم تحقيقه، وأن الطرق والاجراءات المناسبة قد

اتخذت بعين الاعتبار والتي تساعد على مواجهة المخاطر المحتملة التي قد تواجهها الشركة (Frazer, 2012). يمكن أن تخطط الشركة وتنفذ أنشطتها وتقاريرها الرقابية من خلال سلسلة من الخطوات والتي هي: التنفيذ السليم للأنشطة والعمليات، فصل الواجبات، تفويض المعاملات المالية، مراقبة الأصول والتسجيل، وتقييم الأداء (Gift, 2018).

2. البيئة الرقابية Control Environment

تشكل البيئة الرقابية الأساس لجميع مكونات نظام الرقابة الداخلية الأخرى، فهي متمثلة في جميع المعايير والعمليات والهياكل التنظيمية؛ وذلك لأنها تؤثر على كيفية قيام الشركات بوضع الاستراتيجيات والأهداف؛ لتحديد وتقييم الانجاز والاستجابة للخطر، وتنظيم هيكل أنشطة الأعمال، بالإضافة الى استقطاب الخبرات وتنمية المهارات والاحتفاظ بالكفاءات بعد تطويرهم وتدريبهم (Agbenyo, et. al., 2018). ايضاً تعتبر البيئة الرقابية من اهم العناصر المكونة لإدارة المخاطر، حيث تؤثر على جميع العناصر الأخرى لتحديد وتقييم المخاطر الناتجة عن عملياتها ومراقبة وتنظيم انشطة المراقبة وأنظمة الاتصال (Dickins, 2017).

3. تقييم المخاطر Risk Assessment

هي عملية يتم بموجبها تحديد المخاطر المتعلقة بتحقيق اهداف الشركة التي تؤثر على إعداد القوائم المالية والأحداث والظروف الداخلية والخارجية، حيث تقوم الشركة بالنظر الى الاحداث المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الاهداف. يتم تقييم المخاطر بعد التعرف عليها وتحديدها، كما يتضمن تقييم المخاطر قياس الحجم المحتمل للخسارة واحتمال حدوثها الذي يعتمد عليه في ترتيب اولويات العمل (Romaney and Steinbart, 2017). وفقاً ل Kumuthinidevi, (2016) بأن يجب على الإدارة تقييم أنشطتها بشكل مستمر وتحليل النتائج؛ وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أي انحرافات والعمل على تصحيحها ومعالجتها.

4. المعلومات والاتصالات Information and Communication

يعتبر عنصر المعلومات والاتصالات ضروري لتحقيق الأهداف وتنفيذ التزامات الرقابة الداخلية. بحيث تقوم الإدارة بسحب بعض المعلومات من المصادر

الداخلية والخارجية للمساعدة في تقييم ومراقبة العناصر الموجودة في اجزاء مختلفة من نظام الرقابة الداخلية (Agyapong, 2017). والاتصالات هي الاجراء المتواصل والمتكرر لتقديم المعلومات الهامة ومشاركتها والحصول عليها. حيث يوجد نوعين من الاتصالات، وهي: الاتصالات الداخلية وهي جهاز يتم من خلاله تدفق المعلومات في الشركة إلى مستويات الادارة وتنتشر في جميع أنحاء الشركة. بالإضافة الى ذلك ، بحيث يضمن حصول الموظفين على المعلومات والرسائل مباشرة من الإدارة العليا. والبعد الثاني يتمثل في الاتصالات الخارجية وهي التي تقدم معلومات عن الاتصالات الداخلية للشركة، والتي توفر بعض المعلومات استجاباً لرغبات وتوقعات كافة الأطراف خارج الشركة (Rahimian, 2013). حيث يعتمد نظام الرقابة الداخلية بشكل كبير على استخدام المعلومات والاتصالات التي تتميز بأنها عملية دمج المعالجة مع روابط الاتصالات السريعة. من هنا يعتبر هذا العنصر من اهم العناصر لبعض القطاعات، مثل قطاع المعدات والأجهزة، البرمجيات، الأفراد، الإجراءات، والبيانات (Aldmour, 2018).

5. المراقبة والضبط Monitoring

هي عملية التقييم الدوري للعديد من مكونات نظام الرقابة الداخلية، لتحديد ما إذا كان يعمل كما هو مخطط له من خلال المراقبة المستمرة للأنشطة والتقييمات الدورية، ويعتبر هذا العنصر ضروري بسبب الحاجة إلى التطوير والتحديث المستمر لمواكبة الظروف الجديدة حيث تخضع إجراءات الرقابة للتقادم، وقد تصبح غير مناسبة مع مرور الوقت ويصعب الالتزام بها كعملية لتقييم جودة أداء نظام الرقابة الداخلية (Salin, et. al., 2018). في حال وجود اي قصور خلال مراحل التقييم في المراجعات الدورية، فأنه يجب الإبلاغ عنها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة (Kang and Yammeesri, 2017).

6. العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي The Relationship Between Internal and External Audit

يعرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط ذو طبيعة استقلالية وموضوعية يهدف الى تأكيد مدى قدرة وامكانية الشركة على ضبط انشطتها وعملياتها وتقديم الخدمات

الاستشارية والتي تعزز القيمة الإضافية؛ ولتحقيق أهداف الشركة يتم اجراء عمليات الفحص و التخطيط والتقييم لإدارة المخاطر وتنفيذ اختبارات الرقابة والسعي نحو تعزيز كفاءتها وفاعليتها (IIA, 2014).

يعرف التدقيق الخارجي على أنه عملية منظمة للجمع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بقرارات الإدارة، فيما يتعلق بنتائج الأعمال والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى ملائمة هذه النتائج مع المعايير المعمول بها وتوصيل النتائج الى المستخدمين المعنيين (أبو عمرة، 2018). كما اشار Areans, et. al., (2014) الى ان المحاسب القانوني (المدقق)، يسعى الى معرفة اذا كانت المعلومات المسجلة في الدفاتر تعكس الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال العام، وأن هذه البيانات المحاسبية تم اعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

بالتالي، فإن العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في نظام الرقابة الداخلية هي علاقة مباشرة، وذلك لأنه يعتبر من الأسس والمتطلبات الأساسية التي يجب توافرها في نظام الرقابة الداخلية الفعال، حيث وجود قسم للتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الذي يتم من خلاله اجراء فحص دوري ومستمر لنظام الرقابة الداخلية. وهذا يساهم في تحديد نقاط الضعف والعيوب، والكشف عن اي تلاعب او مخالفات موجودة في النظام الداخلي والعمل على رفع التقارير للإدارة العليا ولجنة التدقيق لتعديل السياسات والاجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية Abbass and (Alaqab, 2013).

10.1.2 القصور الذاتي في نظام الرقابة الداخلية

بالرغم من أهمية نظام الرقابة الداخلية ومحتويات ومكونات هذا النظام التي تساعد في تحقيق أهداف الشركة، إلا أن هذا النظام لا يخلو من بعض العقبات والقصور الذاتي التي تقلل من إمكانية تنفيذه وفقًا للخطط والإجراءات حيث يوضح الكروي ،(2015) بعض اوجه القصور الذاتي في نظام الرقابة الداخلية، والتي تم الاساءة اليها في دراسة Xiao, (2011):

1. قيام الإدارة العليا بمراعاة تكلفة النظام، اي ان تكلفة نظام الرقابة الداخلية لا تتجاوز الفوائد المتوقعة من تطبيقه.
2. وجود الاحتمال الطبيعي للخطأ البشري بسبب عدم التركيز.
3. اساءة استخدام المسؤولية من بعض المسؤولين.
4. التحيز وعدم الموضوعية مما يجعل اجراءات النظام بمرور الزمن غير فعالة لتطبيق.
5. ممارسات في الإدارة تهتم في انجاز المصلحة الخاصة.

11.1.2 التشريعات الاردنية حول نظام الرقابة الداخلية

نتعرف على نظام الرقابة الداخلية في الأردن وفقاً لأحكام القانون والمبادئ التوجيهية واللوائح والأنظمة المالية الصادرة وفقاً لنظام الرقابة الداخلية رقم (3) لعام (2011) وتعديلاته، والارشادات التنظيمية لوحدات الرقابة الداخلية في الدوائر والوحدات الحكومية لعام (2016).

حيث عرفت **المادة رقم (1)** الرقابة الداخلية بأنها جميع عمليات الفحص والتحقق من الصحة الحسابية والتوجيه المحاسبي لجميع المعاملات والمستندات والسجلات والبيانات المالية وسلامة جميع الإجراءات المالية والمحاسبية من الأخطاء والتجاوزات، والتأكد من انها متوافقة مع التشريعات المعمول بها.

المادة رقم (2): على الرغم مما ورد في اي نظام اخر، تسري احكام هذا النظام في اي دائرة او اي وحدة حكومية.

المادة رقم(3): أ- تنشأ في الدائرة والوحدة الحكومية وحدة تسمى (وحدة الرقابة الداخلية) تتولى الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي للمعاملات المالية والادارية والفنية وفقاً لأحكام الرقابة الداخلية رقم (3) لعام (2011) وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبها وأي تعليمات بتعديلها واستبدالها.

ب- تنشأ في الوزارة وحدة للرقابة الداخلية تسمى (وحدة الرقابة الداخلية المركزية) تتولى متابعة الالتزام وحدات الرقابة الداخلية في الدوائر والوحدات الحكومية وفقاً

لأحكام الرقابة الداخلية رقم (3) لعام (2011) وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبها وأي تعليمات بتعديلها واستبدالها.

المادة رقم (4): يرتبط رئيس وحدة الرقابة الداخلية في الدائرة/الوحدة الحكومية بالوزير المختص أو برئيس مجلس الادارة.

المادة رقم (5): تتوافق مع اختيار وتعيين رئيس وموظفي وحدة الرقابة الداخلية في الدائرة/أو الوحدة الحكومية من ذوي الاختصاص والخبرة والكفاءة والنزاهة استناداً لمعايير الرقابة المالية لعام (2011) وتعديلاتهم وبطاقة الوصف الوظيفي لرئيس وموظفي وحدات الرقابة الداخلية المعتمدة من ديوان الخدمة المدنية وأي تعديلات تحدث لهم.

المادة رقم (6): وتشمل وحدة الرقابة الداخلية في الدائرة/الوحدة الحكومية ما يلي: التدقيق والرقابة المالية، التدقيق والرقابة الإدارية، التدقيق والرقابة الفنية.

2.2 جودة التقارير المالية

1.2.2 التمهيد

تعتبر التقارير المالية نقطة البداية لتطبيق منهجية الاستفادة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، حيث تلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرارات؛ وبخاصة اذا تحققت المصداقية والملائمة في المعلومات المحاسبية لتلبية احتياجات المستخدمين في عملية صنع القرار، كما انها الوسيلة الاساسية للاتصال بين الادارة وكافة الاطراف الاخرى المهتمة بأنشطة الشركة (Susanta, 2016).

يتم التطرق في هذا المبحث الى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية واهدافها وخصائصها بالإضافة الى العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية والتقارير المالية، كذلك التعرف على التشريعات الاردنية للمعلومات المحاسبية، بالإضافة الى ارتباطها بمدى الامتثال لمعايير الابلاغ المالي الدولية وكيفية تطبيقها في الأردن.

2.2.2 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

تعتبر المعلومات المحاسبية الوسيلة الاساسية لإيصال المعلومات المالية الى الأطراف الخارجية، والتي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات Nurcholisah, (2016).

عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (2018) IASB, المعلومات المحاسبية بأنها نتائج الأنشطة الاقتصادية للشركة في نهاية الفترة المالية، حيث تمثل معلومات ذات فائدة لجميع الاطراف الخارجية من المستثمرين والمقرضين والدائنين وغيرهم، الذين لم يتمكنوا من الحصول على معلومات بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

كما أن جودة المعلومات المحاسبية تعبر عن جودة التقارير المالية، والتي تمثل المدى الذي تتمتع به المعلومات من التمثيل الصادق والملائمة في اتخاذ القرارات بالنسبة للمستخدمين، وانها خالية من المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة، ويتم اعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية (احمد، 2011 ؛ يوسف، 2014).

ويرى Chalaki, et, al., (2012) ان المستثمرين بحاجة لدرجة عالية من الجودة في المعلومات المحاسبية، نظراً للفائدة المبتغاة في تحقيق الكفاءة المطلوبة للاستثمار. واشارت الدراسة انه كلما ارتفعت جودة المعلومات المحاسبية فإن هذا سيؤدي الى انخفاض مخاطر الاستثمار بحسب مؤشرات الاسواق المالية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة واليابان واخرى.

عرفها هلالي، (2016) ان جودة المعلومات المحاسبيّة بأنها مجموعة من الوسائل التي قد تكون بمثابة برنامج، تهدف الى زيادة التركيز على المخرجات النهائيّة لنظام المعلومات المحاسبية، وذلك للتقليل من العيوب في الأداء والتنفيذ والوصول للنتائج المراد تحقيقها.

كما يتم تعريف جودة المعلومات المحاسبية على أنها المعلومات التي تعمل على زيادة اعتماد مستخدميها وخاصة المستثمرين في السوق المالية على التقارير

المالية كمدخلات لعملية صنع القرار، بدلاً من البحث عن مصادر بديلة للحصول على المعلومات بطرق غير قانونية (Bakare. et. al., 2018)

كما يمكن استخدام المعلومات المحاسبية كأساس للمقارنة بين الاساليب المحاسبية لغرض القياس والعرض والاعتراف والافصاح المحاسبي في التقارير المالية، والتي تعتبر من المعايير الهامة التي تساعد الجهات المختصة باتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية، ورسم السياسات المختلفة ومتابعة تنفيذها (البديري، 2017).

كما تشير دراسة Waroonkun and Ussahawanitchakit, (2011) الى ان المعلومات المحاسبية يتم إعدادها لمعالجة مشكلات مستخدميها بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب، وبخاصة عند التزام الشركة بالمعايير والمبادئ المحاسبية وبما يتفق مع التشريعات القانونية.

3.2.2 أهداف جودة المعلومات المحاسبية

ان المعلومات المحاسبية تهدف الى تقديم معلومات مفيدة في اتخاذ قرارات الاعمال والقرارات الاقتصادية؛ وذلك لأن المعلومات تعكس بصورة واضحة الاثار المالية للعمليات والاحداث التي حدثت بالفعل (Turner. et. al., 2016).

تهدف جودة المعلومات المحاسبية الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومنها: (أبارهم واخرون، 2017).

1. توفر جودة المعلومات المحاسبية بيانات مالية كافية من حيث النوعية والكمية والجودة وتكون ذات أهمية وتستفيد منها الادارة العليا.
2. توفير معلومات تفيد الادارة العليا في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة باستخدام مجموعة من الموارد للوحدات الاقتصادية وعينة التخطيط والرقابة عليها.
3. توفير معلومات مفيدة لمن يتخذون القرارات الاستثمارية التي تعود بالنفع للمستثمرين.

4. تهدف جودة المعلومات المحاسبية الى معرفة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والمالية المرتبطة بأنشطة الادارة المختلفة وقدرتها على الدفع والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات السليمة.
5. توفر جودة المعلومات المحاسبية بيانات ومعلومات دقيقة وبالوقت المناسب للعديد من الأطراف الخارجية.

4.2.2 خصائص جودة المعلومات المحاسبية

باعتبار المعلومات المحاسبية امر بالغ الأهمية، حيث يتم اعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما تساعد على تحقيق الهدف من استخدامها، كما ان الخصائص النوعية للمعلومات شرطاً أساسياً والتي تعكس توفر معلومات محاسبية عالية الجودة. تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي سمات تجعل التقارير المالية والمعلومات المحاسبية أكثر فائدة للمستثمرين من اجل اتخاذ القرارات الاستثمارية (Azar, 2019).

الشكل رقم (5)

الخصائص النوعية الأساسية والداعمة لجودة المعلومات المحاسبية

- **المصدر: (IASB, 2018).**

انقسمت هذه الخصائص الى نوعين: خصائص اساسية، وخصائص داعمة (ابو نصار، وحميدات، 2017 ؛ IASB, 2018 ؛ Kieso. et. al, 2018)

اولاً: الخصائص النوعية الأساسية

1. **الملائمة:** تهدف هذه الخاصية إلى التأكد من احتواء التقارير المالية على معلومات التي يمكن أن تحدث اختلافاً في قرارات مستخدميها، فهي مرتبطة مباشرة بالغرض الرئيسي للتقارير والمعلومات المالية، والمتمثل في تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية السليمة، لذا لا بُد لهذه المعلومات أن تمتلك خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بالملائمة، والتي تمتلك ثلاثة سمات رئيسة، هي: (التوقيت الملائم، القيمة الاسترجاعية، القيمة التنبؤية).
2. **التمثيل الصادق (الموثوقية):** يقصد بها أمانة المعلومات وامكانية الاعتماد عليها، الغرض الأساسي من الموثوقية تعزيز الثقة لدى المستخدمين بالمعلومات الواردة في التقارير المالية، ولكي تتحقق الموثوقية يجب أن تكون المعلومات الموجودة في التقارير المالية متوافقة مع الأحداث والتعاملات المالية، فإنه يجب أن تتوفر فيها الخصائص الفرعية التالية: (الخلو من الاخطاء، الحياد، الشمول).

ثانياً: الخصائص النوعية الداعمة

1. **القابلية للتحقق:** تعني القدرة على الوصول الى نفس المعلومات والنتائج من قبل جهات اخرى مستقلة في حال تم استخدام نفس الطرق والاساليب التي استخدمت لقياس المعلومات المحاسبية.
2. **القابلية للفهم:** هي إن يتم عرض المعلومات المحاسبية بدقة ووضوح، بحيث يمكن للمستخدم فهم هذه المعلومات بسهولة وأن تكون خالية من تعقيد والصعوبة.
3. **القابلية للمقارنة:** تسمح هذه الخاصية بالتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الشركة و الشركات المماثلة لها في السوق، وذلك خلال فترة زمنية معينة.

5.2.2 العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية والتقارير المالية

تكون البيانات والتقارير المالية للمعلومات المحاسبية ملائمة، والتي تلبي احتياجات المستخدمين المختلفة، كما من الممكن الوصول اليها في الوقت المناسب (عواد، 2019).

بالإضافة الى ذلك فإن المعلومات المحاسبية الواردة بتلك التقارير والقوائم تعبر بصدق عن المركز المالي ونتائج الأعمال وتعطي مؤشرات عن الاداء المالي والوضع الاقتصادي لشركة ودرجة قدرتها على الاستمرار في النشاط وتحقيق التدفقات النقدية المستقبلية (Young, .et. al., 2015).

في ضوء ما قامت به الباحثة لمفهوم جودة المعلومات المالية، فأنه يمكن تحديد مجموعة من المحددات التي تحكم جودة المعلومات المحاسبية وعلاقتها بالقوائم والتقارير المالية.

1- المعايير المحاسبية

- حددت هيئة الاوراق المالية شروط لضمان جودة المعلومات المحاسبية، وهي وجود تنظيم جيد يتعلق بصياغة واصدار المعايير وسهولة الوصول الى الموارد البشرية، بالإضافة الى وجود اجهزة رقابية قوية تضمن التزام الشركات بتلك المعايير، كذلك توفر هذه المعايير نسبة من المرونة للإدارة في اختيارها من بين البدائل المحاسبية(Lin, et. al., 2015).

2- البيئة القانونية

- يمكن ان تصنف البيئة القانونية الى نوعين الاول دول تتبع قواعد النظام العام، حيث لا توجد مبادئ قانونية مفصلة تشرف على ممارسة معينة، والثانية دول تتبع قواعد النظام الخاص، حيث يتم اصدار معايير وقوانين مفصلة تدير كل ممارسة او مهنة، وقد توصلت احدى الدراسات الى ان جودة المعلومات المحاسبية تكون اعلى في الدول التي يكون فيها قواعد النظام العام لتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق (Ball, 2013).

3- النظم المحاسبية

- سارعت الدول لاحداث التغييرات الجذرية في انظمتها المحاسبية لملائمتها وتعديلها وفقاً لمتطلبات التسوية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث سمحت بفترة انتقالية لإستعاب اوضاعها، وقد اوضحت احدى الدراسات الى ان الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تؤثر على جودة القوائم والتقارير المالية (Grande,2011; Daske, 2007).

الشكل رقم (6)

العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية والتقارير المالية

6.2.2 التشريعات الأردنية حول جودة المعلومات المحاسبية

وفقاً ل اللبابيدي، (2019) إن إصدار المعلومات المحاسبية متطلباً قانونياً في العديد من دول العالم، فقد اعدت الهيئات الحكومية والهيئات المتخصصة والمبادئ التوجيهية التنظيمية التي تلزم الشركات المساهمة العامة بتطبيقها. يرتبط توقيت المعلومات المحاسبية في الأردن بالقواعد القانونية والإرشادات التنظيمية المطبقة في الأردن، والتي تتطلب من الشركات المساهمة بإصدار بياناتها المالية السنوية من قبل مدققي الحسابات القانونيين خلال فترة زمنية محددة من تاريخ نهاية السنة المالية بما يتفق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، وذلك بقصد توفير عنصر التوقيت المناسب للكشف عن البيانات والقوائم المالية. كما يتوجب على مدقق الحسابات الالتزام بأخلاقيات وقواعد السلوك المهني عند إعداد تقريره النهائي والتعبير عن رأيه بموضوعية ودون تحيز لأي طرف، وفي حال مخالفته يستدعي ذلك معاقبته وفق ما ورد في المادة (44) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم (73) لعام 2003.

أما فيما يتعلق بتوقيت إصدار المعلومات المحاسبية فقد نص قانون الشركات الأردنية رقم (34) لعام 2017 وفقاً للمادة (140): بأن يقوم مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من نهاية السنة المالية لعرض الحسابات والبيانات على الهيئة العامة.

وكما جاء في المادة (43) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لعام 2017 بأنه: يجب على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة ، ووفقاً للتعليمات الصادرة عن المجلس، والتقارير الدورية التي يقوم بنشرها.

7.2.2 الافصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية وكيفية تطبيقها في الأردن

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية من أهم متطلبات الأسواق المالية؛ وذلك بضرورة توفير المعلومات المناسبة لاحتياجات المستثمرين التي تساعدهم في اتخاذ القرارات، كما جاءت هذه المعايير في عدة جوانب زادت من حجم المعلومات المفصح عنها (بكيحل، 2018).

استهدف مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية (IASB) على إصدار معايير الإبلاغ المالي الدولية؛ وذلك لتحسين جودة وشفافية المعلومات لتعكس الأداء الاقتصادي والمركز المالي الحقيقي للإدارة (Erick, (2013، وأن تكون التقارير المالية المتاحة للمستثمرين أكثر قابلية للمقارنة حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة عند تخصيص مواردهم(Francois. et. al., 2013).

لعبت العديد من المؤسسات الدولية دوراً كبيراً في مساعدة الأردن حول المعايير الإبلاغ المالي الدولية منها: مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية (IASB)، البنك الدولي، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، صندوق النقد الدولي (IMF). ومن هنا اعتمدت الأردن على قانون الشركات في عام 1964 والذي لا يزال يستخدم حتى اليوم بالإضافة إلى تعديلاته، الذي بدوره يخدم احتياجات مستخدمي المعلومات المالية؛ بحيث يشترط قانون الشركات على الشركات المساهمة العامة والشراكات المحدودة والشركات ذات المسؤولية المحدودة كما على الشركات المساهمة الخاصة والشركات الأجنبية العاملة في الأردن، بإعداد تقارير للبيانات المالية السنوية المدققة. حيث يتطلب قانون الشركات من تقرير مدقق الحسابات في الاجتماع العام السنوي معالجة العديد من القضايا، منها: أن تحتفظ الشركة بمستندات وسجلات محاسبية مرضية، الحصول على جميع المعلومات والإيضاحات لالتزامات التنفيذ الجيد، يتم إعداد البيانات المالية للشركة (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي) وفقاً للمبادئ المحاسبية المعترف بها دولياً، بالإضافة الى ذلك يجب ان تتفق البيانات المالية مع سجلات الشركة (Al Akra. et. al., 2009).

في الآونة الأخيرة، فرضت الحكومة الأردنية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حيث كانت خطوة مهمة نحو التزام الأردن بهذا التطبيق الصادر في عام 2003، والذي أدى إلى إنشاء "المجلس الأعلى للمحاسبة والتدقيق" في عام 2004، برئاسة وزير الصناعة والتجارة، كما تم إنشاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين(JACPA). كما في السابق كانت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين مرفقة بمجلس مهنة التدقيق العام. كما يمنح قانون مهنة المحاسبة سلطات جديدة

لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، مثل مسؤولية صياغة اللوائح الداخلية الخاصة بها، السلطة التأديبية على أعضاء الجمعية، كذلك فحص أوراق عمل الأعضاء. يتكون مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين "JACPA" من ثمانية أعضاء بالإضافة إلى الرئيس وهو مستقل مالياً وإدارياً، كذلك لعبت جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين دورًا مهمًا في تسهيل اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (Marashdeh. et. al., 2009).

يواصل الأردن جهوده لتحسين مستويات الإفصاح لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من خلال تحديد مبادئ توجيهية جديدة مهمة. فعلى سبيل المثال أدى تنظيم جديد إلى زيادة صلاحيات بورصة عمان لإجراء التحليلات المالية على أساس سنوي، بناءً على البيانات المالية التي تلقتها من الشركات، ومن هذه المعلومات يمكن تصنيف الشركات في ثلاثة أسواق مختلفة وفقًا لمعايير معينة تستند إلى الربحية، رأس المال، وبعض العوامل الأخرى. ايضاً يتم منح البورصة القدرة على حذف الشركات، وتقليل تصنيفها في السوق، بالإضافة الى فرض عقوبات في حالات عدم الافصاح (ROSC, 2005).

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثة أن الافصاح لمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية اصبح نقطة ارتكاز الشركات في الأردن، كما ان المعلومات المحاسبية الناتجة عن المعايير المحاسبية الدولية توفر درجة كبيرة من الملائمة، الثقة، والقابلية للمقارنة، مما يسهم في دعم قدرة مستخدمي التقارير والمعلومات المالية والمحاسبية لتقييم أداء الشركة والتنبؤ، التي يمكن من خلالها تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يجعل المستثمرين ومتخذي القرارات والمساهمين وغيرهم على مستوى عال من القدرة على رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي.

3.2 العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية والدراسات السابقة

1.3.2 التمهيد

نظراً لما تكتسيه التقارير المالية من أهمية بالغة في الاردن، حيث تم تصميم أنظمة المعلومات المحاسبية بمواصفات محددة، وهذا ما يفرض عليها تطوير أدوات رقابية على نظام المعلومات، حيث تتسم المعلومات المحاسبية الذي يوفرها نظام الرقابة الداخلية بالجودة والفعالية، كذلك تمكنها من الحصول على القرارات التي تلبي حاجات الأطراف المستفيدة منها مع المستوى المطلوب من الثقة في محتوياتها المناسبة من حيث التكلفة والوقت.

ستقوم الباحثة من خلال هذا المبحث التطرق الى التعرف على معرفة العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية والنظرية التي تم استخدامها في نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، ايضاً تم عرض الدراسات باللغة العربية ومن ثم باللغة الانجليزية من الأحدث الى الأقدم، وتم توضيح ما يميز والمساهمات المتوقعة من هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

2.3.2 العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية

من خلال اطلاع الباحثة على الادب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوعي نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث تناولت العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية كمتغير تابع، وربطت بينهما وبين الحقول الادارية والمالية والمحاسبية المختلفة، فقد بينت من الدراسات التي اهتمت بالرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية (Al-Dmour, (2018 وجود علاقة ايجابية بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، واظهرت دراسة (ابو سعيد، 2017) والتي توضح علاقة نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية على انه يمثل نظام الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول الذي يقي من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، فالمستثمر يحتاج إلى تقييم مستوى قوة أو ضعف هذا النظام من اجل مقارنة خياراته، كما يقع على الإدارة مسؤولية تصميم نظام الرقابة الداخلية

والحفاظ على تطبيقه عند إعداد التقارير المالية، مع ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتقييم هذا النظام. وكذلك دراسة رحمة، (2019) التي وضحت بأن دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تزويد نظام المعلومات المحاسبي البيانات الأولية والمعلومات اللازمة لخدمة متطلبات الشركة ولتحقيق كفاءة هذا النظام فإنه يلعب دوراً أساسياً وفعال من خلال عملية الرقابة، لذلك نجد الرقابة الداخلية بجانبها المحاسبي تشمل الخطة التنظيمية لشركة والإجراءات المتبعة، وجميع الأنشطة اليدوية والآلية والسجلات المستخدمة التي تتعلق بحماية الأصول والتأكد من صحة البيانات المحاسبية مع تقييم مدى الالتزام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي تهدف إلى تسجيل العمليات بشكل يسمح بإعداد التقارير المالية للشركات واتخاذ القرارات.

ومن وجهة نظر الباحثة، حيث تتضح العلاقة بأن هناك علاقة تكاملية بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث ان الرقابة الداخلية تحدد الضوابط التي يجب من خلالها ادارة اعمال الشركات، كما ان جودة التقارير المالية هي المخرجات الرئيسية لأي نظام محاسبي يتم من خلاله التأكد من تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية، والتي تؤكد ان العلاقة التكاملية هي تطابق بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، وكلاهما في النهاية يهدفان الى حماية أصحاب المصلحة والمساهمين.

3.3.2 نظرية الوكالة

عرفت مجموعة كبيرة من الدراسات نظرية الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه شخص أو أكثر (المالكين) بتفويض شخص آخر (وكيل) للقيام ببعض الخدمات نيابة عنهم وتشمل تفويض بعض سلطة اتخاذ القرار إلى الوكيل Ojeka. et. al, (2017) بحيث تعترف نظرية الوكالة بفصل الملكية عن الإدارة، حيث ان في هذه العلاقة يتم الافصاح لمعايير الابلاغ المالي الدولية التي تعتبر أحد الوسائل المعروفة

للحد من المصلحة الذاتية، مثل المديرين المقيدون بالخيارات المحاسبية، وذلك لإجراء افصاحات مفصلة لتقارير كل سنة Samaha and Khlif, (2016).

يتوافق دور ضوابط الرقابة الداخلية في خفض تكلفة الوكالة وتحسين الأداء، بمجرد تصميم وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية التي لا تقلل من تكلفة الوكالة. كما ان التزام المسؤولين بتطبيق الضوابط الداخلية لها اهمية كبير لتعزيز الاداء العام (Arwinge, 2013). وبالتالي، فإن أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة هي التي تساعد الشركات بتحقيق أهدافها التشغيلية والمالية والإبلاغ عن الافصاح.

تستنتج الباحثة مما سبق بأن نظام الرقابة الداخلية لعب دوراً رئيسياً في التخفيف من مشكلة الوكالة التي لا تتولى اهتماماً لدور الشركات فيما يتعلق بالحقائق التنافسية وبيئتها المتغيرة. بالإضافة الى ذلك، عملت الرقابة الداخلية لجودة التقارير المالية التقليل من عدم تناسق المعلومات من خلال الإبلاغ عن الجودة، كذلك تعزيز الشفافية في إعداد التقارير المالية وتخفيض تكلفة الوكالة؛ وذلك نظراً لأن تكلفة الوكالة تستنفد ايراداتها، فإنها تساهم بشكل إيجابي في الأداء عند تخفيضها.

4.3.2 الدراسات باللغة العربية

دراسة نور الدين (2019)، بعنوان: "دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية".

تهدف الدراسة إلى توضيح دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث يمثل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية دوراً مهماً على جميع المستويات، لا سيما فيما يتعلق بتوفير المعلومات المحاسبية لمختلف متخذي القرار، ويحرص النظام على توفير المعلومات الأساسية في الخصائص المحاسبية التي تضمن جودتها. تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة والمتمثلة من عدد من المؤسسات الاقتصادية في البيئة الجزائرية، ايضاً اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتم من خلاله

جمع البيانات والمعلومات، حيث أن هذا المنهج يهدف الى تبسيط المعلومات والأفكار التي يحتويها من جهة، والتعمق في التحليل من جهة أخرى.

إن من أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو أن اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنظام معلومات محاسبية فعال القائم على المقومات الحديثة وحريص على الالتزام بالمبادئ والاجراءات والمعايير المحاسبية سيكون له مجموعة من الآثار على المعلومات المحاسبية التي تنعكس إيجاباً على إخراجها بخصائص أساسية كالملائمة والموثوقية وتعتبر الملائمة والموثوقية من أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية التي يضمنها نظام المعلومات المحاسبية الفعال، والتي من خلالها يهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها. أوصت الدراسة بعدة توصيات وهي: يجب اعطاء قدر كبير من الاهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية بنظام المعلومات المحاسبية؛ وذلك لدوره في توفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية، بالإضافة الى الحاجة الى تكوين اطر عمل المؤسسة على نظام المعلومات المحاسبية الخاص بالمؤسسة من اجل الاستفادة منه باستخدام المؤسسة، مع التأكيد على أهمية نظام المعلومات المحاسبية كعنصر مهم في عملية صنع القرار، خاصةً قرارات التمويل والاستثمار، من خلال تزويده بمعلومات محاسبية جيدة.

دراسة سمرة (2019)، بعنوان: "اثر تطوير هيكل الرقابة الداخلية على الحد من الآثار السلبية لممارسات المحاسبة".

تهدف الدراسة إلى تحديد الآثار السلبية لممارسات المحاسبية الإبداعية ودور الرقابة الداخلية في الحد من هذه الممارسات من خلال زيادة جودتها بطريقة تؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنتاجي بهدف دراسة وتحليل الدراسات التي تناولت وجود ممارسات محاسبية إبداعية في الشركات المصرية. تكونت عينة الدراسة من المدققين الداخليين للشركات المصرية، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان تركيبة مجتمع الدراسة وتحليلها، حيث يتمثل مجتمع

الدراسة في الشركات المساهمة التي يتم تداول اسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية .

توصلت نتائج هذه الدراسة أن هناك العديد من الآثار السلبية للممارسات المحاسبية الإبداعية في الشركات، والتي تؤثر على الثقة في المعلومات المحاسبية التي كشفت عنها هذه الشركات. وبالتالي، أوصت الدراسة بضرورة تخفيض هذه الآثار السلبية أو القضاء عليها من خلال توفير وسائل رقابية تمنع إدارة الشركات من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، وأهم هذه الوسائل هو وجود نظام رقابي مطبق في تلك الشركات التي تمارس المحاسبة الإبداعية أو غيرها.

دراسة عبدالحليم (2019)، بعنوان: "أثر التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي علي جودة التقارير المالية "دليل من بيئة الأعمال السعودية".

تستهدف الدراسة إلى الوصول إلى دليل عملي حول العلاقة بين التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي ومستوى جودة التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة السعودية، كما يستمد البحث أهدافه من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد السعودي، والحكومة السعودية تتبنى رؤية وخطة مستهدفة لعام (2030)، والاتجاه نحو العولمة، وتحرير التجارة الدولية، بالإضافة إلى التحول إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. تكونت عينة الدراسة من (141) شركة مسجلة في البورصة السعودية خلال الفترة 2012–2016. حيث اعتمد الباحث على طريقة تحليل محتوى للتقارير المالية.

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير المدقق الخارجي وجودة التقارير المالية. كما كانت العلاقة سلبية بين معدل العائد على الأصول ونوعية حوكمة الشركات ونوع مكتب التدقيق وجودة التقارير المالية. في حين لا يوجد تأثير كبير للرافعة المالية، وحجم الشركة ونوع النشاط على جودة التقارير المالية. حيث أوصت الدراسة ببعض التوصيات أهمها ضرورة قيام الجهات المهنية والتشريعية بوضع آليات وضوابط للتغيير الالزامي للمدقق الخارجي بما يتماشى مع البيئة السعودية بطريقة تضمن جودة التقارير المالية، بالإضافة الى ضرورة إلزام الشركات المسجلة بالكشف عن اسباب اختلافها مع المدقق الخارجي

خلال (12) شهراً قبل تغير التاريخ ايضاً، كما يجب انشاء مجلس وطني تحت مسمى "مجلس الرقابة" ليتولى مراقبة اداء المدققين وتغييرهم.

دراسة الوشاح وشاهين (2018)، بعنوان: "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من حيث المفهوم والخصائص في الجامعات الأردنية الخاصة، وتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة التي تكونت من (78) من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في إدارات المحاسبة والتدقيق الداخلي في الجامعات الخاصة الأردنية، كما تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، مثل الإحصاءات الوصفية واختبار العينة الفردية.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثيراً لتطبيق قواعد الحوكمة مثل ضمان وجود أساس قوي وفعال للحوكمة، والحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة، والإفصاح والشفافية، على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الأردنية الخاصة، حيث يساهم تطبيق قواعد الحوكمة بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛ وينعكس هذا بشكل إيجابي على أداء الجامعات الخاصة. أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة للعاملين في الجامعات.

دراسة نشوان (2017)، بعنوان: "الاتجاه نحو التدقيق المشترك كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاه نحو تطبيق التدقيق المشترك كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية بكل خصائصها (الملاءمة، القابلية للمقارنة، الثبات)، وكذلك تحديد الصعوبات التي يواجهها مدققي الحسابات في قطاع غزة في تطبيق التدقيق المشترك. اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة التي تم تصميمها وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (119) فرداً، (99) تم استرجاعها صالحة

للتحليل أي بنسبة (83.2%) منهم (69) مدقق حسابات، (30) بين مدير مالي ومحاسب في قطاع غزة.

توصلت نتائج الدراسة الى وجود اتجاه اجباري بين جميع أفراد العينة نحو تطبيق التدقيق المشترك لتحسين جودة التقارير المالية بخصائصها المختلفة (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، الثبات). كما اوضحت نتائج الدراسة انه لا توجد فروق ذو دلالة احصائية نحو تطبيق التدقيق المشترك كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية بحسب متغير ممارسة التدقيق المشترك من حيث الممارسين وغير الممارسين لمهنة التدقيق. أوصت الدراسة بضرورة قيام جميع قطاعات المجتمع المالي بتعزيز الاتجاه نحو التدقيق المشترك، بالنظر إلى الآثار الإيجابية المتعددة التي يحققها، وخاصة تحسين جودة التقارير المالية، كذلك العمل على إيجاد الطرق والأساليب المناسبة للتغلب على مختلف الصعوبات التي تواجه تطبيق التدقيق المشترك مما يساهم في زيادة محتوى المعلومات الواردة في التقارير المالية.

دراسة الحسيني والسعبري (2017)، بعنوان: "توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة".

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد درجة كافية من الاستيعاب فيما يتعلق بالمدقق الخارجي لكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية الخمسة: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصالات، المتابعة، التي يمكن من خلالها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية وإمكانية توظفيها لتعزيز جودة التدقيق الخارجي، ايضاً لمعرفة جودة التدقيق الخارجي والعوامل والمخاطر التي تؤثر عليه، كذلك الوسائل المستخدمة لتحسينه. ولتحقيق ذلك، تم توزيع (100) استبانة، وتم استرجاع (89) استبانة صالحة لتحليل الإحصاء، الذي يشكل (89%) من العينة المستهدفة في إدارة الرقابة والتدقيق في المصارف العراقية الخاصة. كما اعتمدت الدراسة على طريقة العينة العشوائية في توزيع الاستبانات وتم استخدام النسب المئوية والوسط الحسابي واختبار التوزيع الطبيعي.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها يعمل المدقق الخارجي أدلة تدقيق أقل عندما تقوم الإدارة بتقييم المخاطر جيداً والاستجابة لها بشكل مناسب، مما يقلل من تعقيد مهام التدقيق ويحقق جودة التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى التزام إدارة المصارف بالكفاءة والنزاهة والقيم الأخلاقية ومنح الصلاحيات، كما تؤدي تحديد المسؤوليات إلى تقليل وقت وجهد المدقق الخارجي، كذلك تقليل تعقيد مهام التدقيق، وبالتالي تحقيق جودة التدقيق الخارجي. أوضحت الدراسة عدد من التوصيات وهي، ينبغي على المدقق الداخلي في المصارف عقد اجتماعات دورية مع المدقق الخارجي لمناقشة الامور ذات الاهتمام المشترك، مثل مناقشة خطط التدقيق الداخلي والخارجي؛ وذلك بهدف تنسيق الجودة أثناء التدقيق لمنع الازدواجية في العمل.

5.3.2 الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة Setyawan and Gamayuni, (2020) بعنوان: The Quality of Financial Reporting and Internal Control System before and after the Implementation of E-budgeting in Indonesia Local Government

"جودة التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية قبل وبعد تنفيذ الموازنة الإلكترونية في الحكومة المحلية الإندونيسية"

هدفت الدراسة إلى معرفة الاختلافات في جودة التقارير المالية للحكومات المحلية في إندونيسيا قبل وبعد تطبيق نظام الموازنة الإلكترونية، بالإضافة إلى تحديد أنظمة الرقابة الداخلية الحكومية في إعداد وإدارة الشؤون المالية الإقليمية التي يتم قياسها؛ حيث لا يكون ذلك شرطًا للتحقق من الرأي من خلال تقرير مراجعة المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات (LHP BPK) على التقرير المالي للحكومة المحلية (LKPD). اعتمدت الدراسة على استبانة تم تصميمها وتوزيعها على عينة

الدراسة المكونة من الحكومة المحلية في إندونيسيا التي طبقت الميزانية الإلكترونية من 2017 إلى 2018 ل (542) حكومة محلية في إندونيسيا.

توصلت نتائج الدراسة إلى ارتفاع جودة التقارير المالية للحكومة المحلية بعد تطبيق نظام الموازنة الإلكترونية في تخطيط وصياغة وتحقيق ميزانيات الحكومة المحلية. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة تحسناً في جودة التقارير المالية للحكومة المحلية بعد تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية للحكومة المحلية. كما أوضحت النتائج أن تطبيق الموازنة الإلكترونية أثرت على الآراء التي كان لها آثار عملية على الحكومات المحلية في تحسين الإدارة المالية الإقليمية وجودة التقارير المالية المحلية. أوصت الدراسة بأن تقوم الحكومات المحلية في إندونيسيا بتطبيق الموازنة الإلكترونية في إعداد موازنتها، لأن تنفيذ الموازنة الإلكترونية قادرة على التغلب على الموازنة الخفية وإساءة استخدام الموازنة مثل التلاعب بمواصفات السلع وإساءة استخدام الموازنة التي تؤثر على الجودة التقارير المالية للحكومة المحلية، يمكن للموازنة الإلكترونية أيضاً تحسين جودة التقارير المالية للحكومات المحلية.

دراسة Sarra, (2020) بعنوان: Do Internal Auditors in the Algerian Public Organizations Contribute to Create added Value?

"هل يساهم المدققون الداخليون في المؤسسات العمومية الجزائرية في خلق القيمة المضافة؟"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي لعينة من المؤسسات العمومية الجزائرية في خلق القيمة المضافة، حيث ركزت الدراسة على جودة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية بالإضافة الى ادارة المخاطر والحوكمة. اعتمدت هذه الدراسة على استبانة التي تم تصميمها وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من (36) مدقق داخلي في (20) مؤسسة عمومية جزائرية، حيث كان معدل الاستجابة (83%)، كما استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية للبحث الوصفي، وتم اختبار وتحليل الفرضيات الرئيسية.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن المدققين الداخليين في المؤسسات العامة الجزائرية يتمتعون بالاستقلالية والموضوعية والمهارات اللازمة للمساهمة في خلق القيمة المضافة، حيث يساهمون في ذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة. أوصت الدراسة بإعطاء المدقق الداخلي الفرصة للقيام بعمله بشكل صحيح وعدم التقيد به، حيث أن أهم عائق أمام أداء واجباته إلى أقصى حد هو عدم وجود قنوات مباشرة للتواصل مع المجلس الذي يساعدهم في الحصول على الدعم الضروري الذي يقلل الضغط، كما أوصت الدراسة بتعزيز الاستقلالية بتشكيل لجنة تدقيق لتعزيز مكانة المدققين الداخليين في المنظمات خاصة في المؤسسات العامة.

دراسة Reid and Others, (2019) بعنوان: Impact of Auditor Report Changes on Financial Reporting Quality and Audit Costs: Evidence from the United Kingdom

"أثر تغييرات تقرير المدقق على جودة التقارير المالية وتكاليف التدقيق: أدلة من المملكة المتحدة"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آثار جودة التقارير المالية على تغييرات مجلس إعداد التقارير المالية (FRC) على المعايير الدولية للتدقيق في المملكة المتحدة "بريطانيا"، كما تساهم هذه الدراسة في التعرف على جودة التقارير المالية من خلال تقديم أدلة تتوافق مع متطلبات تقارير المدقق التي تزيد من جودة التقارير المالية دون زيادة كبيرة في تكاليف المراجعة. استخدمت الدراسة أسلوب الملاحظات للشركات المدرجة في بورصة لندن، استنادًا إلى سجل القوائم في بورصة لندن، حيث هناك 4670 سنة ثابتة مرتبطة بقائمة الشركات المتميزة، ومع ذلك، فإن 1652 ملاحظة للشركات المرتبطة بصناديق الاستثمار.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن متطلبات تقارير المدقق الجديد مرتبطة بتحسن كبير في جودة التقارير المالية دون الكشف عن زيادة كبيرة في تكاليف التدقيق، وبالتالي فإن نظام التقارير الجديد في المملكة المتحدة قادر على المساهمة المعلومات في الوقت المناسب لمهنة تدقيق الحسابات وهيئات الحوكمة والهيئات

التنظيميـة والمسـتثمرين. توصـي الدراسـة بدراسـة التكـاليف المحتملـة الأخـرى، مثـل المدقق اللاحق ودوران لجنة التدقيق.

دراسة Ackermann and Imoniana, (2019) بعنوان: Multicriteria Analysis of Internal Controls in a Brazilian Banking Operation with Focus on Accounting Information Systems

"تحليل متعدد المعايير للضوابط الداخلية في العملية المصرفية البرازيلية مع التركيز على نظم المعلومات المحاسبية"

الهدف من هذه الدراسة إلى تحديد كيفية اختيار معدي نظم المعلومات المحاسبية في خضم تيار من إجراءات الرقابة الداخلية للحد من التعرض للمخاطر، ايضاً تهدف إلى معرفة آثار الضوابط الداخلية التي تحدث في النتائج التشغيلية للعمليات المصرفية في البرازيل . تتكون هذه الدراسة من تحليل متعدد المعايير لممارسة عناصر الرقابة الداخلية في العمليات المصرفية البرازيلية، للتركيز على نظم المعلومات المحاسبية (AIS). كما أجريت المقابلة مع سبعة موظفين من المجالات ذات الصلة من خلال وضع المعايير المستخدمة لتحديد أولويات ضوابط معينة على الآخرين ، بالإضافة إلى اختيار موظفين معينين للعمليات والحسابات الدائنة وتكنولوجيا المعلومات والمالية، من أجل تحقيق التحليل الوصفي المقصود.

أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية (AIS) يمكّن المستخدمين من تجاوز الضوابط والعوامل مثل نقص الموارد، كما أشارت النتائج إلى أن الإدارة تولت أهمية بعض الضوابط من خلال تجاوز بعضها من أجل ان تكون فعالة. أوصت الدراسة بتوضيح الفرضيات المتعلقة بعدد أكبر من الضوابط الداخلية التي لم يتم تقييمها وتصنيفها بالطريقة المناسبة (منخفضة أو متوسطة أو عالية)، ايضاً أوصت بتطبيق هذه الدراسة في المستوى الكمي والنوعي لعدد أكبر من المستخدمين.

دراسة Mutiara and Others, (2019) بعنوان: Analysis of the Management Information System Implementation of Local Government Assets, Human Resources Capacity and Government Internal Control Systems on North Sumatra Provincial Government Financial Statements Quality.

"تحليل تنفيذ نظام المعلومات الإدارية لأصول الحكومة المحلية، وقدرات الموارد البشرية، وأنظمة الرقابة الداخلية الحكومية على جودة البيانات المالية لحكومة مقاطعة شمال سومطرة "

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تنفيذ نظام المعلومات الإدارية لأصول الحكومة المحلية، وقدرات الموارد البشرية، وأنظمة الرقابة الداخلية الحكومية التي هي عملية متكاملة من الإجراءات والأنشطة التي تتخذها القيادة وجميع الموظفين باستمرار لتوفير الثقة الكافية في تحقيق الأهداف التنظيمية من خلال الأنشطة الفعالة، وحماية أصول الدولة والامتثال القوانين واللوائح المتعلقة بجودة البيانات المالية لحكومة مقاطعة شمال سومطرة. اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من خلال اسلوب الاستبانة التي تم تصميمها وتوزيعها على عينة الدراسة المكونة من مجتمع الجهاز المحلي في حكومة مقاطعة شمال سومطرة البالغ عددهم (49) شخصاً.

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن تطبيق نظم معلومات إدارة الأصول المحلية وقدرة الموارد البشرية بالإضافة إلى نظام الرقابة الداخلية لهم أثر إيجابي على جودة البيانات المالية. كما أظهرت نتائج الدراسة في وقت من الأوقات أن تنفيذ نظم المعلومات الإدارية للأصول المحلية وقدرات الموارد البشرية وأنظمة الرقابة الداخلية الحكومية كذلك كان لهم تأثير تعاوني على جودة البيانات المالية لحكومة مقاطعة شمال سومطرة. أوصت الدراسة بأن تعمل حكومة مقاطعة شمال سومطرة على تحسين جودة البيانات المالية، وأنه من الضروري اعطاء المزيد من الاهتمام لإدارة نظام أفضل للرقابة الداخلية وفقاً للمهام والوظائف الأساسية لكل منصب وقيادة لكل مكتب تشغيلي.

دراسة Alqudah and Others, (2019) بعنوان: A Study on the Relationship Between Internal and External Audits on Financial Reporting Quality

"دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي لجودة التقارير المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي اللذان يؤثران على جودة تقارير الشركات. كما تهدف الدراسة الى تحديد الموضوعية والكفاءة الفنية لعمل التدقيق الداخلي من اجل زيادة التعاون بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الذي بدوره يعزز جودة التقارير المالية. بالإضافة الى التعرف على طبيعة ونطاق عمل التدقيق الداخلي من التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي، مما يعزز بدوره جودة التقارير المالية. اعتمدت الدراسة على اسلوب الاستبانة المكونة من (30) بنداً، حيث تم توزيعها إلى (312) مدققاً خارجياً في الأردن، واستخدمت الدراسة الإحصائيات الوصفية والانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن المدققين الأردنيين أدركوا بشكل إيجابي التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين لتحسين جودة التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك ، كشفت النتائج عن وجود أثر إيجابي وهام للموضوعية والكفاءة الفنية في تعزيز مستوى التعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين بطريقة تزيد من جودة التقارير المالية، بحيث كان التعاون بين فرق المراجعة ملحوظًا من خلال طبيعة النطاق والأبعاد؛ مما أدى بدوره إلى زيادة جودة التقارير المالية. وبناءً على هذه النتائج ، توصي الدراسة بشدة المراجعين الخارجيين بالاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي الذي يؤدي الى تحسن جودة التقارير المالية.

دراسة Sharma and Senan, (2019) بعنوان: A Study on Effectiveness of Internal Control System in Selected Banks in Saudi Arabia

"دراسة فعالية نظام الرقابة الداخلية في بنوك مختارة بالمملكة العربية السعودية"

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في بعض البنوك السعودية بالمملكة العربية السعودية، حيث تعتمد فاعلية الرقابة الداخلية وتترابط مع خمسة عناصر: البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، نظام المعلومات المحاسبية ونظام

المعلومات المحاسبية ونظام الاتصالات، الأنشطة الرقابية، والتقييم الذاتي. تعتبر هذه العناصر مستمدة من الإدارة وهي جزء لا يتجزأ من عملية الإدارة، على الرغم من أن العناصر قابلة للتطبيق على جميع البنوك، لذلك يمكن للبنوك الصغيرة والمتوسطة أن تطبق بشكل منفصل على نطاق واسع. تم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من المديرين التنفيذيين في البنوك السعودية.

أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك في المملكة العربية السعودية لديها نظام صحيح للرقابة الداخلية، حيث ساعد نظام الرقابة الداخلية المدققين على وضع برنامجهم لبدء أعمال مراجعة الحسابات، كما ان فعالية نظام الرقابة الداخلية تساعد المدقق لمعرفة واجبات كل موظف يتم تحديده من خلال تسريع عمله، وبالتالي يمتلك مصرف الراجحي أعلى نظام للرقابة الداخلية في البنوك المختارة. أوصت الدراسة بضرورة تحسين عنصر كل من البيئة الرقابية وتقييم المخاطر ونظام الاتصالات في البنوك.

دراسة Abbaszadeh, (2019) بعنوان: Association of Information Technology and Internal Controls of Iranian State Agencies
"علاقة تكنولوجيا المعلومات والرقابة الداخلية لأجهزة الدولة الإيرانية"

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والضوابط الداخلية للجهات الحكومية في إيران، حيث أظهرت الدراسة أن استخدام أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية الأخرى في المؤسسات قد ازداد بسرعة، حيث أن الشبكات والأنظمة الداخلية متصلة بجهاز كمبيوتر أو الخادم المركزي الذي يوزع المعلومات على عدد كبير من المستخدمين. تم استخدام الاستبانة كأداة أولية لجمع البيانات، وتم توزيعها على عينة الدراسة التي تتكون من جميع المدققين والمديرين في القطاع العام في الوكالات الحكومية في إيران.

توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك ارتباط كبير بين تكنولوجيا المعلومات والضوابط الداخلية (الإدارية والمالية والمحاسبية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، الأنشطة الرقابية، والضبط والمرقبة)، بالإضافة إلى وجود التأثير الإيجابي على

الرقابة الداخلية مع عناصرها في طرق جمع البيانات والتعليمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. أوصت الدراسة بضرورة إجراء مقارنة تأثير طرق جمع البيانات (التقليدية والحديثة) على الضوابط الداخلية مع البعض، كذلك أوصت أيضاً بتحديد مزايا وعيوب تكنولوجيا المعلومات لعناصر الرقابة الداخلية.

دراسة Alzeban, (2018) بعنوان: The Association Between Internal Audit Department characteristics and IFRS Compliance.

"العلاقة بين خصائص قسم التدقيق الداخلي وامتثال معايير الإبلاغ المالي الدولية "

تهدف الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين خصائص الرقابة الداخلية والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. تركز هذه الدراسة أيضًا على حجم التدقيق الداخلي بالإضافة إلى التدريب الممنوح لموظفي المراجعة الداخلية فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية. تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المؤلفة من مدققين داخليين من الشركات المدرجة في المملكة العربية السعودية. اعتمدت الدراسة أيضًا على المنهج الوصفي والتحليلي.

توصلت نتائج الدراسة الى ان هناك وجود ارتباط مهم بين الامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وحجم التدقيق الداخلي وتدريب الموظفين، حيث ان التدقيق الداخلي يلعب دوراً في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية. اوصت الدراسة الى انه يجب تحديد العوامل التي تؤثر على اعتماد المعايير الإبلاغ المالي الدولية.

دراسة Uwuigbe and Others, (2018) بعنوان: Corporate Governance and Quality of Financial Statements: A Study of Listed Nigerian Banks

"حوكمة الشركات وجودة البيانات المالية: دراسة عن البنوك النيجيرية المدرجة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير حوكمة الشركات على توقيت وجودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في نيجيريا، وكذلك معرفة كيفية تقديم إجابات لأسئلة الدراسة المثارة في هذه الدراسة. تكونت عينة الدراسة من بيانات وتقارير مالية من التقرير السنوي للبنوك المدرجة في البورصة النيجيرية خلال الفترة بين (2008-

2015). كما استخدمت الدراسة حجم مجلس الإدارة واستقلالية المجلس والمديرين التنفيذيين الأجانب في مجلس الإدارة كوكلاء لحوكمة الشركات. تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية، مثل الإحصاء الوصفي، وتحليل الروابط التبادلية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في نيجيريا، حيث وجد أن هناك علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة وتوقيت التقارير المالية، بالإضافة إلى توضح الدراسة وجود علاقة سلبية بين استقلالية المجلس وتوقيت التقارير المالية، حيث وجد أن المديرين التنفيذيين الأجانب في مجلس إدارتهم لديهم علاقة إيجابية مع توقيت التقارير المالية. أوصت الدراسة بالحاجة إلى تطوير النظام القانوني الحالي في نيجيريا الذي يحدد بوضوح حقوق والتزامات البنك وإدارته مع أصحاب المصلحة الآخرين.

دراسة Enguix and Others, (2018) بعنوان: Relation Between Internet Financial Information Disclosure and Internal Control in Spanish Local Governments

"العلاقة بين الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت والرقابة الداخلية في الحكومات المحلية الإسبانية".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر هيكل الرقابة الداخلية على الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنت في الحكومة المحلية الإسبانية. كما ركزت الدراسة على مدى ارتباط الكشف عن المعلومات المالية على مواقع الويب بشكل إيجابي بنظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تحديد جودة الكشف عن المعلومات المالية على مواقع الويب بشكل إيجابي بنظام الرقابة الداخلية. استخدمت الدراسة نموذجاً متعدد المتغيرات الذي يتيح التحقق من القدرة التنبؤية لمتغير الرقابة الداخلية، حيث تجمع الدراسة من حيث التحليل التجريبي بين الجانب الوصفي والجانب التوضيحي الذي يحدد ما اذا كان نظام الرقابة الداخلية يؤثر على الإفصاح عن المعلومات المالية على مواقع الويب الخاصة بالحكومات المحلية الإسبانية والتي تتكون من (1806) حكومة محلية .

أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر لأنظمة الرقابة الداخلية للسلطات المحلية على المعلومات المالية، حيث ازداد الفساد والأزمة المالية من المطالب الاقتصادية والتجارية، والرقابة المالية ونشر المعلومات المالية من قبل السلطات المحلية، حيث تشمل المتغيرات التي تم تحليلها السكان والجنس اللذان يرتبطان بشكل إيجابي وملموس بالكشف عن المعلومات المالية. أوصت الدراسة مجالس الدول الأخرى بالاهتمام بدراسة تحليل الاختلافات بين السلطات المحلية وإمكانية تحسين أنظمة الرقابة الداخلية والشفافية في هذه الكيانات.

دراسة Mulyungi and Habineza, (2018) بعنوان: Influence of Internal Control Systems on Financial Performance of Saving and Credit Cooperatives in Rwanda: Case of SACCOs Gasabo District.

"تأثير نظم الرقابة الداخلية على الأداء المالي لتعاونيات الادخار والائتمان في رواندا: حالة ساكو في مقاطعة غاسابو".

هدفت الدراسة إلى تحديد دور أنظمة الرقابة الداخلية من خلال عناصر محددة: بيئة الرقابية، تقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية على الأداء المالي للتعاونيات والادخار في روندا. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام الأساليب الكمية والنوعية. تكونت عينة الدراسة من موظفي شركة ساكو المطلعين على المعلومات المالية وكان عدد العينة (60) موظفاً من المديرين والمحاسبين. تم استخدام الاستبانة كأداة أولية لجمع البيانات، حيث بعد تحرير جمع البيانات وترميزها وتسجيلها وتبويبها ثم تحليلها باستخدام برامج SPSS، تم استخدام التحليل الوصفي والانحراف المعياري لتحليل مستوى وظائف الرقابة الداخلية، كذلك استخدام تحليل الارتباط و تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين الرقابة الداخلية والأداء المالي.

توصلت نتائج الدراسة أن جميع معاملات الرقابة الداخلية بشكل منفصل لا تؤثر إحصائياً على الأداء المالي. أوصت الدراسة بأن تواصل إدارة ساكو في مقاطعة غاسابو تطبيق نظام الرقابة الداخلية في إدارتها من أجل الحفاظ على قواعد التنظيم في الإدارة، وأن تسعى جاهدة لزيادة ربحية شركاتها؛ لأن النتائج بينت أنها

كانت على مستوى معتدل ومستوى معتدل غير مرضٍ، وهذا ضروري لأن الربحية هي المؤشر الرئيسي للأداء المالي.

دراسة Yakubu and Others, (2017) بعنوان: The Effectiveness of Internal Control System in Safeguarding Assets in the Ghanaian Banking Industry.

"فعالية نظام الرقابة الداخلية في حماية الأصول في الصناعة المصرفية الغانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على فعالية نظام الرقابة الداخلية في حماية الأصول من الاحتيال، كما أبرزت الدراسة الأسباب الرئيسية للاحتيال، بالإضافة إلى تحديد مدى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية لكشف ومنع الاحتيال؛ من أجل التحقق من أثر الاحتيال من حيث الربحية والسيولة والكفاءة التشغيلية. تم استخدام استبانة وتوزيعها كأداة أولية لجمع البيانات من عينة الدراسة التي تتكون من (37) موظف من خمسة فروع للبنوك الغانية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر موظفي البنك. وكان أحد الأسباب الرئيسية للاحتيال ضعف نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك وجود موظفين غير مؤهلين، وعدم كفاية الموظفين، وممارسات حفظ السجلات السيئة، والتدريب غير الكافي وإعادة تدريب الموظفين من بين أمور أخرى. حيث تم تنفيذ جميع جوانب نظام الرقابة الداخلية وممارستها بقوة من قبل البنك ، حيث كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً في الضبط على الاحتيال في البنك بأشكال مختلفة. وبهذا فإن الاحتيال له تأثير سلبي لا يذكر على أداء البنك. توصي الدراسة بالممارسة المستمرة لنظام الرقابة الداخلية لضمان الحد من الاحتيال بأي شكل من الأشكال.

6.3.2 تقييم الدراسات السابقة

بعض الدراسات السابقة تناولت علاقة بعض المتغيرات مثل دور الرقابة الداخلية في الممارسات السلبية للمحاسبة كما في دراسة سمرة، (2019)، والتي هدفت بشكل اساسي الى معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في الاثار السلبية لممارسة مهنة المحاسبة. كذلك دراسة نور الدين، (2019)، التي تناولت دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبة في المؤسسات الاقتصادية. كما في دراسة نشوان، (2017)، التي تناولت علاقة التدقيق الداخلي كمدخل لتحسين وقياس جودة التقارير المالية المتمثلة في (الملائمة، الموثوقية)، وتحديد الصعوبات التي يواجهها مدققين الحسابات في قطاع غزة في تطبيق مهنة التدقيق.

واخرى تناولت الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية التي هدفت لمعرفة اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كما في دراسة الوشاح وشاهين، (2018).

بعض تلك الدراسات ركزت على دراسة مدى الالتزام بعناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية في المصارف والهيئات ومنظمات الأعمال، واثر التقارير المالية والمعلومات المحاسبية على فعالية تلك الأنظمة، حيث طبقت هذه الدراسات في العديد من الدول العربية مثل: الأردن، الجزائر، مصر، السعودية، فلسطين، والعراق.

اما الدراسات الاجنبية تناولت نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الحكومة الاندونيسية كما في دراسة Setyawan and Gamayuni, (2020). كما ان دراسة Reid and Others, (2019)، ودراسة Alquda, (2019)، ودراسة Alzaben, (2018)، هدفت الى معرفة اثار جودة التقارير المالية وتكاليف مهنة التدقيق على المعايير الدولية للتدقيق في بريطانيا، كذلك توضيح طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الأردن، وبعضها تناولت اثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية وتكنولوجيا المعلومات. بالإضافة الى ان تلك

الدارسات طبقت في العديد من دول العالم مثل: اندونيسيا، الجزائر، بريطانيا، البرازيل، الأردن، السعودية، ايران، نيجيريا، اسبانيا، رواندا، غانا.

7.3.2 ما يميز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة

من خلال استطلاع الادبيات السابقة في مباحث الدراسة وما تم سرده من أوراق بحثية ورسائل دكتوراه في مبحث الدراسات السابقة. فقد هدفت الدراسات التي تناول نظام الرقابة الداخلية بأبعاده (البيئية والرقابية والتشغيلية)، واثره على جودة التقارير المالية بأبعادها (الملائمة والتمثيل الصادق)، وايضاً العوامل المؤثرة في جودة العملية التدقيقية، والبعض الآخر تناول التدقيق الداخلي واثره على التدقيق الخارجي.

اما الدراسة الحالية تلتقي مع العديد من الدراسات من حيث تناولها لموضوع حظى عبر السنوات الاخيرة باهتمام الكثير من الباحثين والدارسين وهو الرقابة الداخلية، لكن ما يميزها انها تختلف عن الدراسات السابقة بأنها تناولت تحديد العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وفق مكونات COSO) committee of sponsoring organizations) المتمثلة ب(الأنشطة الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط)، وجودة التقارير المالية المتمثلة ب(الملائمة، التمثيل الصادق، الافصاحات الإضافية)، كما اضافت الباحثة متغير جديد لأبعاد الرقابة الداخلية وهو (العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي)، كما اضافت الباحثة لفصل الاطار النظري محور نظرية الوكالة وتم ربطهما بنظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، كذلك اضافت الباحثة محور الإفصاح الإضافي في الأردن لمبحث جودة التقارير المالية، والذي يسهم في دعم قدرة مستخدمي التقارير والمعلومات المالية والمحاسبية لتقييم أداء الشركات والتنبؤ التي يمكن من خلالها تحسين شفافية الإفصاح والحد من عدم تماثل المعلومات، مما يجعل المستثمرين ومتخذي القرارات والمساهمين وغيرهم على مستوى عالٍ من القدرة على رؤية مستقبل الشركة بشكل حقيقي. وكذلك معرفة مدى تطبيق عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان بمختلف

القطاعات من: القطاع الصناعي، قطاع المالي، قطاع الخدمات، ومدى التزام الشركات بتطبيقها، ومستوى توافر عناصر جودة التقارير المالية في تلك القطاعات بالاعتماد على المتغيرات المستقلة والتابعة ذات العلاقة.

8.3.2 مساهمات الدراسة

يتم تقديم العديد من المساهمات في المعرفة الحالية في هذا البحث. هذه المساهمات هي الآثار النظرية والمنهجية والعملية. تشير المساهمات النظرية إلى نوع المساهمات التي يتم تقديمها لتعزيز التصور وزيادة تعزيز فهم القضايا قيد الدراسة. تشير المساهمات المنهجية إلى نوع الاستنتاجات التي يتم إجراؤها حول الإجراءات المستخدمة لتحقيق أهداف البحث. تشير المساهمات العملية إلى نوع المساهمة التي يمكن أن تكون مفيدة للأغراض العملية الحالية والمستقبلية.

تساهم هذه الدراسة في زيادة المعرفة حول دور انظمة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان، اضافة الى انها تساهم في توسيع دائرة المعرفة واثراء المكتبة العربية بمرجع جديد في مجال انظمة الرقابة الداخلية.

الجدول رقم (1)

الاسهامات المتوقعة (اوجه الاختلاف والتشابه) بين الدراسة الحالية مقارنةً مع الدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الهدف	من اهداف الدراسات السابقة بيان اثر الرقابة الداخلية على الاداء المالي من وجهة نظر المستثمرين. بيان اثر تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال لجنة المنظمات الداعمة (COSO). بيان اثر التدقيق الداخلي على البيانات المالية.	هدفت الدراسة الحالية الى بيان معرفة العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية بأبعاده (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) وجودة التقارير المالية بأبعادها (الملائمة، التمثيل الصادق، الافصاحات الإضافية)، وبيان أهمية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمساعدة في تحديد نقاط القوة والضعف وتخطيط عملية الرقابة وجمع الأدلة، كما هدفت الى تعزيز التواصل الفعال بين الادارة والمدققين لإصدار قوائم وتقارير مالية ذات ملائمة ومصداقية عالية، ومسؤولية كل من المدققين والادارة عن الاحداث اللاحقة ومدى التزام الشركات بتطبيق الضوابط الداخلية، والتوصل الى توصيات من شأنها تقديم مقترحات لتوضيح العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وخاصةً في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
القطاع أو المجال	المصارف، الهيئات، والمؤسسات الاقتصادية.	كافة القطاعات المدرجة في بورصة عمان. (الصناعي، المالي، الخدمات)
المجتمع	تم اختيار مجتمع الدراسات السابقة من المستثمرين، والمدققين، والموظفين.	تم اختيار عينة الدراسة التي تتكون من المدراء الماليين، ومدراء المدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين في الشركات المدرجة في بورصة عمان؛ وذلك لبيان مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في كافة الشركات المدرجة في بورصة عمان وعلاقته في الإفصاح لمعايير المحاسبية الدولية وجودة التقارير المالية بشكل عام.

- المصدر: تم تطويره من قبل الباحثة استناداً الى الادبيات السابقة.

الفصل الثّالث
منهجية والتصميم

1.3 تمهيد

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطرق والاجراءات التي استخدمت في الدراسة؛ وذلك من خلال توضيح منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها، أساليب جمع البيانات، أدوات الدراسة المستخدمة بها وصدق وثبات الأداة، والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

2.3 منهجية الدراسة

إن هذه الدراسة من الدراسات تحليلية التي تهدف الى التعرف على العلاقة بين خصائص انظمة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى توفير البيانات والحقائق، وتم اجراء هذه الدراسة في البيئة الفعلية التي يمارس فيها ضمن الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان، ولم يتم فرض اي قيود وضوابط تتحكم بالنتائج، وبناءً على ذلك فإن هذه الدراسة تعتبر دراسة ميدانية كون المعلومات التي تم الحصول عليها مباشرة من العاملين في الرقابة الداخلية للشركات المدرجة في بورصة عمان، كما انها دراسة تحليلية قد تم الاعتماد فيها على المسح الميداني لمجتمع الدراسة من خلال عينتها، وذلك باستخدام استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وبما يتناسب مع الفرضيات التي اعتمدتها الباحثة.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع وعينة الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان من مختلف القطاعات والتي تمتلك المدراء الماليين، مدراء التدقيق الداخلي، والمدققين الخارجيين للشركات قيد الدراسة من مختلف القطاعات؛ وذلك لبيان مدى كفاءة وفاعلية خصائص نظام الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة

عمـان وعلاقتـه فـي جـودة التقـارير الماليـة بشـكل عـام، وتـم توزيـع اداة الدراسـة (الاستبانة) عليهم.

إذ يمثـل الجـدول رقـم (2) عـدد الاسـتمارات الموزعـة، والصـالحة للتحليـل، والمستردة. حيث يوضح الجدول ان عدد الاستبانات الموزعة على افراد عينة الدراسة (361) اسـتبانة، اي بنسـبة (100%). كانـت منهـا اسـترداد (240)، اي بنسـبة (66.5%) من مجموع الاستبانات الموزعة، و عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (223) استبانة اي ما نسبته (61.8%) من مجموعة الاستبانات الموزعة.

الجدول رقم (2)

عدد الاستبانات الموزعة، الصالحة، المستردة

	الاستبانات الموزعة		الاستبانات المستردة		الاستبانات الصالحة للتحليل	
مجتمع وعينة الدراسة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	361	100%	240	66.5%	223	61.8%

4.3 أساليب جمع البيانات

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على جمع البيانات من مصدرين هما:

المصادر الأولية: تم الحصول على البيانات الأولية بهدف معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، وذلك من خلال (الاستبانة) كأداة رئيسية في جمع بيانات الدراسة، حيث يتم اعداد فقرات الاستبانة بالاعتماد على البنود والمعلومات الواردة في الإطار النظري، حيث تتكون من عدد من الفقرات التي تمثل أهداف الدراسة واسئلتها.

تتميز اداة الاستبانة بعدة مميزات ومنها:

1. سهولة جمع المعلومات، مما يؤدي إلى سهولة تفسيرها والحصول على أفضل النتائج.
2. تعطي عينة الدراسة الحرية التامة في اختيار وقت للإجابة عن الأسئلة.

3. يـتم تعمـيم النتـائج علـى المجتمعـات التـي تتشـابه فـي خصـائصـها مـع مجتمـع الدراسة.

5.3 اداة جمع البيانات

1.5.3 تطوير اداة الدراسة

اشـتملت عمليـة تطـوير اداة الدراسـة (الاسـتبانة) علـى العديـد مـن الخطـوات المتبعة للوصول الى ما هو عليه بالصورة النهائية ومن ثم تم اعتمادها، حيث يمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يلي:

1. الرجوع الى المجلات العلمية والدراسات السابقة والكتب التي تطرقت الى موضوعي الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، إضافة الى استعراض الإطار النظري حيث تم استخلاص الفقرات بما يتوافق مع الدراسة الحالية، وبما يتناسب مع طبيعة عمل الشركات المدرجة في بورصة عمان.
2. بعد استعراض الكتب والمجلات العلمية تم اعتماد الأبعاد الرئيسية للدراسة، والتي تتعلق بموضوع العلاقة بين خصائص انظمة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان، ومن ثم تبويب اسئلة الدراسة، ومراجعة الأبعاد الرئيسية للتأكد من انها تشمل وتغطي الجوانب الأساسية للدراسة.
3. بعد التأكد من شمول اسئلة الدراسة تم عرض اداة الدراسة على ذوي الاختصاص والخبرة من اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية وبعض المدراء الماليين في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان؛ وذلك للتأكد من شمولها لجميع الجوانب الأساسية للدراسة، والتعديل على بعض الفقرات بما يتناسب مع متغيرات الدراسة، والتأكد من ان الباحثة قد قامت بقياس ما يجب عليه قياسه وذلك بعد تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها، ومن ثم تم استرداد الاستبانة من المحكمين، وقامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اقترحها المحكمون وذلك قبل أن يتم توزيعها على افراد عينة الدراسة.

2.5.3 التعريف بأداة الدراسة

انقسمت اداة الدراسة الى قسمين رئيسين تمثلا فيما يلي:

القسم الأول: كان هدف القسم الأول من أداة الدراسة جمع البيانات الشخصية عن افراد عينة الدراسة حيث اشتمل على: (المركز الوظيفي، مدى معرفة الفرد بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، عدد سنوات الخبرة).

القسم الثاني: تم تقسيم محاور الدراسة الى محورين: المحور الأول الرقابة الداخلية، والمحور الثاني جودة التقارير المالية، حيث تم تخصيص المحور الأول لقياس خصائص نظام الرقابة الداخلية المتمثل ب { التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي }، وينطوي على (38) فقرة تمثل المتغيرات المستقل، أما المحور الثاني فقد تم تخصيصه لقياس جودة التقارير المالية المتمثلة ب{ الملائمة، التمثيل الصادق، الافصاحات الإضافية } ، حيث تكونت من (27) فقرة تمثل المتغيرات التابعة.

استخدمت الباحثة في اداة الدراسة مقياساً يتكون من خمس درجات (1-5) من الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس يتكون من خمس درجات بهدف تحديد درجة الموافقة لعينة افراد الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وهذا المقياس من المقاييس شائعة الاستخدام في الدراسات التطبيقية والإنسانية، كما أنه يساعد في تحويل اجابات أداة الدراسة الى بيانات كمية تسهل القياس الاحصائي لهم، حيث يتم اعطائها الأوزان النسبية، ولتصحيح ادوات الدراسة يقوم المقياس بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (5 موافق بشدة، 4 موافق، 3 موافق بدرجة متوسطة، 2 غير موافق، 1 غير موافق بشدة)، كما يظهر في الجدول التالي.

الجدول رقم (3)

مستويات مقياس ليكرت المستخدمة في أداة الدراسة

درجة المقياس	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
درجة الموافقة	5	4	3	2	1

وقد قامت الباحثة باستخدام المعيار الاحصائي الذي تم استخدامه في العديد من الدراسات بهدف تحديد درجة الأهمية لكل فقرة من فقرات الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية، حيث يعمل على تقسيم الأوساط الحسابية الى ثلاثة درجات وهي: (درجة مرتفعة، درجة متوسطة، درجة منخفضة)، وذلك بناء على المعادلة التالية:

طول الفئة = (اعلى مستوى– ادنى مستوى) ÷ عدد الفئات المطلوبة.

طول الفئة = (5–1) ÷ 3 = 1.33 وبذلك تكون المستويات كالآتي:

1. مستوى ضعيف (1–2.33).
2. مستوى متوسط (2.34–3.66).
3. مستوى مرتفع (3.67–5).

6.3 صدق وثبات الأداة

اولاً صدق المحتوى: تم التحقق من صدق الأداة (الاستبانة) بعد تطوير شكلها الأولي، ثم تم تقديمها إلى الدكتور المشرف وعدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة ممن لديهم خبرة والاختصاص في علم المحاسبة، للتأكد من أن الاستبانة تغطي جميع جوانب الدراسة بطريقة كاملة وواضحة ومفهومة بالإضافة إلى التحقق من ارتباطها بالمجال الذي تم إعداده لقياسه، ثم تم تعديلها بناءً على ملاحظات وآراء المحكمين، بحيث تصبح مفهومة وواضحة لأفراد عينة الدراسة، وللتعبير بأمانة أكبر عن قياس موضوع الدراسة.

ثانياً ثبات الأداة: يتم استخدامه لمعرفة استقرار الأداة واستقرار النتائج، وموثوقيتها وقدرتها على التنبؤ. كما يُستخدم لتعزيز القدرة على الحصول على نفس البيانات عند

إعادة الدراسة باستخدام نفس الدراسة على نفس الأفراد تحت ظروف واحدة، واختبار ثبات الاستبانة وموثوقيتها في اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، لذلك تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة، وعلى الرغم من أن قواعد القياس في القيمة الواجب الحصول عليها غير محددة، الا أن الحصول على (Alpha ≥0.60) يُعد في الناحية التطبيقية للعلوم الإدارية والإنسانية بشكل عام أمراً مقبولاً (Sekran, 2014).

الجدول رقم (4)
معاملات كرو نباخ ألفا وثبات الأداة لمجالات وأبعاد نظام الرقابة الداخلية وأبعاد جودة التقارير المالية.

المتغير Variable	عدد الفقرات Number of Items
أبعاد نظام الرقابة الداخلية	
التقارير الرقابية	4
البيئة الرقابية	10
تقييم المخاطر	7
المعلومات والاتصالات	7
المراقبة والضبط	5
العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	5
المتغير **Variable**	**عدد الفقرات** **Number of Items**
أبعاد جودة التقارير المالية	
الملائمة	13
التمثيل الصادق	8
الافصاحات الإضافية	6
مجموع الاستبانة ككل	**65**
قيمة كرو نباخ ألفا **Cronbach's Alpha**	**0.876**

يوضح الجدول الآتي قيم الثبات لمتغيرات الدراسة والتي بلغت (0.876) لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية ككل، وتدل مؤشرات كرو نباخ ألفا

(Cronbach's Alpha) اعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات مرتفع وبقدرتها على تطبيق أغراض الدراسة.

7.3 المعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الاحصائية للعلوم الإدارية (Statistical Package for the Social Sciences) "SPSS"، وفيما يلي مجموعة من الاساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات أداة الدراسة.
3. معاملات اختبار كرو نباخ ألفا "Cronbach's Alpha" لمعرفة ثبات أسئلة الاستبانة والتي تم إعدادها خصيصاً لقياس متغيرات الدراسة لمجالات نظام الرقابة الداخلية ومجالات جودة التقارير المالية.
4. تطبيق "Collinearity Statistics" للتأكد من تجانس التباين باستخدام معامل تضخم التباين "VIF" واختبار التباين المسموح به "Tolerance".
5. تم تطبيق اختبار الانحدار المتعدد "Multiple Regression Analysis" لاختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية.
6. تطبيق اختبار "Test of Homogeneity of Variances" لاختبار تجانس تباين العينة حسب القطاع.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

المبحث الأول: نتائج التحليل الاحصائي للدراسة واختبار الفرضيات

1.4 عرض النتائج

1.1.4 تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرض النتائج التي توصلت اليها الدراسة والتي تهدف الى قياس طبيعة العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في القطاعات المدرجة في بورصة عمان، وتم عرضها وفقاً لأسئلة وفرضيات الدراسة، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل اليها في الدراسة الحالية قدمت الباحثة عدداً من التوصيات والمقترحات.

2.1.4 خصائص أفراد عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من الشركات المدرجة في بورصة عمان، حيث تم اعطاء كل شركة (3) استبانات وتم توزيعها لأفراد عينة الدراسة المكونة من المدير المالي، مدير التدقيق الداخلي، والمدقق الخارجي من مختلف القطاعات في الشركات المدرجة في بورصة عمان وفقاً للمتغيرات (المركز الوظيفي، مدى معرفة الموظف بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، عدد سنوات الخبرة).

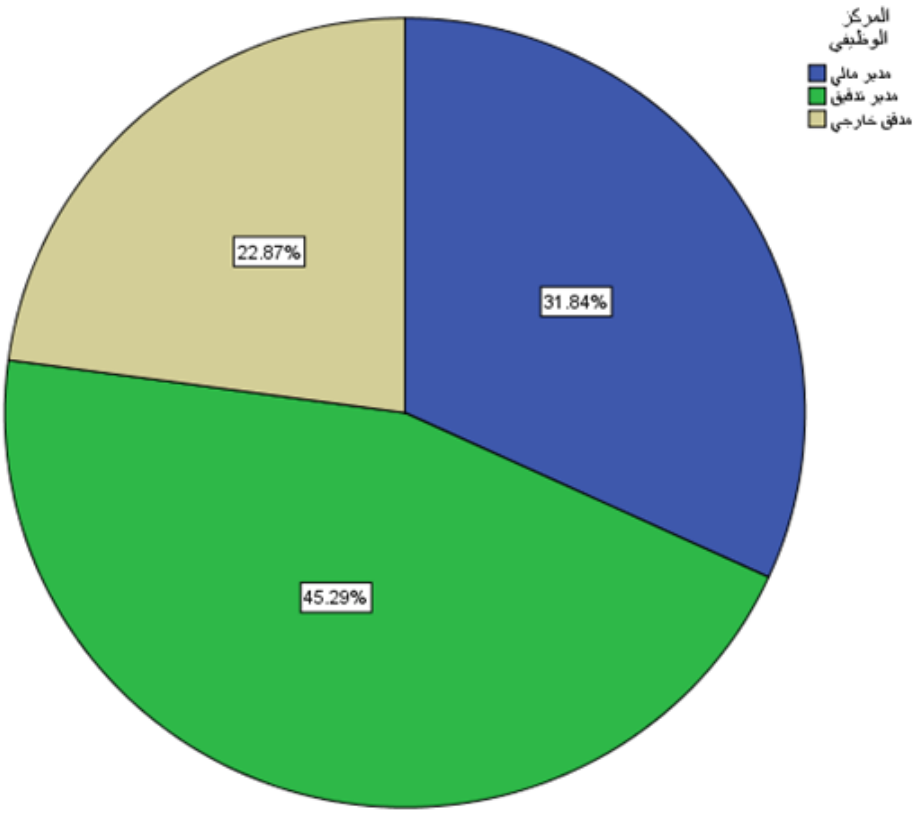

الشكل رقم (7)

توزيع افراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات " المركز الوظيفي "

أوضحت النتائج المعروضة في الشكل رقم (7) أن 31.84% من أفراد عينة الدراسة هم من المدراء الماليين، وأن 45.29% هم من مدراء التدقيق، كما أن ما نسبته 22.87% هم من مدققي الحسابات الخارجيين. هذا يدل على اهتمام مدراء التدقيق في الموضوع قيد الدراسة؛ وذلك بسبب ادراكهم المتعمق في عمل ومهنة الرقابة الداخلية مما يعزز مصداقية الدراسة، كما أن هذا التنوع في المراكز الوظيفية يعتبر أمراً مهماً للوصول الى الفئة المستهدفة والقادرة على تحقيق هدف الاستبانة بشكل يُمكن من الاعتماد على آرائهم ومقارنتها.

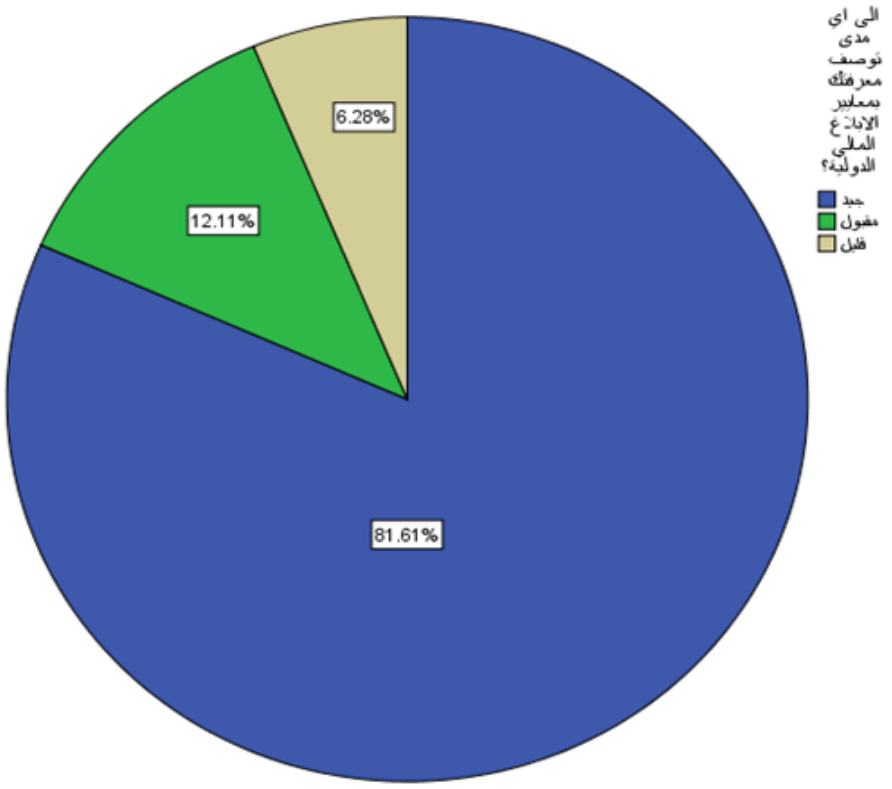

الشكل رقم (8)

توزيع افراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات " مدى معرفة الفرد بمعايير الإبلاغ المالي الدولية"

يظهر الشكل رقم (8) مدى معرفة المستجيبين بمعايير الإبلاغ المالي الدولية وتم صياغة السؤال لأفراد عينة الدراسة كالآتي: " الى اي مدى توصف معرفتك بمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟ "، حيث بلغت نسبة افراد عينة الدراسة الذين على معرفة جيدة بمعايير الإبلاغ المالي الدولي 81.61%، ايضاً كانت نسبة المستجيبين بمدى معرفتهم بمعايير الابلاغ المالي الدولي بالشكل المقبول 12.11%، كما اشار مدى معرفة المستجيبين بوصف معايير الابلاغ المالي الدولي بشكل ضعيف بنسبة 6.28% ، مما يشير الى معرفة أفراد العينة بوصف معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل كافي، والذي بدوره يزيد من مصداقية النتائج.

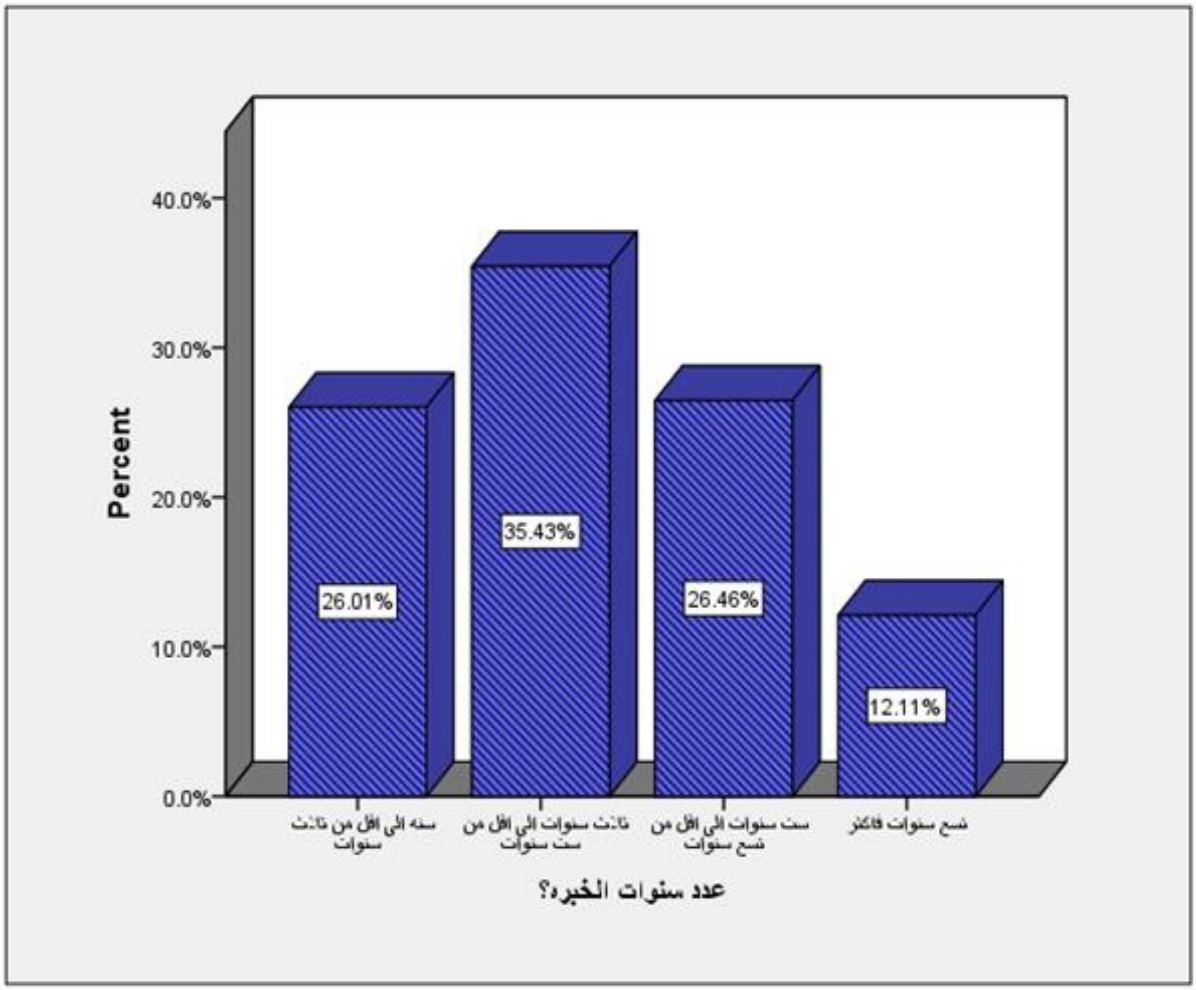

الشكل رقم (9)

توزيع افراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات " عدد سنوات الخبرة "

يبين الشكل رقم (9) أن متغير عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة التي تراوحت سنوات الخبرة لديهم من "سنة الى أقل من ثلاث سنوات " تتراوح 26.01%، وأن ما نسبته 35.43% من أفراد عينة الدراسة هم ممن تبلغ عدد سنوات خبرتهم العملية من " ثلاث سنوات الى من ست سنوات "، والذين تتراوح عدد سنوات خبرتهم من "ست سنوات الى أقل من تسع سنوات" كانت بنسبة 26.46%، كما بلغت نسبة 12.11% من عينة الدراسة التي تتراوح عدد سنوات خبرتهم "تسع سنوات فأكثر"، وهذا يدل على وجود معرفة والمام مسبق في النظام الرقابي، والذي يؤثر على المعلومات التي تم تجميعها بصورة ايجابية.

3.1.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1.3.1.4 الاحصاءات الوصفية

لوصف مستوى أبعاد نظام الرقابة الداخلية (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي)، ومستوى أبعاد جودة التقارير المالية (الملائمة، التمثيل الصادق، الافصاحات الاضافية) في الشركات المدرجة في بورصة عمان، استخدمت هذه الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة.

الجدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور: (أبعاد الرقابة الداخلية، جودة التقارير المالية).

أبعاد نظام الرقابة الداخلية

(Internal Control)

المتغير Variable	المتوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
التقارير الرقابية	3.2186	8	0.91264	متوسط
البيئة الرقابية	3.5364	5	0.50654	متوسط
تقييم المخاطر	3.5259	6	0.64264	متوسط
المعلومات والاتصالات	3.7008	3	0.89261	مرتفع
المراقبة والضبط	3.8682	1	0.81053	مرتفع
العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	3.8090	2	0.88303	مرتفع
الملائمة	3.4612	7	0.38704	متوسط
التمثيل الصادق	3.5594	4	0.46236	متوسط
الافصاحات الاضافية	3.1965	9	0.47842	متوسط

يوضح الجدول رقم (5) اعلاه المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداة الدراسة ككل، حيث كان ابرزها لمجال المراقبة والضبط بمتوسط حسابي (3.8682) وبمستوى مرتفع، بينما جاء مجال العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بمتوسط حسابي (3.8090) وبأثر مرتفع، في حين جاء مجال المعلومات والاتصالات بمتوسط حسابي (3.7008) بدرجة مرتفعة، ايضاً جاء محور جودة التقارير المالية بجميع مجالاته الملائمة بمتوسط حسابي (3.4612) بمستوى متوسط، وجاء مجال التمثيل الصادق بمتوسط الحسابي (3.5594) بأثر متوسط، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال الافصاحات الاضافية (3.1965) وبمستوى متوسط.

المحور الأول (الرقابة الداخلية)

أوضحت الدراسة في هذا المحور المجالات والأبعاد التي تشكل عناصر نظام الرقابة الداخلية.

أولاً: التقارير الرقابية

التالي هو ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل الأول (التقارير الرقابية):

الجدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التقارير الرقابية.

الرقم	السؤال Question	المتوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
1	تستخدم الشركة تقارير دورية كأداة رقابية.	3.1031	3	1.17907	متوسط
2	تستخدم الشركة التقارير الادارية والمالية كاداه رقابية.	3.1031	4	1.01037	متوسط
3	تتضمن التقارير الرقابية مقارنات دورية بين نتائج الفترات المختلفة.	3.2152	2	1.13833	متوسط
4	يتم تحديد التغيرات في السياسات و المعايير المحاسبية بمحتوى التقارير المالية.	3.4529	1	1.15325	متوسط
	متوسط التقارير الرقابية ككل	**3.2186**		**0.91264**	**متوسط**

يبين الجدول رقم (6) اعلاه اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمستوى التقارير الرقابية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه التقنية بين (3.1031–3.4529) بمتوسط مقداره (3.2186) بمستوى متوسط. كان ابرزها للفقرة رقم (4) والتي نصها " يتم تحديد التغيرات في السياسات و المعايير المحاسبية بمحتوى التقارير المالية " بمتوسط حسابي (3.4529) بمستوى متوسط وانحراف معياري (1.15325)، بينما جاءت الفقرة رقم (3) بالمرتبة الثانية والتي تنص على " تتضمن التقارير الرقابية مقارنات دورية بين نتائج الفترات المختلفة " بمتوسط حسابي (3.2152) وبمستوى متوسط وكان انحرافه المعياري بمقدار (1.13833)، كما جاءت الفقرة رقم (2) بالمرتبة الأخيرة والتي تنص على أن "تستخدم الشركة التقارير الادارية و المالية كاداه رقابية " بمتوسط حسابي (3.1031) وبمستوى متوسط وانحراف معياري (1.01037)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (التقارير الرقابية) (3.2186) بمستوى متوسط وبلغ الانحراف المعياري (0.91264). يشير الجدول الى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية. وبشكل عام يتبين أن مستوى التقارير الرقابية في الشركات المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة، وهذا يدل على اعتدال خطوط الاتصال بين الوحدات الرقابية وإدارة الشركات حيث يتم رفع التقارير الرقابية الى الجهات العليا باعتدال وفي الوقت المناسب واجراء المقارنة دورية بين فترات مختلفة لتحسن التقارير الرقابية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

ثانياً: البيئة الرقابية

التالي هو ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل الثاني (البيئة الرقابية):

الجدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال البيئة الرقابية.

الرقم	السؤال Question	المتوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
1	تهتم الإدارة في التقارير الصادرة عن لجان التدقيق.	3.3767	9	1.03183	متوسط
2	يتم استشاره لجان التدقيق عند اجراء اي تعديل على الهيكل التنظيمي.	3.9955	4	0.96311	مرتفع
3	يتم اطلاع كافة الموظفين على ادوارهم في عملية الرقابة بطريقه واضحة.	3.3857	8	0.92228	متوسط
4	لدى الشركة قواعد مكتوبة تتضمن تحديد واجبات ومسؤوليات الاقسام.	3.4888	6	0.91465	متوسط
5	لدى الشركة قواعد مكتوبة تتضمن تحديد واجبات ومسؤوليات الموظفين على مستوى الاقسام.	3.5364	5	0.50654	متوسط
6	يتم توزيع الصلاحيات على المستويات الادارية المختلفة.	2.2318	10	1.05808	ضعيف
7	يتمتع العاملين في قسم التدقيق الداخلي بالتأهيل العلمي والعملي.	3.4414	7	1.15484	متوسط
8	يتمتع العاملين في قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية.	4.0901	1	0.93256	مرتفع
9	تدرك الإدارة هدف التقارير الرقابية.	4.0721	2	0.87924	مرتفع
10	يتم الاحتفاظ بالسجلات المالية فيما يتعلق بعمليات الشركة.	4.0405	3	0.92876	مرتفع
	متوسط البيئة الرقابية ككل	**3.5364**		**0.50654**	**متوسط**

اذ يوضح الجدول رقم (7) إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمجال البيئة الرقابية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه التقنية بين (2.2318–4.0901) بمتوسط كلي مقداره (3.5364) الذي يشير الى المستوى المتوسط للبيئة الرقابية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان . اذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة رقم (8) والتي تنص على أن "يتمتع العاملين في قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية " بمتوسط حسابي بلغ (4.0901)، وانحراف معياري بلغ (0.93256)، فيما حصلت الفقرة رقم (9) والتي نصت "تدرك الإدارة هدف التقارير الرقابية" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي البالغ (4.0721)، وانحراف معياري (0.87924)، كما اشارت الفقرة رقم

(6) والتي تنص "يتم توزيع الصلاحيات على المستويات الادارية المختلفة" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.2318) وهو متوسط ضعيف حيث يشير الى ضعف في التطبيق. يبين الجدول ايضاً أن يوجد تقارب في قيم المتوسطات الحسابية في وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وبشكل عام يتبين أن مستوى البيئة الرقابية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كانت متوسطة، حيث أن سبب مستوى اعتدال المجال في الشركات الأردنية يرجع الى الخطط والسياسات والاجراءات التي تطبقها الإدارة لإنشاء بيئة رقابية سليمة ومحفزة على العمل والأداء والتعاون بين كافة الأفراد في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

ثالثاً: تقييم المخاطر

التالي هو ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل الثالث (تقييم المخاطر):

الجدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تقييم المخاطر

الرقم	السؤال Question	المتوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
1	يتم تحديد كافه المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.	3.2287	7	1.15730	متوسط
2	يتم تحديد اليات لتقيم كافة المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها الشركة.	3.3408	5	1.14707	متوسط
3	يتم اخذ مبدأ التكلفة والمنفعة بعين الاعتبار عند تقييم المخاطر.	3.6682	3	1.12194	مرتفع
4	تضع ادارة الشركة اجراءات سريعة لمواجهة الاخطار.	3.3363	6	1.18126	متوسط
5	يساهم قسم التدقيق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة.	3.6951	2	1.10132	مرتفع
6	هنالك تدابير مطبقة للإبلاغ عن المعاملات غير العادي.	3.7578	1	1.06315	مرتفع
7	يتم تحديد الضوابط غير الفعالة وتعديلها او التخلص منها.	3.6547	4	1.05355	مرتفع
	متوسط تقييم المخاطر ككل	**3.5259**		**0.64264**	**متوسط**

يوضح الجدول رقم (8) اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمستوى مجال تقييم المخاطر في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه التقنية بين (3.2287–3.7578) بمتوسط كلي مقداره (3.5259) الذي يشير الى المستوى المتوسط لتقييم المخاطر في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. كان ابرزها فقرة رقم (6) والتي تنص على أن " هنالك تدابير مطبقة للإبلاغ عن المعاملات غير العادي " بمتوسط حسابي بلغ (3.7578) وبمستوى مرتفع وبلغ الانحراف المعياري (1.06315)،ايضاً اشارت فقرة رقم (5) نصت على أن "يساهم قسم التدقيق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة " بمرتبة ثانية بمتوسط حسابي بمقدار (3.6951) وبمستوى مرتفع وانحراف معياري بمقدار (1.10132)، كما حصلت فقرة رقم (1) على المرتبة السابعة والأخيرة حيث نصت على أن "يتم تحديد كافه المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها" بمتوسط حسابي (3.2287) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.5259) وانحراف معياري (1.15730). يدل ذلك على أن مستوى تقييم المخاطر في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان كان متوسطاً، وأن وجود لجان تدقيق داخلي وقسم تدقيق داخلي في دراسة التقارير الصادرة عن المدققين الداخليين؛ وبالتالي معرفة المعوقات التي قد تواجه نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة الى تمتع المدققين الداخليين بالخبرة والكفاءة المهنية التي تمكنهم من تقدير الخطر وتوجيه التقارير المالية للشركة ومن ثم تحليل المخاطر وتعريف الادارة عليها.

رابعاً: المعلومات والاتصالات

التالي هو ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل الرابع (المعلومات والاتصالات):

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المعلومات والاتصالات.

الرقم	السؤال Question	المتوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
1	لدى الشركة قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين لإجراءات الرقابة الداخلية.	3.8655	1	1.05259	مرتفع
2	لدى الشركة نظام معلومات مالي.	3.5247	7	1.22954	متوسط
3	نظام المعلومات المالي والتشغيلي في الشركة آمن من الاختراقات.	3.5381	6	1.13389	متوسط
4	يتمتع العاملين في قسم التدقيق الداخلي بكامل الصلاحية للوصول الى كافة السجلات والوثائق.	3.7489	3	1.07791	مرتفع
5	ينتج النظام المالي معلومات دقيقة يتم توصيلها للأطراف ذات العلاقة.	3.7354	5	1.19192	مرتفع
6	يتم اصدار معلومات مالية كافية للموظفين المعنيين.	3.7354	4	1.24008	مرتفع
7	يتم الابلاغ عن الوضع المالي الحقيقي لأصحاب المصالح.	3.7578	2	1.08827	مرتفع
متوسط المعلومات والاتصالات ككل		**3.7008**		**0.89261**	**مرتفع**

يبين الجدول رقم (9) اعلاه اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمستوى المعلومات والاتصالات في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه التقنية بين (3.5247–3.8655) بمتوسط مقداره (3.7008) بمستوى مرتفع والانحراف المعياري البالغ (0.89261). كان ابرزها للفقرة رقم (1) والتي نصها " لدى الشركة قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين لإجراءات الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي (3.8655)، والانحراف المعياري بمقدار (1.05259)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) بالمرتبة الثانية والتي تنص على " يتم الابلاغ عن الوضع المالي الحقيقي لأصحاب المصالح في الشركة " بمتوسط حسابي (3.7578) وبمستوى مرتفع وانحراف معياري (1.08827)، كما جاءت الفقرة رقم (2) بالمرتبة الأخيرة والتي تنص على أن " لدى الشركة نظام معلومات مالي " بمتوسط حسابي (3.5247) وبمستوى متوسط وانحراف معياري (1.22954)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (المعلومات والاتصالات)

(3.7008) وبلغ الانحراف المعياري (.89261)، وهذا أن سبب الارتفاع يدل على قوة البرامج المحاسبية المستخدمة في الشركات؛ مما يجعل البرامج أكثر دقة في انتاج المعلومات والسرعة التي يمتاز بها في ايصال المعلومات عبر جميع المستويات الإدارية، والمالية وبمستوى مرتفع.

خامساً: المراقبة والضبط

التالي هو ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل الخامس (المراقبة والضبط):

الجدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المراقبة والضبط

الرقم	السؤال Question	المتوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
1	يتم التعامل مع نشاطات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية.	3.9058	2	0.96568	مرتفع
2	تؤخذ نتائج تقارير الرقابة الخاصة بالأداء بعين الاعتبار عند اجراء التنقلات بين الموظفين.	4.0583	1	0.96852	مرتفع
3	تستخدم نتائج تقارير الرقابة في تطوير العمل.	3.6368	5	1.24405	مرتفع
4	هنالك اشراف كافي على موظفي الشؤون المالية اثناء القيام بواجباتهم.	3.8744	3	1.03211	مرتفع
5	هنالك فحوصات منتظمة لضمان الامتثال للضوابط الداخلية.	3.8655	4	1.09043	مرتفع
	متوسط المراقبة والضبط ككل	**3.8682**		**0.81053**	**مرتفع**

يبين الجدول رقم (10) اعلاه اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمستوى المراقبة والضبط في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث

تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه التقنية بين (3.6368–4.0583) بمتوسط مقداره (3.8682) بمستوى مرتفع وانحراف معياري مقداره (0.81053). كان ابرزها للفقرة رقم (2) والتي نصها " تؤخذ نتائج تقارير الرقابة الخاصة بالأداء بعين الاعتبار عند اجراء التنقلات بين الموظفين" بمتوسط حسابي (4.0583) وانحراف معياري (0.96852)، بينما جاءت الفقرة رقم (1) بالمرتبة الثانية والتي تنص على "يتم التعامل مع نشاطات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية" بمتوسط حسابي (3.9058) وبمستوى مرتفع وانحرافه المعياري (0.96568)، كما جاءت الفقرة رقم (3) بالمرتبة الخامسة والأخيرة والتي تنص على أن " تستخدم نتائج تقارير الرقابة في تطوير العمل " بمتوسط حسابي (3.6368) وبمستوى مرتفع وانحرافه المعياري بمقدار (1.24405)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (المراقبة والضبط) (3.8682) بمستوى مرتفع وبانحراف معياري مقداره (0.81053). بذلك يبين الجدول الى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، وبشكل عام يتبين أن مستوى المراقبة والضبط في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

سادساً: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

التالي هو ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل السادس (العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي):

الجدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

الرقم	السؤال Question	المتوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
1	يطلب المدقق الخارجي من المدقق الداخلي معلومات عن الشركة قيد التدقيق.	3.8744	2	1.01005	مرتفع
2	يتم عقد اجتماعات دورية بين المدققين الداخليين والخارجيين.	3.7399	4	1.28209	مرتفع
3	يأخذ قسم التدقيق الداخلي بملاحظات واقتراحات المدقق الخارجي بهدف تطوير العمل.	3.9731	1	1.08603	مرتفع
4	يشترك المدقق الداخلي والخارجي في اعداد اجراءات التدقيق السنوية.	3.7803	3	1.20852	مرتفع
5	يوجد في الشركة لجنة مخصصة لمعالجة نقاط الضعف التي اثارها المدقق الخارجي.	3.6771	5	0.99719	مرتفع
	متوسط العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ككل	**3.8090**		**0.88303**	**مرتفع**

يوضح الجدول رقم (11) اعلاه اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمستوى العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه التقنية بين (3.6771-3.9731) بمتوسط حسابي مقداره (3.8090) بمستوى مرتفع وانحراف معياري مقداره (0.88303). كان ابرزها بأعلى مستوى للفقرة رقم (3) والتي تنص على أن "يأخذ قسم التدقيق الداخلي بملاحظات واقتراحات المدقق الخارجي بهدف تطوير العمل" بمتوسط حسابي (3.9731) وانحراف معياري (1.08603)، بينما جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على أن "يطلب المدقق الخارجي من المدقق الداخلي معلومات عن الشركة قيد التدقيق" (3.8744) وبمستوى مرتفع وانحرافه المعياري (1.01005)، كما جاءت الفقرة رقم (5) بالمرتبة الخامسة والأخيرة والتي تنص على أنه "يوجد في الشركة لجنة مخصصة لمعالجة نقاط الضعف التي اثارها

المدقق الخارجي" بمتوسط حسابي (3.8090) وبمستوى مرتفع وانحرافه المعياري بمقدار (0.99719)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال (متوسط العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ككل) (3.8682) بمستوى مرتفع وبانحراف معياري مقداره (0.88303). بذلك يبين الجدول الى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، وبشكل عام يتبين أن مستوى العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان محل الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

المحور الثاني (جودة التقارير المالية)

أوضحت الدراسة في هذا المحور المجالات والأبعاد التي تشكل جودة التقارير المالية.

اولاً: الملائمة

التالي هو ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع الأول (الملائمة):

الجدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الملائمة

الرقم	السؤال Question	المتوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
1	إعداد قوائم مالية مقارنة تمشياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1.	3.5650	8	1.16790	متوسط
2	إعداد قوائم مالية مقارنة ضمن تقارير مرحلية تمشياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 34.	3.9103	3	1.08679	مرتفع
3	إعداد قوائم مالية مقارنة بحسب القطاعات التشغيلية (إذا كان هنالك أكثر من قطاع تشغيلي) تمشياً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8.	3.4350	9	1.28190	متوسط
4	تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات بشكل يضمن قابلية التحقق من البند قيد الاعتراف.	3.7399	7	1.08826	مرتفع
5	الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بأسلوب القياس الخاص بالأصول الملموسة وغير الملموسة بما يتفق مع متطلبات معياري المحاسبة الدوليين رقم 16 و 38.	3.8834	5	1.09661	مرتفع
6	الافصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بأسلوب القياس المتبع للاستثمارات بما يتفق مع متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 7 و 9.	3.7623	6	1.08305	مرتفع
7	عمل اختبار تدني قيم لجميع الاصول الملموسة وغير الملموسة في كل عام بما يتفق مع اسلوب الاختبار المشار اليه في معيار المحاسبة الدولي رقم 36.	3.8924	4	0.89899	مرتفع
8	الافصاح عن جميع الاحداث اللاحقة بحسب ما يقتضيه معيار المحاسبة الدولي رقم 10.	4.0090	1	0.88017	مرتفع
9	الافصاح عن المصالح في الإنشاءات الاخرى بحسب ما يقتضيه معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 12.	3.0090	11	1.29792	متوسط
10	تستخدم الشركة القيمة العادلة كأسلوب للقياس للبنود التي يعطى فيها الخيار باستخدام القيمة العادلة او اسلوب التكلفة.	3.3077	10	1.16984	متوسط
11	قياس القيمة العادلة للبنود باستخدام الاسعار في ذالاسواق النظامية للبنود قيد القياس بما يقتضيه معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 13.	2.3964	12	1.22034	متوسط
12	يتم الإفصاح عن أي التزامات محتملة بما يتوافق مع متطلبات المعيار المالي الدولي رقم .37	2.1166	13	1.08422	ضعيف
13	عرض حساب الضرائب المؤجلة كأصل او التزام في حال قامت الشركة باتباع طرق محاسبية تختلف عن تلك المعتمدة من دائرة الضريبة.	4.0000	2	1.05505	مرتفع
	متوسط الملائمة ككل	**3.4612**		**0.38704**	**متوسط**

يوضح من الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن الملائمة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت بين (2.1166–4.0090)، كان ابرزها للفقرة رقم (8) التي نصت على أن " الافصاح عن جميع الاحداث اللاحقة بحسب ما يقتضيه معيار المحاسبة الدولي رقم 10 " بمتوسط حسابي مقداره (4.0090) بمستوى مرتفع والانحراف المعياري بمقدار (0.88017)، كما أشارت فقرة رقم (13) في المرتبة الثانية والتي جاء فيها " عرض حساب الضرائب المؤجلة كأصل او التزام في حال قامت الشركة باتباع طرق محاسبية تختلف عن تلك المعتمدة من دائرة الضريبة " وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.0000) بمستوى مرتفع وبلغ الانحراف المعياري لها (1.05505)، بينما أوضحت الفقرة رقم (12) في المرتبة الأخيرة والتي تنص على أن "يتم الإفصاح عن أي التزامات محتملة بما يتوافق مع متطلبات المعيار المالي الدولي رقم 37" بمتوسط حسابي (2.1166) وبمستوى ضعيف وبلغ الانحراف المعياري (1.08422)، كما بلغ متوسط الحسابي لمجال الملائمة ككل (3.4612) وبمستوى متوسط كما بلغ الانحراف المعياري له (0.38704).

ثانياً: التمثيل الصادق

التالي هو ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع الثاني (التمثيل الصادق):

الجدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال التمثيل الصادق

الرقم	السؤال Question	المتوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
1	إعداد قوائم مالية محايدة ضمن تقارير سنوية او مرحلية.	3.8386	5	0.90092	مرتفع
2	إعداد قوائم مالية تشمل جميع القطاعات التشغيلية.	3.9234	3	1.01504	مرتفع
3	تتبع الشركة طرق محاسبية وتقديرات في تقريرها المالي تتطابق مع الطرق والتقديرات التي تعتمدها دائرة الضريبة.	2.3812	8	1.08346	متوسط
4	عمل اختبار تدني قيم لجميع الأصول الملموسة وغير الملموسة في كل عام بما يتفق مع أسلوب الاختبار المشار إليه في معيار المحاسبة الدولي رقم 36.	3.8959	4	0.98767	مرتفع
5	استخدم الشركة التكلفة التاريخية كأسلوب قياس للبنود التي يعطى فيها الخيار باستخدام القيمة العادلة او أسلوب التكلفة.	4.1121	2	0.86524	مرتفع
6	الاعتراف في أصولها الملموسة وغير الملموسة بالتكلفة دون إعطاء أي اعتبار لأي زيادة جوهرية في قيمة الأصل.	4.1211	1	0.88971	مرتفع
7	الاعتراف في الأصل الملموس وغير الملموس بالتكلفة حتى لو كان عند الشركة النية الكاملة لبيع ذلك الأصل.				
8	اتباع طرق محاسبية وتقديرات في تقريرها المالي تتطابق مع الطرق والتقديرات التي تتعمدها دائرة الضريبة	3.3604	6	1.21672	متوسط
	متوسط التمثيل الصادق ككل	**3.5594**		**0.46236**	**متوسط**

يظهر من الجدول رقم (13) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن التمثيل الصادق في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت بين (2.3812–4.1211)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (6) التي نصت على أن "الاعتراف في أصولها الملموسة وغير الملموسة بالتكلفة دون إعطاء أي اعتبار لأي زيادة جوهرية في قيمة الأصل" بمتوسط حسابي مقداره (4.1211) بمستوى مرتفع والانحراف المعياري بمقدار (0.88971)، كان أشارت فقرة رقم (5) في المرتبة الثانية والتي جاء فيها "استخدم الشركة التكلفة التاريخية كأسلوب قياس للبنود التي يعطى فيها الخيار باستخدام القيمة العادلة او أسلوب التكلفة" وبلغ المتوسط الحسابي لها (4.1121) بمستوى مرتفع وبلغ الانحراف المعياري لها (0.86524)، بينما أوضحت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثامنة والأخيرة والتي تنص على أن "تتبع الشركة طرق محاسبية وتقديرات في تقريرها المالي تتطابق مع الطرق والتقديرات التي

تعتمدها دائرة الضريبة." بمتوسط حسابي (2.3812) وبمستوى متوسط وبلغ الانحراف المعياري (1.08346)، كما بلغ متوسط الحسابي لتمثيل الصدق ككل (3.5594) وبمستوى متوسط كما بلغ الانحراف المعياري له (0.46236). يدل ذلك الى التزام أفراد عينة الدراسة بالمثالية والصدق وتعزيز الثقة لديهم في الشركات المدرجة في بورصة عمان، كما أن خاصية التمثيل الصادق يتمتعون بها أفراد عينة الدراسة كل من المدراء الماليين ومدراء التدقيق والمدققين الخارجين بدرجة متوسطة.

ثالثاً: الإفصاحات الإضافية

التالي هو ملخص المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع الثالث (الإفصاحات الإضافية):

الجدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الإفصاحات الإضافية.

الرقم	السؤال Question	الوسط الحسابي Mean	الترتيب Rank	الانحراف المعياري Standard Deviation	المستوى Level
1	يتم تقديم افصاحات اضافية عن الاحداث المستقبلية المالية.	3.7444	3	1.09551	مرتفع
2	يتم تقديم افصاحات اضافية عن المسؤولية الاجتماعية.	2.1312	6	1.06855	ضعيف
3	يتم تقديم افصاحات اضافية عن البيئة.	3.1176	4	1.28088	متوسط
4	يتم تقديم افصاحات اضافية عن التكنولوجيا التصنيعية او التشغيلية.	2.2332	5	1.08610	ضعيف
5	يتم تقديم افصاحات اضافية عن اي مخاطر مالية مستقبلية متوقعة.	3.9457	2	1.02103	مرتفع
6	يتم تقديم افصاحات اضافية عن اي مخاطر غير مالية مستقبلية متوقعة.	3.9910	1	0.82928	مرتفع
	متوسط الإفصاحات الإضافية ككل	**3.1965**		**0.47842**	**متوسط**

يظهر من الجدول رقم (14) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن الافصاحات الإضافية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان تراوحت بين (2.1312–3.9910)، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (6) التي نصت

على أن " يتم تقديم افصاحات اضافية عن اي مخاطر غير مالية مستقبلية متوقعة " بمتوسط حسابي مقداره (3.9910) بمستوى مرتفع والانحراف المعياري بمقدار (0.82928)، كان أشارت فقرة رقم (5) في المرتبة الثانية والتي جاء فيها " يتم تقديم افصاحات اضافية عن اي مخاطر مالية مستقبلية متوقعة " وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.9457) بمستوى مرتفع وبلغ الانحراف المعياري لها (1.02103)، بينما أوضحت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثامنة والأخيرة والتي تنص على أن "يتم تقديم افصاحات اضافية عن المسؤولية الاجتماعية" بمتوسط حسابي (2.1312) وبمستوى ضعيف وبلغ الانحراف المعياري (1.06855)، كما بلغ متوسط الحسابي للافصاحات الإضافية ككل (3.1965) وبمستوى متوسط كما بلغ الانحراف المعياري له (47842.). يدل ذلك على تعاون أفراد عينة الدراسة على تقديم افصاحات اضافية في الشركات المدرجة في بورصة عمان عن اي مخاطر سواء كانت مالية او غير مالية متوقعة، كما ان تقديم افصاحات اضافية عن الاحداث المالية الخاصة بالشركة يكون بالمستوى المرتفع لتنبؤ بها في المستقبل. وبهذا فإن مجال الافصاحات الاضافية مطبق لدى أفراد عينة الدراسة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بمستوى متوسط.

4.1.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة يتم استعراض نتائج اختبار الفرضيات، حيث تم إخضاع الفرضية الرئيسية الأولى والثانية والثالثة والرابعة الى تحليل الانحدار المتعدد.

1.4.1.4 اختبار تجانس التباين

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إعداد بعض الاختبارات؛ وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، اذ تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة "Multicollinearity" باستخدام معامل تضخم التباين (Variance) "VIF"

Inflationary Factor واختبار التباين المسموح به (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين المسموح به "VIF" للقيمة (10). وأن تكون قيمة التباين المسموح به "Tolerance" أكبر من (0.05)، الجدول رقم (4.11) يوضح ذلك.

الجدول رقم (15)

المعاملات (Coefficients) نتائج تطبيق اختبار التباين المسموح به (Tolerance) ومعامل تضخم التباين (VIF)

المتغير المستقل	التباين المسموح (Tolerance)	معامل تضخم التباين (VIF)
التقارير الرقابية	0.609	1.642
البيئة الرقابية	0.550	1.820
تقييم المخاطر	0.737	1.356
المعلومات والاتصالات	0.317	3.159
المراقبة والضبط	0.258	3.869
العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	1.000	1.000

يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (15) عدم وجود تداخل خطي متعدد "Multicollinearity" بين المتغيرات المستقلة (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي)، إن ما يؤكد ذلك قيم معيار اختبار معامل تضخم التباين "VIF" للأبعاد المتمثلة ب (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) والبالغة (1.642 ؛ 1.820 ؛ 1.356 ؛ 3.159 ؛ 3.869 ؛ 1.000) على التوالي والتي تقل عن (10). كما يتضح أن قيم اختبار التباين المسموح به "Tolerance" تراوحت بين (0.258–1.000) وهي أكبر من (0.05) ويعد هذا مؤشراً على عدم وجود ارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة. بناءً من المعطيات الإحصائية في الجدول السابق رقم (4.11) ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة.

2.4.1.4 اختبار فرضيات الدراسة

وتمهيداً لإجراء تحليل الانحدار المتعدد، تم استخراج مصفوفة معامل ارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، والجدول أدناه رقم (16) يبين النتائج:

الجدول رقم (16)

معاملات الارتباط بيرسون (R) بين أبعاد المتغير المستقل (الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (جودة التقارير المالية)

أبعاد المتغير المستقل	جودة التقارير المالية (QFR)	مستوى الدلالة (Significance level)
التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط	**0.358	*0.000
العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	**0.306	*0.000
الرقابة الداخلية ككل	****0.289**	***0.000**

** ذات الدالة الإحصائية عند مستوى (0.01)

* ذات الدالة الإحصائية عن مستوى (0.05)

يتضح من الجدول أعلاه رقم (16) وجود علاقة ارتباط طردية بين مجالات الرقابة الداخلية ككل وجودة التقارير المالية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.289) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.000$) ومعنوي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.01). وكما يوجد علاقة ارتباط طردية بين أبعاد المتغير المستقل (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة احصائياً ($\alpha \leq 0.05$).

نتائج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين خصائص نظام الرقابة الداخلية من حيث (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي

والتدقيق الخارجي) وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة، التمثيل الصادق، الافصاحات الإضافية) في الشركات المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) .

الفرضية الرئيسية الأولى:

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقارير الرقابية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة الرقابية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المعلومات والاتصالات وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المراقبة والضبط وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الجدول رقم (17)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير المستقل	B درجة التأثير	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى دلالة t Sig.
Constant	3.074	0.170		18.079	0.000
التقارير الرقابية	0.087	0.028	0.264	3.130	0.002
البيئة الرقابية	−0.098	0.053	−0.164	−1.849	0.066
تقييم المخاطر	0.017	0.035	0.039	0.506	0.613
المعلومات والاتصالات	0.097	0.039	0.287	2.450	0.015
المراقبة والضبط	−0.005	0.047	−0.014	−0.110	0.913
العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	0.103	0.022	0.306	4.631	0.000

يوضح الجدول رقم (17) علاقة الرقابة الداخلية من حيث (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

للتحقق من الفرضية الرئيسية الأولى أظهرت النتائج التالية:

1. بالنسبة لمتغير **التقارير الرقابية** أظهرت النتائج أن قيمة "t" قد بلغت (3.130) وبدلالة احصائية (0.002)، وهي دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي تكون المعادلة كالآتي: $t = 3.130, P < 0.05$ ، وهذا يشير الى وجود أثر للتقارير الرقابية على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، وهذا الأثر ايجابي بحسب قيمة "Beta" التي بلغت (0.087)، أي يُعني وجود زيادة في مستوى التقارير الرقابية قد يؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.
2. اما المتغير **البيئة الرقابية** أظهرت النتائج أن قيمة "t" قد بلغت (−1.849) وبدلالة احصائية (0.066) وهي غير دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي تكون المعادلة كالآتي: $t = -1.849, P = \text{not significant}$ ، وهذا

يشير الى عدم وجود أثر للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، وهذا الأثر سلبي "عكسي" بحسب قيمة "Beta" التي بلغت (0.098−) أي أن هناك زيادة في مستوى البيئة الرقابية الذي أدى الي نقص في جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

3. اما متغير **تقييم المخاطر** فلقد أظهرت النتائج أن قيمة "t" قد بلغت (0.506) وبدلالة احصائية (0.613)، وهي غير دالة احصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$)، وبالتالي تكون المعادلة كالآتي: $t = 0.506, P = \text{not significant}$ ، وهذا يشير الى عدم وجود أثر لتقييم المخاطر على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، وهذا الأثر الغير دال احصائياً ايجابي بحسب قيمة "Beta" التي بلغت (0.017)، أي يعني أن وجود زيادة في مستوى تقييم المخاطر قد يؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.
4. كما أظهرت نتائج لمتغير **المعلومات والاتصالات** حيث بلغت قيمة "t" (2.450) وبدلالة احصائية (0.015)، وهي دالة احصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$)، وبالتالي تكون المعادلة كالآتي: $t = 2.450, P < 0.05$ ، وهذا يشير الى وجود أثر للمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، وهذا الأثر ايجابي بحسب قيمة "Beta" التي بلغت (0.097)، أي يعني أن وجود زيادة في مستوى المعلومات والاتصالات قد يؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.
5. بالنسبة لمتغير **المراقبة والضبط** حيث كانت نتيجته بحسب قيمة "t" التي بلغت (0.110−) وبدلالة احصائية (0.913)، وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$)، وبالتالي تكون المعادلة كالآتي: $t = -0.110, P = \text{not significant}$ ، وهذا يشير الى عدم وجود أثر للمراقبة والضبط على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، وهذا الأثر سلبي "عكسي" بحسب قيمة "Beta" التي بلغت (0.005−)، أي أن هناك زيادة في مستوى المراقبة والضبط الذي أدى الي نقص في جودة التقارير المالية في

الشركات المدرجة في بورصة عمان؛ وذلك بسبب المراقبة على الشكل اكثر في المضمون، مما يؤدي الى انخفاض في ملائمة المعلومات.

6. وهنا ايضاً أظهرت نتيجة المتغير للفرضية الفرعية السادسة **للعلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي** حيث بلغت قيمة "t" (4.631) وبدلالة احصائية (0.000)، وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي تكون المعادلة كالآتي: $t = 4.631,\ P < 0.001$ ، وهذا يشير الى وجود أثر للعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، كما يوجد اثر ايجابي بحسب قيمة "Beta" التي بلغت (0.103) أي يعني أن وجود زيادة في مستوى العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي قد يؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الجدول رقم (18)

نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الأولى التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova)

المصدر	معامل R^2	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F Sig.
الانحدار (Regression)		1.691	1	1.691		
المتبقي (Residual)	0.128	16.398	208	0.079	21.448	0.000
الكلي (Total)		**18.089**	**209**			

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يوضح الجدول رقم (18) نتائج تحليل الفرضية الرئيسية التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova) للفرضية الرئيسية الأولى التي تتفرع الى ست فرضيات فقد بلغت قيمة "F" (21.448) وبدلالة إحصائية (0.000). كما تشير النتائج الإحصائية في الجدول ذاته أن أبعاد الرقابة الداخلية من حيث (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر،

المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) يفسر معامل التفسير المعدل (R2) ما مقداره (0.128) من التباين في المتغير التابع (جودة التقارير المالية) وهي قوة تفسيرية تعكس درجة مقبولة نوعاً ما من قوة واستقرار نموذج الدراسة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H0.2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الجدول رقم (19)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير التابع	B درجة التأثير	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى دلالة F Sig.
Constant	2.589	0.164		15.828	0.000
الملائمة	0.242	0.045	0.348	5.399	0.000

يوضح الجدول رقم (19) علاقة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة) في الشركات المدرجة في بورصة عمان. إذ أظهرت نتائج التحليل أن قيمة "t" قد بلغت (5.399) وبدلالة احصائية (0.000)، وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يشير الى وجود أثر للرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث (الملائمة) في الشركات المدرجة في بورصة عمان ، وهذا الأثر ايجابي بحسب قيمة "Beta" التي بلغت (0.242)، أي وجود زيادة في مستوى الاهتمام لنظام الرقابة الداخلية يؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية من حيث (الملائمة) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الجدول رقم (20)

نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الثانية التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova)

المصدر	معامل R^2	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F المحسوبة	مستوى F دلالة Sig.
الانحدار (Regression)		3.937	1	3.937		
المتبقي (Residual)	0.121	28.637	212	0.135	29.144	0.000
الكلي (Total)		**32.574**	**213**			

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يوضح الجدول رقم (20) نتائج تحليل الفرضية الرئيسية التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova) للفرضية الرئيسية الثانية، اذ يؤكد معنوية هذا التأثير بحسب قيمة "F" التي بلغت (29.144) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وبدلالة إحصائياً (0.000). وبالتالي تكون المعادلة كالآتي: $t = 5.399,\ P < 0.001$ ، كما وتشير النتائج الإحصائية في الجدول ذاته أن الرقابة الداخلية كمتغير مستقل يفسر معامل التفسير المعدل (R2) ما مقداره (0.121) من التباين في المتغير التابع (ملائمة التقارير المالية) وهي قوة تفسيرية تعكس درجة مقبولة نوعاً ما من قوة واستقرار نموذج الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H0.3: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (التمثيل الصادق) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الجدول رقم (21)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لاختبار الفرضية الثالثة

المتغير التابع	B درجة التأثير	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى دلالة t Sig.
Constant	3.094	0.207		14.931	0.000
التمثيل الصادق	0.128	0.057	0.154	2.267	0.024

يوضح الجدول رقم (21) علاقة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (التمثيل الصادق) في الشركات المدرجة في بورصة عمان. إذ أظهرت نتائج التحليل أن قيمة "t" قد بلغت (2.267) وبدلالة احصائية (0.024)، وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يشير الى وجود أثر للرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث (التمثيل الصادق) في الشركات المدرجة في بورصة عمان، وهذا الأثر ايجابي بحسب قيمة "Beta" التي بلغت (0.128)، أي وجود زيادة في مستوى الاهتمام لنظام الرقابة الداخلية يؤدي الى زيادة جودة التقارير المالية من حيث (التمثيل الصادق) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الجدول رقم (22)

نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الثالثة التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova)

المصدر	معامل R^2	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F المحسوبة	مستوى F دلالة Sig.
الانحدار (Regression)		1.069	1	1.069		
المتبقي (Residual)	0.154	43.885	211	0.208	5.140	0.024
الكلي (Total)		**44.954**	**212**			

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يظهر الجدول رقم (22) نتيجة معنوية هذا التأثير بحسب قيمة "F" التي بلغت (5.140) وهي دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وبدلالة إحصائية (0.024). وبالتالي تكون المعادلة كالآتي: $t = 2.267, P < 0.024$ ، كما وتشير النتائج الإحصائية في الجدول ذاته أن الرقابة الداخلية كمتغير مستقل يفسر معامل التفسير المعدل (R2) ما مقداره (0.154) من التباين في المتغير التابع (التمثيل الصادق للتقارير المالية) وهي قوة تفسيرية تعكس درجة مقبولة نوعاً ما من قوة واستقرار نموذج الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

الفرضية الرئيسية الرابعة:

H0.4: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عناصر نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الإفصاحات الإضافية) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

الجدول رقم (23)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

المتغير التابع	B درجة التأثير	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى دلالة t Sig.
Constant	2.981	0.216		13.799	0.000
الافصاحات الإضافية	0.061	0.059	0.070	1.026	0.306

يوضح الجدول رقم (23) علاقة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الافصاحات الإضافية) في الشركات المدرجة في بورصة عمان. إذ أظهرت نتائج التحليل أن قيمة "t" قد بلغت (1.026) وبدلالة احصائية (0.306)، وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يشير الى عدم وجود أثر للرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية من حيث (الافصاحات الإضافية) في الشركات المدرجة في بورصة عمان، وهذا الأثر ايجابي بحسب قيمة "Beta" التي بلغت (0.061)، أي وجود زيادة في مستوى الاهتمام لنظام الرقابة الداخلية يؤدي

الـى زيـادة جـودة التقـارير الماليـة مـن حيـث (الافصـاحات الإضـافية) فـي الشـركات المدرجة في بورصة عمان.

الجدول رقم (24)

نتائج تحليل الفرضية الرئيسية الرابعة التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار (Analysis of Variance Anova)

المصدر	معامل R^2	مجموع المربعات Sum of Squares	درجات الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F المحسوبة	مستوى F دلالة Sig.
الانحدار (Regression)	0.70	0.243	1	0.243	1.053	0.306
المتبقي (Residual)		48.823	212	0.230		
الكلي (Total)		**49.066**	**213**			

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)**

يوضـح الجـدول رقـم (24) معنويـة هـذا التـأثير بحسـب قيمـة "F" التـي بلغـت (1.053) وهــي دالــة عنــد مســتوى ($\alpha \leq 0.05$) وبدلالــة إحصــائية (0.306). وبالتالي تكون المعادلة كالآتي: $t = 1.026, P = \text{not significant}$ ، كما وتشير النتائج الإحصائية في الجدول ذاته أن الرقابة الداخلية كمتغير مستقل يفسر معامل التفسير المعدل (R2) ما مقداره (0.70) من التباين في المتغير التابع (الافصاحات الإضافية للتقارير المالية) وهي قوة تفسيرية تعكس درجة مقبولة نوعاً ما من قوة واستقرار نموذج الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

واعتماداً على ما تقدم، وبالاعتماد على النتائج الواردة في الجداول السابقة، فإن نتيجة اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى:

التي يتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

رفض الفرضية الفرعية الأولى: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقارير الرقابية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان".

وبالتالي، ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: "**يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقارير الرقابية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.**"

قبول الفرضية الفرعية الثانية: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة الرقابية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان ".

وبالتالي، تقبل الفرضية العدمية والتي تنص على: "**لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين البيئة الرقابية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.**"

قبول الفرضية الفرعية الثالثة: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان".

وبالتالي، تقبل الفرضية العدمية والتي تنص على: "**لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.**"

رفض الفرضية الفرعية الرابعة: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المعلومات والاتصالات وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان".

وبالتالي، ترفض الفرضية العدمية وتقبل البديلة والتي تنص على: " **يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المعلومات والاتصالات وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.**"

قبول الفرضية الفرعية الخامسة: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المراقبة والضبط وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان".

وبالتالي، تقبل الفرضية العدمية والتي تنص على: "**لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المراقبة والضبط وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.**"

رفض الفرضية الفرعية السادسة: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان" .

وبالتالي، ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: "**يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.**"

رفض الفرضية الرئيسية الثانية: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة) في الشركات المدرجة في بورصة عمان".

وبالتالي، ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: "**يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة) في الشركات المدرجة في بورصة عمان**"

رفض الفرضية الرئيسية الثالثة: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (التمثيل الصادق) في الشركات المدرجة في بورصة عمان"

وبالتالي ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على: "**يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (التمثيل الصادق) في الشركات المدرجة في بورصة عمان**"

قبول الفرضية الرئيسية الرابعة: " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الإفصاحات الإضافية) في الشركات المدرجة في بورصة عمان"

وبالتالي، تقبل الفرضية العدمية والتي تنص على: " **لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الإفصاحات الإضافية) في الشركات المدرجة في بورصة عمان** "

5.1.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض بعض مقاييس الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة (الرقابة الداخلية) ومتغيرات الدراسة التابعة (جودة التقارير المالية) حسب اختبار **تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)**، واختبار**(Post Hoc through LSD)**، واختبار **(Test of Homogeneity of Variances).**

الجدول رقم (25)

نتائج الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية المطبقة في القطاعات الأردنية المدرجة في بورصة عمان

المتغير	القطاع	المتوسط Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation
الرقابة الداخلية	صناعي	3.8181	0.22294
	مالي	3.7004	0.64159
	خدمات	3.7204	0.51308
	المجموع	3.7286	0.51711
جودة التقارير المالية	صناعي	3.6486	0.17313
	مالي	3.4996	0.23356
	خدمات	3.4316	0.27718
	المجموع	**3.4741**	**0.26529**

يتبين من الجدول السابق رقم (25) أن المتوسط الحسابي لقطاع الصناعي بلغ (3.8181) **لمحور الرقابة الداخلية** وبهذا كان لديهم نسبة عالية مقارنةً بالقطاع المالي والصناعي في تطبيق الرقابة الداخلية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، يليه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بمتوسط (3.7204) في حين أن قطاع المالي يتمتعون في تطبيق الرقابة الداخلية بمتوسط بلغ (3.7004). اما في **محور جودة التقارير المالية** فإن قطاع الخدمات يختلف عن جميع القطاعات حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي له (3.4316) اي انه قليل جداً مقارنةً عن المتوسطات الحسابية لقطاع الصناعي والقطاع المالي.

الجدول رقم (26)

اختبار تجانس تباين العينة حسب القطاع

(Test of Homogeneity of Variances)

المتغير	Levene Statistic	Df1	Df2	Sig.
الرقابة الداخلية	2.332	2	165	0.100
جودة التقارير المالية	1.836	2	160	0.163

يشير الجدول أعلاه رقم (26) إلى اختبار ليفين (Levene Statistic) والذي يبين مدى التجانس في العينة **للرقابة الداخلية** حيث تبين أن قيمة (Sig. = 0.100)، وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية **لجودة التقارير المالية** (Sig.=0.163)، وهي كذلك قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يدل على تجانس تباين العينة حسب القطاع وأن العينة متجانسة، وعليه يُمكن استكمال اختبار تحليل التباين (ANOVA/ One-way analysis of variance).

الجدول رقم (27)

اختبار تباين المتوسطات حسب القطاع فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان (One-way (analysis of variance

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F Sig.
الرقابة الداخلية	بين المجموعات	0.214	2	0.107		
	داخل المجموعات	44.442	165	0.269		
	المجموع	**44.656**	**167**		0.397	0.673
جودة التقارير المالية	بين المجموعات	0.824	2	0.412		
	داخل المجموعات	10.578	160	0.066	6.228	0.002
	المجموع	**11.402**	**162**			

يوضح الجدول رقم (27) اختبار تحليل التباين الاحادي (One Way Anova) لاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات اجابات عينة الدارسة حول العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان. إذ ظهرت النتائج لمحور **الرقابة الداخلية** أن قيمة "F" المحسوبة بلغت (0.397) وبدلالة احصائية (0.673) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي لا توجد فروقات ذو دلالة احصائية بين المتوسطات لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المدرجة الأردنية في بورصة عمان.

حيث أن معادلة تحليل التباين ستكون كالتالي:

$$F\ (2, 165)= 0.397,\ P = \text{not significant}$$

اما بالنسبة لمحور **جودة التقارير المالية** حيث بلغت قيمة "F" (6.228) وبدلالة احصائية (0.002)، وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، لذا سوف نستنتج أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات (المتوسطات

غير متساوية) لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن مدى جودة التقارير المالية المطبقة في الشركات المدرجة الأردنية في بورصة عمان.

حيث أن معادلة تحليل التباين ستكون كالتالي:

$$F\ (2, 160)= 6.228,\ P < 0.002$$

لذا يجب إجراء الاختبار المتعدد (Multiple Comparisons) كما هو مبين في الجدول التالي رقم (4.24):

الجدول رقم (28)

لإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بحسب اختبار (Post Hoc through LSD) لجودة التقارير المالية

Multiple Comparisons

المتغير	متوسط الفروقات Mean Difference (I-J)	الخطأ المعياري Std. Error	Sig.	(J)ما هو القطاع الذي تعمل فيه الشركة؟	(I)ما هو القطاع الذي تعمل فيه الشركة؟
جودة التقارير المالية	0.14906	0.07103	0.037	مالي	صناعي
	0.21703	0.06273	0.001	خدمات	
	0.14906	0.07103	0.037	صناعي	مالي
	0.06797	0.04868	0.165	خدمات	
	−0.21703	0.06273	0.001	صناعي	خدمات
	−0.06797	0.04868	0.165	مالي	

***متوسط الفروق معنوي عند مستوى دلالة (α=0.05)**

يوضح الجدول أعلاه رقم (28) أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لقطاع الصناعي من حيث جودة التقارير المالية في الأردن، في حين لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين القطاع المالي وقطاع الخدمات عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الأردن.

2.4 مناقشة النتائج والتوصيات

1.2.4 النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة

في ضوء الدراسة العملية تم التوصل الى النتائج التالية:

أولاً: أبعاد نظام الرقابة الداخلية

يتم توضيح نتائج أبعاد نظام الرقابة الداخلية من حيث (التقارير الرقابية، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، المراقبة والضبط، العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي).

المحور الأول: التقارير الرقابية

أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمجال (التقارير الرقابية) ككل بلغ (3.2186)، أي أن الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان تقوم بتطبيق التقارير الرقابية بدرجة متوسطة. والسبب في ذلك استخدام تقارير دورية توضح النتائج وتعمل على تحديد السياسات والمتغيرات التي تحصل في الشركات بشكل عام.

المحور الثاني: البيئة الرقابية

أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمجال (البيئة الرقابية) ككل بلغ (3.5364)، أي أن الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان تقوم بتطبيق البيئة الرقابية بدرجة متوسطة. وذلك بسبب اهتمام الشركات بلجنة التدقيق كونها تلعب دوراً هاماً للقيام بنظام الرقابة الداخلية، ايضاً يتم وضع وصياغة قواعد محددة، ويتم اطلاع الموظفين على أدوارهم بطريقة واضحة ومكتوبة، بالإضافة الى تحديد المسؤوليات على مستوى الأقسام والأفراد.

المحور الثالث: تقييم المخاطر

أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمجال (تقييم المخاطر) ككل بلغ (3.5259)، وهذا يعني أنه مطبق بدرجة متوسطة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. يكون سبب هذه النتيجة بأن يتم تحديد المخاطر التي من المتوقع أن تؤثر على تحقيق الأهداف للتعامل معها، كما تعمل على تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة التي تساعد على كشف المخاطر بأنواعها والاستجابة لها ومعالجتها.

المحور الرابع: المعلومات والاتصالات

أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمجال (المعلومات والاتصالات) ككل بلغ (3.7008)، أي أن الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان تقوم بتطبيق المعلومات والاتصالات بدرجة مرتفعة. وذلك لأنها تسهم في زيادة قدرة الموظفين على الاتصال وتقاسم المعلومات بينهم وترفع من فرصة تحول العالم الى مكان أكثر سلماً، كما أن المعلومات تساعد على اتخاذ القرارات السليمة بشكل عام في الشركات.

المحور الخامس: المراقبة والضبط

أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمجال (المعلومات والاتصالات) ككل بلغ (3.8682)، وهذا يعني أنه مطبق بدرجة مرتفعة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وذلك السبب الى أن إدارة الشركة تعمل بتعريف الموظفين بالسياسات واجراءات الرقابة الداخلية التي يتم التعامل معها كجزء من الواجبات اليومية، كذلك تعمل على إعطاء الصلاحيات الكاملة للعاملين في قسم الرقابة للوصول لكافة النتائج التي تعمل على تطوير العمل.

المحور السادس: العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمجال (العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) ككل بلغ (3.8090)، وهذا يعني أنه مطبق بدرجة مرتفعة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. والسبب في ذلك العلاقة المباشرة بين كل من موظفي قسم التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي الذي يعتبر من الأسس والمتطلبات الأساسية التي يجب توافرها في نظام الرقابة الداخلية، كما يتم من خلاله اجراء فحص دوري ومستمر لنظام الرقابة الداخلية، ايضاً يساهم في تحديد نقاط الضعف والعيوب والكشف عن اي تلاعب او مخالفات موجودة في نظام الرقابة الداخلية للشركات.

ثانياً: أبعاد جودة التقارير المالية

يتم توضيح نتائج أبعاد جودة التقارير المالية من حيث (الملائمة، التمثيل الصادق، الافصاحات الإضافية).

المحور الأول: الملائمة

أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمجال (الملائمة) ككل بلغ (3.4612)، أي أن الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان تفرض بيانات ملائمة بدرجة متوسطة. والسبب في ذلك التزام الموظفين بالإفصاح عن الاحداث والعمليات المالية والمحاسبية لكي يتم تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة بشكل عام.

المحور الثاني: التمثيل الصادق

أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمجال (التمثيل الصادق) ككل بلغ (3.5594)، وهذا يعني انها محققة بدرجة متوسطة في بيانات الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ويعود السبب في ذلك فائدة المستخدمين والموظفين من القوائم والتقارير وفقاً للأحداث والتعاملات المالية التي تحدث في الشركات كما أنهم يلتزمون بالمثالية والصدق وتعزيز الثقة بينهم.

المحور الثالث: الافصاحات الإضافية

أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لمجال (الإفصاحات الإضافية) ككل بلغ (3.1965)، وهذا يعني انها مطبقة بدرجة متوسطة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. يكون سبب هذه النتيجة التزام الموظفين بتقديم افصاحات مالية وغير مالية تساعدهم في مواجهة المخاطر في حين حدوثها مستقبلاً. بالرغم من انه كان أقل من الملائمة والتمثيل الصادق وهذا يعود الى أن هذهِ الإفصاحات اختيارية.

2.2.4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

سيتم توضيح نتائج فرضيات متغيرات الدراسة المتعلقة بالمتغير المستقل (عناصر نظام الرقابة الداخلية) والمتغير التابع (جودة التقارير المالية) كما يلي:

*** يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عناصر نظام الرقابة الداخلية من حيث (التقارير الرقابية، المعلومات والاتصالات، العلاقة**

بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) وجودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان.

أوضحت نتائج تحليل فرضية الدراسة الرئيسية الأولى أن هناك تأثير للتقارير الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وجودة التقارير المالية، وتجدر الإشارة الى أن عناصر نظام الرقابة الداخلية المذكورة كانت تؤثر على جودة التقارير المالية وكانت لهم تأثير واضح ودال إحصائياً؛ ويعود السبب الى أن التقارير الرقابية تحسن من جودة التقارير المالية في الشركات الأردنية كونها تساعد في تحديد التغيرات في السياسات والمعايير المحاسبية في فترات مختلفة، كما أن المعلومات والاتصالات تساعد على إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف وتضمن توفير قنوات اتصال فعالة بين كافة الموظفين لفهم سياسات والإجراءات المرتبطة بالرقابة الداخلية وهذا يحسن من أداء الموظفين، وبالتالي يزيد من الانتاجية ويحسن جودة التقارير المالية للشركات، بالإضافة أن العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يعمل على تطوير العمل من خلال عقد اجتماعات وتسجيل الملاحظات والاقتراحات ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في الشركات. وتتفق هذه النتيجة من نتيجة دراسة Abbas Zadeh, (2019)، التي وضحت أن هناك ارتباط كبير بين تكنولوجيا المعلومات والضوابط الداخلية (الإدارية والمالية والمحاسبية، المعلومات والاتصالات، الأنشطة الرقابية)، بالإضافة إلى وجود التأثير الإيجابي على الرقابة الداخلية مع عناصرها في طرق جمع البيانات والتعليمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. كما اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة AlQudah, (2019)، التي توصلت الى انه يوجد أثر ايجابي في تعزيز مستوى العلاقة بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بطريقة تزيد من تحسين جودة التقارير المالية.

*** يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عناصر نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (الملائمة) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.**

أوضحت نتائج تحليل فرضية الدراسة الرئيسية الثانية أن هناك تأثير للرقابة الداخلية وملائمة التقارير المالية، وتجدر الإشارة الى أن نظام الرقابة الداخلية كان يؤثر على ملائمة التقارير المالية وكان له تأثير واضح ودال إحصائياً؛ وذلك لأنها تحتوي على المعلومات المحاسبية التي تساعد الشركات في الافصاح التي يمكن من خلالها تحسين ملائمة التقارير المالية. تتوافق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة نشوان، (2017)، أنه يوجد تأثير ايجابي بين جميع أفراد العينة لتطبيق التدقيق المشترك لتحسين جودة التقارير المالية بخصائصها المختلفة (الملائمة، القابلية للمقارنة، الثبات).

*** يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عناصر نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من حيث (التمثيل الصادق) في الشركات المدرجة في بورصة عمان.**

أوضحت نتائج تحليل فرضية الدراسة الرئيسية الرابعة أن هناك تأثير للرقابة الداخلية والتمثل الصادق للتقارير المالية، وتجدر الإشارة الى أن نظام الرقابة الداخلية كان يؤثر على مصداقية التقارير المالية وكان له تأثير دال إحصائياً؛ وذلك بسبب مصداقية الشركات في اعداد القوائم والتقارير المالية السنوية التي تساعد في تطبيق وتأثير الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية بشكل ايجابي. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة Setyawan and Gamayuni, (2020)، حيث اوضحت نتيجة هذه الدراسة الى وجود تأثير ايجابي وتحسناً عند تطبيق نظام الرقابة الداخلية الذي ادى إلى ارتفاع جودة التقارير المالية للحكومة المحلية الإندونيسية.

3.4 التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي أهم التوصيات التي تساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية كما يلي:

1. العمل على توفير المزيد من البرامج التأهيلية والتدريبية والرقابية الجيدة والفعالة التي يتم ضبطها من قبل الادارة؛ وذلك لتقديم تقارير افضل عن نتائج الاعمال الخاصة بها.

2. العمل على اتخاذ الاجراءات التصحيحية لمعالجة نقاط الضعف في مختلف القطاعات.
3. العمل على تبنّي وتفعيل العمل التقني والتكنولوجي بشكل أكبر وأكثر فاعلية مما هو عليه الآن، بما يضمن توفير الاجهزة الحديثة والبرمجيّات المتطوّرة، وتطوير شبكة المعلومات، الأمر الذي يُساعد في توفير المعلومات المهمة بدقّة وسرعة.
4. ضرورة تعزيز عنصر البيئة الرقابية من خلال توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية بمختلف القطاعات.
5. ضرورة تعزيز عنصر المعلومات والاتصالات من خلال استخدام الأنظمة التي تتيح المعلومات المالية في الوقت المناسب، وأن يكون نظام المعلومات المالي والتشغيلي آمن من الاختراقات؛ للحصول على معلومات لتحسين الإجراءات الرقابية.
6. العمل على تحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها التي تتعرض لها الشركات من خلال اجراءات سريعة لمواجهتها.
7. ضرورة تعزيز ملائمة جودة التقارير المالية في الشركات من خلال الافصاح عن الالتزامات المحتملة وفقاً للأصول والمخصصات.
8. العمل على تعزيز الافصاحات الإضافية لجودة التقارير المالية من خلال تقديم افصاحات عن المسؤولية الاجتماعية في مختلف القطاعات.
9. تُوصي الدراسة بضرورة إجراء دراسات علميّة أخرى حول انظمة الرقابة الداخلية في بيئات عمل مُحاسبية وماليّة مختلفة، بهدف الاستفادة من نتائجها وتعميم توصياتها.

4.4 الدراسات المستقبلية المقترحة

ترى الباحثة أن هناك العديد من المجالات التي تناولت الدراسة يمكن للباحثين أن يتعمقوا فيها من خلال المزيد من الابحاث؛ كي تساهم ابحاثهم في الكشف عن النتائج التي تساهم في تطبيق الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث تقترح الباحثة بعضاً من العناوين التي يمكن دراستها وهي:

1. العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
2. أثر أوجه القصور المهمة في نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية.
3. العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في ظل متغيرات معدلة مثل نظم المعلومات المحاسبية ونظم المعلومات الإدارية.
4. أثر المعايير الأخلاقية للمدقق الداخلي على جودة التقارير المالية.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع باللغة العربية

أبارهم، الهادي (2017). أثر اساليب المحاسبة الابداعية على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، **مجلة كلية العلوم الإدارية**، المجلد (3)، العدد (5)، ص (1-129).

أبو سعيد، يسرى (2017). **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصارف العامة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية التجارة، فلسطين.

أبو نصار، محمد؛ وحميدات، جمعة (2017). **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية**، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

أبو عمرة، ايمن (2018). أثر التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تحسين الربحية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، جامعة الزرقاء، كلية العلوم الإدارية، الأردن، **مجلة دار المنظومة**.

https://search.mandumah.com/Record/1021623

احمد، سامح (2011). دور لجان المراجعة كأحد دعائم المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الادوية المصرية، **المجلة الاردنية في ادارة الاعمال**، المجلد (1)، العدد (7)، ص (43-66).

البديري، حسين (2017) أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها، بحث منشور، بغداد، العراق، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد (14)، العدد (1)، ص (1-32).

الحسيني، مرتضى؛ والسعبري، ابراهيم (2017). توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي: بحث تطبيقي في عينة من المصارف

العراقية الخاصة، جامعة الفرات الاوسط التقنية، الكلية التقنية الادارية، كوفة، العراق، **مجلة جامعة بابل**، المجلد (25)، العدد (4)، ص (1524-1553).

السامرائي، محمد (2016). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، عمان، الأردن، **مجلة المعرفة**. https://search.emarefa.net/detail/BIM-721808

الغبان، ثائر؛ وهلدني، آلان (2010). دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان-العراق، جامعة بغداد، بغداد، العراق، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد (3)، العدد (9)، ص (7).

القاضي، رغد موفق (2019). أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي في ظل تقنيات نظم المعلومات المحاسبة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الاردن، **مجلة دار المنظومة**.
https://search.mandumah.com/Record/975730

الكروي، اسعد (2015). **دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالت الفساد المالي (واقع ومعوقات)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، الاردن.

اللبابيدي، سلام (2019). أثر جودة التدقيق على توقيت اصدار التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية: دراسة تحليلية، جامعة ال البيت، الاردن، **مجلة دار المنظومة**.
https://search.mandumah.com/Record/982756

المطارنة، غسان (2019). **مدخل الى تدقيق الحسابات المعاصر**، عمان، الأردن، دار زمزم للنشر والتوزيع، المجلد (1)، العدد (2)، ص (277-285).

المملكة الاردنية الهاشمية، **قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية**، رقم (73) لسنة (2003). عمان، الأردن.

الوشاح، محمود؛ وشاهين، لونا (2018). **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية**، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الاعمال، عمان، الاردن.

بكيحل، عبد القادر (2018). أهمية الإفصاح والشفافية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية – مع الإشارة إلى حالة الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد(11)، العدد(2).

رحمة، وناس (2019). **دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة مجموعة المؤسسات الاقتصادية بالمسيلة**، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

سمرة، ياسر (2019). أثر تطوير هيكل الرقابة الداخلية على الحد من الآثار السلبية لممارسات المحاسبة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، القاهرة، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد (10)، العدد(1)، ص (27–58).

قطمش، اسماء (2019). أثر تطبيق عناصر نموذج لجنة المنظمات الراعية (COSO) على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في مديريات التربية والتعليم في الأردن، جامعة اسيوط، كلية التجارة، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد (66)، العدد (66)، ص (1–35).

عبدالحليم، أحمد (2019). أثر التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي علي جودة التقارير المالية: دليل من بيئة الأعمال السعودية، جامعة القصيم، السعودية، **مجلة الاقتصاد والإدارة**، المجلد (12)، العدد (2)، ص (485–544).

عواد، عدنان (2019). أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية العراقية، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم

الإداريـــــــة، الاردن، **مجلـــــــــــة دار المنظومـــــــــــة.** https://search.mandumah.com/Record/948622

نشـوان، اسـكندر (2017). الاتجـاه نحـو التـدقيق المشـترك كمـدخل لتحسـين جـودة التقـارير الماليـة: دراسـة تطبيقيـة، جامعـة الأقصـى، كليـة الإدارة والتمويـل، **مجلـة العلـوم الاقتصـادية والاداريـة**، المجلـد (23)، العـدد (100)، ص (567-605).

نـور الـدين، أحمـد (2019). دور نظـام المعلومـات المحاسـبية فـي تحسـين جـودة المعلومـات المحاسـبية فـي المؤسسـة الاقتصـادية، جامعـة الشـهيد حمـه الـوادي، **مجلـة اقتصـاد المـال والأعمـال**، المجلـد (4)، العـدد (1)، ص (241-252).

هلالي، فوزية؛ وعمران، خديجة (2016). **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي الماليSCF: دراسة حالة على مؤسسة الإسمنت بالحساسنة ووحدة الأكياس بعين الحجر**، جامعة الدكتور مولاي طاهر، الجزائر، ص (11،13،19).

ياسين، اسعد (2019). أثر نظام الرقابة الداخلية على الالتزام الوظيفي في مديريات التربيـة والتعلـيم فـي محافظـة المفـرق، جامعـة آل البيـت، كليـة الاقتصـاد والعلـــــوم الاداريـــــة، الاردن، **مجلـــــــة دار المنظومـــــــة.** https://search.mandumah.com/Record/975709

يوسف، جمال (2014). **محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير الدولية**، بحث مقدم للمؤتمر الأول لكلية ادارة الاعمال لجامعات دول مجلس التعاون الدولي للخليج العربي.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Abbass, D. and Aleqab, M. (2013). Internal Auditors, Characteristics and Audit fees : Evidence from Egyptian, firm Canadian Center of Science and Education, **International Business Research,** 6(4), P 67-80.

Abbaszadeh, Mohammad and Salehi, Mahdi and Faiz, Sayed. (2019). Association of Information Technology and Internal Controls of Iranian State Agencies**, International Journal of Law and Management,** 61(1), P 133-150.

Ackermann, Stephanie and Imoniana, Joshua. (2019). Multicriteria Analysis of Internal Controls in a Brazilian Banking Operation with Focus on Accounting Information Systems, **International Conference on Information Systems and Technology Management,** Context, 15th, P 2677-2698.

Agbenyo, Wonder Jiang, Yuansheng and Cobblah, Prince. (2018**).** Assessment of Government Internal Control System on Financial Reporting Quality in Ghana, **International Journal of Economics and Finance**, 10(11), P 40-50.

Agyapong, Kwakye E. (2017). Internal Control Activities as a Tool for Financial Management in the Public Sector: A Case Study of Ghana Post Company Limited, **Journal for the Advancement of Developing Economies,** 6(1), p 43-77.

Al-Akra, M., Ali, M. J. and Marashdeh, O. (2009). Development of accounting regulation in Jordan, **The International Journal of Accounting,** 44(2), P 163-186.

Al-Dmour, Ahamed Hani. (2018). The Impact of the SysTrust's Framework as an Internal Control of AIS Process upon Business Performance via the Mediating Role of Financial Quality Reporting: An Integrated Model, **Accounting and Management Information Systems,** 17(1), P 69-99.

Al-Qudah, Alaa and Azzam, Mohammad and Alrabba, Hussein and Mansur, Hasan. (2019**).** A Study on the Relationship Between Internal and External Audits on Financial Reporting Quality, **Management Science Letters** 10(10), P 937-942.

Al-zeban, Abdul-Aziz. (2018). The Association Between Internal Audit Department Characteristics and IFRS Compliance**, Asian Review of Accounting**, 26 (3), P 336-358.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2014). **The Importance of Internal Control in Financial Reporting and Safeguarding Plan Assets.**

Anderson, U. Head, M. Ramamoorti, S. Riddle, C. Salamasick, M. and Sobel, P. (2017). Internal Auditing: Assurance and Advisory Services, Greenwood: **Internal Audit Foundation.**

Arens, A. Elder, R. and Beasley, M. (2014). Internal and External Audit in the public Sector: A case study, Curtin University To Technology**, Audting and Assurance Service**, 23(4), P 330-340.

Arwinge, O. (2013). **Internal Control: A Study of Concept and Themes**, Springer, Berlin.

Azar, Zakaria, and Suleiman. (2019). The Quality of Accounting Information: Relevance or Value-Relevance?, **Asian Journal Accounting Perspective,** 12(1), P 1-21.

Badara, M. and Saidin, S. (2013). Impact of the Effective Internal Control System on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level, **Journal of social and Development sciences,** 4(1), P 16-23.

Bakare, O., Taofiq, A. and Jimoh, J. (2018) .Effect of Board Characteristics on Timeliness of Financial Reporting of Listed Insurance firm in Nigeria, **Management and Social Science,** 3(1), P 126-136.

Ball, A. Robin. (2013). Incentives Versus Standards: Properties of Accounting Income in Four East Asian Countries, **Journal of Accounting and Economics,** 36(13), P 168-205.

Bauer, Andrew M. and Henderson, Daren and Lynch, Daniel P. (2018). Supplier Internal Control Quality and the Duration of customer-Supplier Relationships, **The Accounting Review,** 93(3), P 59-82.

Campball, Shelagh and Li, Yingqi and Yu, Juuli and Zhang, Zhou. (2016). The Impact of Occupational Community on the Quality of Internal Control, **Journal of Business Ethics,** 139(2), P 52-69.

Chalaki, P. Didar, H. and Riahinezhad, M. (2012). Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality: Empirical Evidence from Iran, **International Journal of Business and Social Science** , 3(15), P 223-229.

Chang, Y.-T., Chen, H., and Cheng, R. K. (2019). The impact of internal audit attributes on the effectiveness of internal control over operations and compliance, **Journal of Contemporary Accounting and Economics ,** 15 (1), P 1-19.

Daske, R. Verdi. (2007). **Adoption a label: Heterogeneity in the Economic consequences of IFRS Adoption.**

Dickins, Denise, and Rebecca G. Fay. (2017). COSO 2013: Aligning internal controls and principles, **Issues in Accounting Education,** 32(3), P 117-127.

Donelson, D. C., M. S. Ege, and J. M. McInnis. (2017). Internal control weaknesses and financial reporting fraud Auditing, **Journal of Practice and Theory** ,36(3), P 45–69.

Elbakry, Ashraf and Elsahandidy, Tamer. (2017) .Comparative Evidence on the value relevance of IFRS based accounting information in Germany and the UK, **Journal of Information Accounting, Auditing and Taxation,** 1(28).

Enguix, Maria and Gil, Ester and Fernandez, Joaquin. (2018). Relation between internet financial information disclosure and internal control in Spanish local governments, **Aslib Journal of Information Management,** 67(4), P 458-468.

Erick, Outa. (2013**).** IFRS Adoption Around The World Around The World :Has it Worked?, **Journal of Corporate Accounting and Finance,** 14(3), P 35-43.

Ester, Gras-Gil and Salvador, Marin-Hernandez. (2012). Internal audit and financial reporting in the Spanish banking industry, **Managerial Auditing Journal,** 27(8), P 728-753.

Francois and Jagolinzer. (2013). Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability**, Contemporary Accounting Research,** 30(4), P 1373-1400.

Frazer, Liuval. (2016). Internal Control: Is it a Benefit or fad to Small Companies?, A Literature Dependency Perspective. **Journal of Accounting and Finance**, 16(5), P 2158-3625.

Frezer, L. (2012**).** The effect of Internal Control on the operating Activities of small Restaurant**, Journal of Business and Economic Research,** 10(6), P 361-374.

Gift, Eke. (2018). Internal Control and Financial Performance of Hospitality Organizations in Rivers State, **European Journal of Accounting Auditing and Finance Research**, 6(3), P 32-52.

Grande, E. U., Estébanez, R. P. and Colomina, C. M. (2011). The impact of accounting information systems (AIS) on performance measures 'Empirical evidence in Spanish SMEs**, The international Journal of Digital Accounting Research,** 11(3), P 25-43.

International Accounting Standards Board (IASB). (2018). **Conceptual Framework for Financial Reporting: The Reporting Entity.**

IAS Regulation. (2014). **A review of the Literature on the Impact of the Mandatory Adoption of IFRS in the EU,** Available at:

ec.europa.eu/finance/accounting/141024-document_impact_en.pdf.

Institute of Francis the Audit and Internal Control (IFACI)**.** (2014). **Internal Audit**. https//www.ifaci.com/ifaci/connaitre-1-audit-et-le-Control Internal definitions-de-1-audit-el-du-Control-Internal-78.html.

IIA, The Institute of Internal Auditors. (2014). **General Audit Management Conference**, www.global.theiia.org/tranlations/ pages/ Arabic-translation.aspx.

John J. Morris. (2011). The Impact of Enterprise Resource Planning (ERP) Systems on the Effectiveness of Internal Controls over Financial Reporting**, Journal of Information Systems**, 25(1), P 129-157.

Kang, Seung Hwan and Yammeesri, Jira. (2017). Impact of Accounting Information Systems and Internal Control**, International Journal of Business and Economics,** 9(1), P 137-149.

Kieso, and Weygandt. (2018). **Intermediate Accounting, Binder Ready Version.** John Wiley and Sons.

Kumuthinidevi, S. (2016). A Study on Effectiveness of the Internal Control System in the Private Banks of Trincomalee, **International Journal of Scientific and Research Publications,** 6(6), P 600-612.

Lin, Z. Jiang, Y. Tang, Q. and He, X. (2015). Does High-Quality Financial Reporting Mitigate the Negative Impact of Global Financial Crises on Firm Performance? Evidence from the United Kingdom, **Australasian Accounting, Business and Finance Journal,** 8(5), P 19-46.

Marshal B, Romney PJS. (2015). Accounting Information Systems, 13th, **Pearson Education Limited**, P 214-234.

Mulyungi, Patrick and Habineza, Emmanuel. (2018). The Influence of Internal Control Systems on the Financial Performance of Savings and Credit Cooperatives in Rwanda : A Case SACCOs in Gasbo District, **International Journal of Management and Commerce Innovations,** 6(1), P 672-683.

Mutiara, Risa and Fachrudin, Khaira and Irawati, Nisrul. (2019). Analysis of the Management Information System Implementation of Local Government Assets, Human Resources Capacity and Government Internal Control Systems on North Sumatra Provincial Government Financial Statements Quality**, European Journal of Economic and Financial Research,** 3(5), P122-141.

Nurcholisah K. (2016). The Effects of Financial Reporting Quality on Information Asymmetry and its Impacts on Investment,

Journal of Economics Commerce and Management, 5(13), P 251-365.

Ojeka, S. Iyoha, F. O. and Obigbemi, I. F. (2017). Effectiveness of audit committee and firm financial performance in Nigeria: An empirical analysis, **Journal of Accounting and Auditing Research and Practice,** 15(5), P 1-12.

Palanisamy, L. (2015). **Internal Control Financial Reporting and Firm Performance,** A Public Policy Evaluation of Section 404 (a) of the Sarbanes Oxley Act of 2002 (Doctoral dissertation).

Popescu, M and Popescu, Silvia, Mihaela and Mahgu, Gabriela. (2016). Management Process of Sensitive Functions By Component of Internal Management In Public Institutions, **Internal Auditing and Risk Management**, 11(4), P 125-145.

Rae, Kirsten and Sands, John and Subramaniam, Nava. (2017). Associations Among the Five Components within COSO Internal Control Integrated Framework as the Underpinning of Quality Corporate Governance, **Australasian Accounting, Business and Finance Journal,** 11(1), P 28-54.

Rahimian, N. (2013). **Understanding Internal Control System,** the Base of Auditing Financial Statements, P 36-38.

Ranglin, C. (2014)**. The Relationships between Years of Experience, and church Size, and the Reported Use of Financial Reporting Practices and Internal Controls; A Multiple Regression Study,** PHD Dissertation, Capella University, USA.

Reid, Lauren and Carcllo, Joseph and Li, Chan and Neal, Terry. (2019). Impact of Auditor Report Changes on Financial Reporting Quality and Audit Costs: Evidence from the United Kingdom**, Contemporary Accounting Research,** 36(3), P 1501-1539.

Romney MB. and Steinbart PJ. (2017). **Accounting information systems,** Pearson Prentice Hall.

ROSC. (2005). **Report on the observance of standards and codes, Corporate Governance Country Assessment, electronic version.**

Samaha, K. and Khlif, H. (2016). Adoption of and compliance with IFRS in developing countries: A synthesis of theories and directions for future research, **Journal of Accounting in Emerging Economies**, 6(1), P 33-49.

Sarra, Boulafrakh. (2020). Do internal auditors in the Algerian public organizations contribute to create added value*?*, **Strategy and Development Review,** 10(1), P 46-65.

Salin, Ahmad Saiful Zakaria, Khairul Mizan and Nawawi, Anuar. (2018). The Impact of Weak Internal Controls on Fraud, 1st

International Conference on Religion, University Sains Islam Malaysia, **Social Sciences and Technological Education,** P 96-105.

Sekaran, Uma. (2014). **Research Method for Business: A Skill Building Approach**, (4^{th}) edition, John Wiley and Sons

Setyawan, Wahyu and Gamayuni, Rindu. (2020**).** The Quality of Financial Reporting and Internal Control System before and after the Implementation of E-budgeting in Indonesia Local Government, **Asian Journal of Economics Business and Accounting,** 14(3), P 22-31.

Sharma, Raj and Senan, Nabil. (2019**).** A Study on Effectiveness of Internal Control System in Selected Banks in Saudi Arabia, **Asian Journal of Managerial Science,** 8(1), P 41-47.

Sun, Yan. (2016). Internal Control Weakness Disclosure and firm Investment**, Journal of Accounting Auditing and Finance,** 31(1), P 23-32.

Susanto, Azhar. (2016). What Factors Influence the Quality of Accounting Information?, **International Journal of Applied Business and Economic Research,** 13(6), P 3995-4014.

Turedi, Hasan and Celayir, Duygu. (2018). Role of Effective Internal Control Structure in Achievement of Targeted Success in Businesses, **European Scientific Journal**, 14(1), P 1-18.

Turner, Leslie and weickgenannt, Andrea and Copeland, Mary. (2016). **Accounting information systems: controls and processes**, 3td, Wiley.

Uwuigbe, Uwalomwa and Felix, Eluyela and Uwuigbe, Olubukola and Teddy, Obarakpo and Irene, Falola. (2018). Corporate governance and quality of financial statements: a study of listed Nigerian banks, **Banks and Bank Systems,** 13(3), P 12-23.

Viet, H., Hung, D., and Thanh, N. (2018). The study of Factors affecting the timeliness of financial reports: The Experiments on listed Companies in Vietnam**, Asian Economic and Financial Review**, 2(8), P 294-307.

Waroonkun, S. and Ussahawanitchakit, p. (2011). Accounting Quality Accounting Performance and Firm Survival: An Empirical Investigation of Thai-List Firms, **International Journal of Business Research** ,11(4), P 118-143.

Xiao, Q. (2011). Research on the Status of SMEs of Ya'an in the Internal Control, **Journal of Management and Strategy,** 2(3), P 86.

Young, S. and Zeng Y. (2015). Accounting Comparability and the Accuracy of peer, based valuation models, **The Accounting Review**, 90(6), P 52-63 .

Yakubu, Ibrahim and Alhassan, Mohammed and Iddrisu, Nasiru and Adam, Jamaldeen and Sumaila, Mujeeb. (2017). The Effectiveness of Internal Control System in Safeguarding Assets in the Ghanaian Banking Industry, **International Journal of Management and Commerce Innovations,** 5(1), P 544-557.

الملاحق

الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الدراسات العليا

كلية إدارة الأعمال

تقوم الباحثة بإجراء دراسة تهدف الى العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، بإشراف الدكتور محمد صالح الطراونة، ولغايات إعداد هذه الدراسة قامت الباحثة بتطوير الاستبانة المرفقة، حيث تمثل هذه الاستبانة أحد الجوانب الهامة في الدراسة، أرجو التكرم بقراءة الفقرات بتمعن والإجابة على الاسئلة المطروحة وتزويد الباحثة بالإجابات التي تعكس مواقفكم وآرائكم القيمة.

شاكرة لتعاونكم وحسن استجابتكم

الإشراف: الدكتور محمد صالح الطراونة

الباحثة: سبأ اسماعيل الرفوع

يُرجى التكرم بوضع اشارة ✓ في المكان المخصص وما يتناسب مع وضع المستجيب.

1- ما هو المركز الوظيفي لدى الموظفين؟

☐ مدير مالي ☐ مدير تدقيق

☐ مدقق خارجي

2- ما هو مستوى المعرفة أو الخبرة لديك حول المعايير الإبلاغ المالي الدولية؟

☐ جيد ☐ متوسط

☐ منخفض

3- ما هي مدة خبرتك في الشركات المدرجة في بورصة عمان؟

☐ سنة الى أقل من ثلاث سنوات ☐ ثلاث سنوات الى أقل من ست سنوات

☐ ست سنوات الى أقل من تسع سنوات ☐ تسع سنوات فأكثر

4- ما هو القطاع المستخدم لمنشآتك؟

☐ صناعي ☐ مالي

☐ خدمات

الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الاتفاق بما يرد في كل عبارة من عبارات أبعاد نظام الرقابة الداخلية

التقارير الرقابية						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	تستخدم الشركة تقارير دورية كأداة رقابية.					
2-	تستخدم الشركة التقارير الادارية والمالية كاداه رقابية.					
3-	تتضمن التقارير الرقابية مقارنات دورية بين نتائج الفترات المختلفة.					
4-	يتم تحديد التغيرات في السياسات و المعايير المحاسبية بمحتوى التقارير المالية.					
البيئة الرقابية						
الرقم	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**موافق بدرجة متوسطة**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
5-	تهتم الإدارة في التقارير الصادرة عن لجان التدقيق.					
6-	يتم استشاره لجان التدقيق عند اجراء اي تعديل على الهيكل التنظيمي.					
7-	يتم اطلاع كافة الموظفين على ادوارهم في عملية الرقابة بطريقه واضحة.					
8-	لدى الشركة قواعد مكتوبة تتضمن تحديد واجبات ومسؤوليات الاقسام.					
9-	لدى الشركة قواعد مكتوبة تتضمن تحديد واجبات ومسؤوليات الموظفين على مستوى الاقسام.					
10-	يتم توزيع الصلاحيات على المستويات الادارية المختلفة.					
11-	يتمتع العاملين في قسم التدقيق					

	الداخلي بالتأهيل العلمي والعملي.					
12-	يتمتع العاملين في قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية.					
13-	تدرك الإدارة هدف التقارير الرقابية.					
14-	يتم الاحتفاظ بالسجلات المالية فيما يتعلق بعمليات الشركة.					
تقييم المخاطر						
الرقم	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**موافق بدرجة متوسطة**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
15-	يتم تحديد كافه المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.					
16-	يتم تحديد اليات لتقيم كافة المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها الشركة.					
17-	يتم اخذ مبدأ التكلفة والمنفعة بعين الاعتبار عند تقييم المخاطر.					
18-	تضع ادارة الشركة اجراءات سريعة لمواجهة الاخطار.					
19-	يساهم قسم التدقيق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة.					
20-	هنالك تدابير مطبقة للإبلاغ عن المعاملات غير العادي.					
21-	يتم تحديد الضوابط غير الفعالة وتعديلها او التخلص منها.					
المعلومات والاتصالات						
الرقم	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**موافق بدرجة متوسطة**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
22-	لدى الشركة قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين لإجراءات الرقابة الداخلية.					
23-	لدى الشركة نظام معلومات مالي.					

24-	نظام المعلومات المالي والتشغيلي في الشركة آمن من الاختراقات.					
25-	يتمتع العاملين في قسم التدقيق الداخلي بكامل الصلاحية للوصول الى كافة السجلات والوثائق.					
26-	ينتج النظام المالي معلومات دقيقة يتم توصيلها للأطراف ذات العلاقة.					
27-	يتم اصدار معلومات مالية كافية للموظفين المعنيين.					
28-	يتم الابلاغ عن الوضع المالي الحقيقي لأصحاب المصالح في الشركة.					
المراقبة والضبط						
الرقم	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**موافق بدرجة متوسطة**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
29-	يتم التعامل مع نشاطات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية.					
30-	تؤخذ نتائج تقارير الرقابة الخاصة بالأداء بعين الاعتبار عند اجراء التنقلات بين الموظفين.					
31-	تستخدم نتائج تقارير الرقابة في تطوير العمل.					
32-	هنالك اشراف كافي على موظفي الشؤون المالية اثناء القيام بواجباتهم.					
33-	هنالك فحوصات منتظمة لضمان الامتثال للضوابط الداخلية.					
العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي						

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
34-	يطلب المدقق الخارجي من المدقق الداخلي معلومات عن الشركة قيد التدقيق.					
35-	يتم عقد اجتماعات دورية بين المدققين الداخليين والخارجيين.					
36-	يأخذ قسم التدقيق الداخلي بملاحظات واقتراحات المدقق الخارجي بهدف تطوير العمل.					
37-	يشترك المدقق الداخلي والخارجي في اعداد اجراءات التدقيق السنوية.					
38-	يوجد في الشركة لجنة مخصصة لمعالجة نقاط الضعف التي اثارها المدقق الخارجي.					

الرجاء بيان الرأي بالعبارات التالية لتحديد مدى الاتفاق بما يرد في كل عبارة من عبارات جودة التقارير المالية

الملائمة						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
39-	إعداد قوائم مالية مقارنة تمشياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1.					
40-	إعداد قوائم مالية مقارنة ضمن تقارير مرحلية تمشياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 34.					
41-	إعداد قوائم مالية مقارنة بحسب القطاعات التشغيلية (إذا كان هنالك أكثر من قطاع تشغيلي) تمشياً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8.					
42-	تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات بشكل يضمن قابلية التحقق من البند قيد الاعتراف.					
43-	الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بأسلوب القياس الخاص بالأصول الملموسة وغير الملموسة بما يتفق مع متطلبات معياري المحاسبة الدوليين رقم 16 و 38.					
44-	الافصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بأسلوب القياس المتبع للاستثمارات بما يتفق مع متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 7 و 9.					
45-	عمل اختبار تدني قيم لجميع الاصول الملموسة وغير الملموسة في كل عام بما يتفق مع اسلوب الاختبار المشار اليه في معيار المحاسبة الدولي رقم 36.					
46-	الافصاح عن جميع الاحداث اللاحقة					

	بحسب ما يقتضيه معيار المحاسبة الدولي رقم 10.					
47-	الافصاح عن المصالح في الإنشاءات الاخرى بحسب ما يقتضيه معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 12.					
48-	تستخدم الشركة القيمة العادلة كأسلوب للقياس للبنود التي يعطى فيها الخيار باستخدام القيمة العادلة او اسلوب التكلفة.					
49-	قياس القيمة العادلة للبنود باستخدام الاسعار في الاسواق النظامية للبنود قيد القياس بما يقتضيه معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 13.					
50-	يتم الإفصاح عن أي التزامات محتملة بما يتوافق مع متطلبات المعيار المالي الدولي رقم 37.					
51-	عرض حساب الضرائب المؤجلة كأصل او التزام في حال قامت الشركة باتباع طرق محاسبية تختلف عن تلك المعتمدة من دائرة الضريبة.					
التمثيل الصادق						
الرقم	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**موافق بدرجة متوسطة**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
52-	إعداد قوائم مالية محايدة ضمن تقارير سنوية او مرحلية.					
53-	إعداد قوائم مالية تشمل جميع القطاعات التشغيلية.					
54-	تتبع الشركة طرق محاسبية وتقديرات في تقريرها المالي تتطابق مع الطرق والتقديرات التي تعتمدها دائرة الضريبة.					
55-	عمل اختبار تدني قيم لجميع الأصول الملموسة وغير الملموسة في كل عام بما يتفق مع أسلوب الاختبار المشار إليه في معيار المحاسبة الدولي رقم 36.					

56-	استخدم الشركة التكلفة التاريخية كأسلوب قياس للبنود التي يعطى فيها الخيار باستخدام القيمة العادلة او أسلوب التكلفة.					
57-	الاعتراف في أصولها الملموسة وغير الملموسة بالتكلفة دون إعطاء أي اعتبار لأي زيادة جوهرية في قيمة الأصل.					
58-	الاعتراف في الأصل الملموس وغير الملموس بالتكلفة حتى لو كان عند الشركة النية الكاملة لبيع ذلك الأصل.					
59-	اتباع طرق محاسبية وتقديرات في تقريرها المالي تتطابق مع الطرق والتقديرات التي تتعمدها دائرة الضريبة					
الإفصاحات الإضافية						
الرقم	**الفقرة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**موافق بدرجة متوسطة**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
60-	يتم تقديم افصاحات اضافية عن الاحداث المستقبلية المالية.					
61-	يتم تقديم افصاحات اضافية عن المسؤولية الاجتماعية.					
62-	يتم تقديم افصاحات اضافية عن البيئة.					
63-	يتم تقديم افصاحات اضافية عن التكنولوجيا التصنيعية او التشغيلية.					
64-	يتم تقديم افصاحات اضافية عن اي مخاطر مالية مستقبلية متوقعة.					
65-	يتم تقديم افصاحات اضافية عن اي مخاطر غير مالية مستقبلية.					

المعلومات الشخصية

الاسم: سبأ اسماعيل الرفوع

التخصص: الماجستير في المحاسبة

الكلية: ادارة الأعمال

سنة التخرج: 2020